دور العلاقات الدلالية المعنوية للمفردات في بناء القواعد النّحويّة

The Role of Sense Relations In Rules Construction of Arabic Grammar

إعداد الطالب :

عبد الرحمن قبلان أسمر السرحان

إشراف :

الدكتور سعيد جبر أبو خضر

جامعة آل البيت

2010مـ

قـرار لـجنـة الـمنـاقـشة

دور العلاقات الدلالية المعنوية للمفردات فـي بنـاء القواعد النّحويّة

The Role of Sense Relations In Rules Construction of Arabic Grammar

إعداد الطالب :

عبد الرحمن قبلان أسمر السرحان

الرقم الجامعي :

0620301006

إشراف :

الدكتور سعيد جبر أبو خضر

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
د. سعيد جبر أبو خضر	مشرفاً ورئيساً	
د. إبراهيم يوسف السيد	عضواً	
د. محمود رمضان الديكي	عضواً	
أ.د. سمير شريف استيتية	عضواً	

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص اللغة العربية في كلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة آل البيت .

نوقشت ، وأوصي بإجازتها بتاريخ : 2010/5/2م.

الإهـــــداء

إلى من علّمني الصبر

أبي الحبيب

إلى من أحاطتني بالعطف والحنان

أمّي الغالية

إلى من أفخر بهم ، ويشتدّ بهم أزري

إخواني و أخواتي الأعزّاء

إليهم جميعاً أقدّم هذا الجهد

عبدالرحمن

الـشـكـر و الـتـقـديـر

(لله الشكر من قبل ومن بعد)

أمّا وقد وفقني الله عزّ وجل ، وأنجزت هذه الرسالة

فإنّي أتقدم بجزيل الشكر إلى أستاذي الدكتور سعيد جبر أبو خضر الذي أشرف

على هذه الرسالة ، وبذل جهداً عظيماً. بعلمه ، وصبره ، وسعة صدره. في

تقويمها حتّى استقامت واعتدلت على هذه الصورة ، فجزاه الله عنّي خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة. الأستاذ الدكتور سمير

شريف استيتية ، والدكتور محمود رمضان الديكي ، والدكتور إبراهيم يوسف

السيد. الذين تفضّلوا عليّ بقبول قراءة هذه الرسالة ومناقشتها.

فجزاهم الله جميعاً خير الجزاء

إن أصبت فمن الله وإن أخطأت فمن نفسي

فهـــرس الـمـــحتـــويـــات

المحتوى	رقم الصفحة
صفحة الغلاف	أ
قرار لجنة المناقشة	ب
الإهداء	ت
الشكر	ث
فهرس المحتويات	ج - خ
الملخص بالعربية	د
قائمة المختصرات في الرسالة	1 - 2
المقدمة	3 -8
الفصل الأول : في النظامين النحوي والدلالي	**9- 32**
ـ مستويات النظام اللغوي	10 - 21
ـ المستوى الصوتي الفوناتيكي	11 - 13
ـ المستوى الصوتي الفونولوجي	13 - 15
ـ المستوى الصرفي	16 - 18
ـ المستوى النحوي ـ التركيبي	18 - 19
ـ المستوى الدلالي	20 - 21
ـ المستوى المعجمي	21
ـ علاقة المستوى النحوي بالمستوى الدلالي	22 - 26
ـ علاقة المستوى النحوي بالمعنى المعجمي	27- 32
الفصل الثاني : في علاقة الترادف وأثرها في بناء القواعد النحوية	**33- 66**
ـ علاقة الترادف	34- 36
ـ الترادف الكامل	37- 38
ـ الترادف الجزئي	38- 39
ـ أثر علاقة الترادف في بناء القواعد النحوية	40 - 66
ـ الحكم في نائب المصدر	41 - 44
ـ الحكم في الحال المؤكدة	44 - 46
ـ الحكم في تقديم حال الفاضل على أفعل التفضيل	47 - 48
ـ حكم جواز تعدد الحال بالسبك	48 - 49

فهـــرس الـمـــحتـــويـــات

ـ حكم المستثنى إذا تكررت إلا للتوكيد ..... 49 - 51
ـ حكم عطف النعوت المتحدة المعنى ..... 52 - 53
ـ حكم تعدد النعوت بالنظر في معنى العامل ..... 54 - 55
ـ الحكم في توكيد النكرة ..... 55 - 56
ـ حكم امتناع تعاطف ألفاظ التوكيد ..... 57 - 58
ـ حكم التوكيد اللفظي بالمرادف 59
ـ العلاقة بين البدل والمبدل منه إذا كان بدل كل من كل ..... 60 - 62
ـ العلاقة بين المتعاطفين على البيان ..... 63 - 66
الفصل الثالث: في علاقة الجزء بالكل وأثرها في بناء القواعد النحوية... 67 - 104
ـ علاقة الجزء بالكل 68-71
ـ أثر علاقة الجزء بالكل في بناء القواعد النحوية 72- 104
ـ حكم نيابة لفظ (كل وبعض) في الانتصاب على المفعول ..... 73 - 74
ـ حكم استغراق الظرف للحدث ..... 74 - 76
ـ الحكم في الحال من المضاف إليه ..... 76 - 78
ـ العلاقة بين الحال وصاحبها إذا كانت جامدة غير مؤولة بالمشتق ..... 78 - 80
ـ الحكم في التمييز المحوّل عن الفاعل ..... 80 - 82
ـ الحكم في إضافة المميز إلى التمييز ..... 82 - 84
ـ حكم تمييز أفعل التفضيل إذا لم يكن فاعلاً في المعنى ..... 84 - 85
ـ الحكم في العلاقة بين المستثنى والمستثنى منه ..... 85 - 88
ـ الحكم في تعدد المستثنى بالنظر في معناه ..... 89 - 90
ـ الحكم في المستثنى إذا تكررت إلا للتوكيد ..... 90 - 91
ـ الحكم في المؤكد بألفاظ الإحاطة والعموم ..... 92 - 94
ـ العلاقة بين البدل والمبدل منه إذا كان بعضاً من كل ..... 94 - 96
ـ العلاقة بين المتعاطفين بـ حتّى ..... 96 - 100
ـ العلاقة بين المتضايفين إذا كانت الإضافة على معنى (من) 100-101
ـ حكم إضافة أفعل التفضيل 102-104
الفصل الرابع : في علاقة الاندراج وأثرها في بناء القواعد النحوية ... 105 - 120
ـ علاقة الاندراج 106- 109

ـ أثر علاقة الاندراج في بناء القواعد النحوية ..... 110 - 120
ـ حكم نيابة الاسم للمصدر المحذوف ..... 111 - 112
ـ الحكم في الحال إذا كانت مصدراً ..... 113 - 115
ـ الحكم في الحال الجامدة غير المؤولة بالمشتق ..... 115 - 116
ـ العلاقة بين المتعاطفين بـ حتّى ..... 116 - 117
ـ العلاقة بين المتضايفين إذا كانت الإضافة على معنى (من) ..... 118 - 120
الفصل الخامس : في علاقة التضاد وأثرها في بناء القواعد النحوية.. 121 - 134
ـ علاقة التضاد 122- 123
ـ التضاد الحاد 123-124
ـ التضاد المتدرج 124
ـ التضاد العكسي 125
ـ التضاد الاتجاهي 125
ـ التضاد الرأسي أو العامودي 125
ـ التضاد الأفقي أو الامتدادي 126
ـ التضاد الدائري 126
ـ أثر علاقة التضاد في بناء القواعد النحوية 127- 134
ـ حكم تقديم حال الفاضل على أفعل التفضيل ..... 128 - 129
ـ حكم جواز تعدد الحال بالسبك ..... 129 - 131
ـ الحكم في اكتساب (غير) التعريف بالإضافة ..... 131 - 133
ـ الحكم في جرّ المضاف إليه إذا حذف المضاف ..... 133 - 134
ـ الخاتمة ..... 135 - 137
ـ قائمة المصادر والمراجع ..... 138 - 142
ـ الملخص بالأجنبية 143

الـمـــلـخـــص

دور العلاقات الدلالية المعنوية للمفردات في بناء القواعد النحويّة

إعداد

عبد الرحمن قبلان أسمر السرحان

إشراف

الدكتور سعيد جبر أبو خضر

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن الترابط بين المستويين النحوي ـ التركيبي والدلالي بعامة، وتبيّن دور العلاقات الدلالية المعنوية للمفردات في بناء القواعد النحوية في التراث النحوي العربي بخاصة؛ وذلك لما تؤديه هذه العلاقات الدلالية المعنوية ـ كالترادف والاندراج وعلاقة الجزء بالكل والتضاد ـ من دور واضح في بناء عدد من التراكيب النحوية، وأهمها: المفعول المطلق ، والحال ، والتمييز ، والاستثناء ، والبدل ، والنعت ، والتوكيد ، والعطف ، والإضافة.

وتشتمل هذه الدراسة على مقدمة وخمسة فصول وخاتمة، يعرض الفصل الأول منها مستويات النظام اللغوي بعامة، وعلاقة المستوى النحوي بالمستوى الدلالي، وأثر المعنى المعجمي للمفردات في المعنى النحوي بخاصة، ويناقش الفصل الثاني علاقة الترادف الدلالي، وأثرها في بناء القواعد النحوية، ويتناول الفصل الثالث علاقة الجزء بالكل، وأثرها في صياغة القواعد في عدد من التراكيب النحوية، ويدرس الفصل الرابع علاقة الاندراج، وأثرها في تشكيل القاعدة في عدد من التراكيب النحوية، ويبحث الفصل الخامس في علاقة التضاد وأنماطها، وأثرها في صياغة القاعدة في مجموعة من التراكيب النحوية .

وخلصت الدراسة ـ عقب تتبعها أثر هذه العلاقات الدلالية المعنوية في التراكيب النحوية في مصادر التراث النحوي العربي ـ إلى جملة من النتائج، في مقدمتها: إنّ بداية الاهتمام بالعلاقات الدلالية في بناء القواعد ترجع إلى نهاية القرن الثاني الهجري، أي إلى مرحلة مبكرة من مراحل التقعيد النحوي لتراكيب العربية، وازداد هذا الاهتمام لدى نحويي القرن الرابع الهجري، وبلغ أوجه لدى النحاة ما بين القرنين الخامس والعاشر الهجريين.

قائمة المختصرات فى الرسالة

الرمز	المعنى
م.م.س	مورفيم مقيد من السوابق
م.م.د	مورفيم مقيد من الدواخل
م.ح	مورفيم حر
م.م.ل	مورفيم مقيد من اللواحق
ف	فعل
فا	فاعل
مف	مفعول
ت.ظ	تبديل وظيفي
م	مبتدأ
خ	خبر
ح.ج	حرف جر
س.م	اسم مجرور
م.ف	مفضل
م.ع	مفضل عليه
ف.ت	أفعل التفضيل
ت	تضمن
ت.ن	تضمن نسبي
ت.ت	ترادف تام
ت.ج	ترادف جزئي
م.ن	مصدر نائب
م.ذ	مصدر محذوف
ت.ح	تضاد حاد
ت.م	تضاد متدرج
م.ك	المعنى المسبوك

نع	نعت
مع	معطوف
ن1	نعت أول
ن2	نعت ثانٍ
ن3	نعت ثالث
ج	جزء
ك	كل
ج.ك	جزء بكل
ك.ج	كل بجزء
ج/ك	جزء و كل
ح	حال
ك.ك	كل بكل
ن	نوع
ج.ع	جنس عام
ع.ن	علاقة اندراج
ص.ح	صاحب الحال

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

تتجه هذه الدراسة إلى الكشف عن الترابط بين المستويين الدلالي - المعجمي والنحوي - التركيبي في تحديد المعنى ، وذلك باستقراء الأحكام النحوية في تراث العربية، ورصد ما يرتبط من هذه الأحكام بأثر الدلالة المعجمية في صياغة القاعدة. لذلك تفيد هذه الدراسة - بصورة عامة - في تناول موضوعها من الأفكار والتصورات التي يقدمها علم الدلالة الحديث (Semantics)، الذي يعرف بأنّه فرع متخصص من فروع اللسانيات (Linguistics)، ويعنى علمياً بدراسة المعنى (Meaning) والتغيرات التي تطرأ عليه، والأسس التي تحكم العلاقة بين الوحدات اللغوية (كالمفردات، والمركبات، والجمل، وغيرها). كما تفيد هذه الدراسة - بصورة خاصة - من معطيات علم الدلالة اللفظي (Lexical Semantics)، الذي يعنى بالمستوى الدلالي وربطه بالمستويات اللسانية الأخرى كالصوتي - الفونولوجي، والصرفي، والتركيبي، والبراغماتي، ويدرس دلالة المفردة ويحلل مكوناتها، ويولي عناية بالغة بدراسة العلاقات الدلالية المعنوية للمفردات (Sense Relations)، كالترادف (Synonymy)، والتضاد (Antonymy)، والاندراج (hyponymy)، والاشتراك اللفظي (Homonymy).

ويميّز علماء الدلالة المحدثون بين مجموعة من المصطلحات المتداخلة في دراسة المفردات ومعانيها، وهي المعنى (Meaning)، والمعنى الذاتي (Sense)، والمرجع (Reference)، والمحال إليه (referent).فيعرف المعنى الذاتي - وهو محط اهتمام هذه الدراسة- بأنّه علاقة العلامات اللغوية (Linguistic Sings) بعضها ببعض في اللغة، ويعرف المرجع بأنّه علاقة العلامات اللغوية بالواقع، ويعرف المحال إليه على أنّه المدلول (أو الشيء) في الواقع، أمّا المعنى فهو ما تحمله العلامة اللغوية من معلومة (Information).

وترتبط الوحدات الدلالية بعضها ببعض - في نظر علماء الدلالة المحدثين - عن طريق الذهن (أو الحس)، ممّا يولّد أنواعاً من العلاقات الدلالية المعنوية بين الوحدات الدلالية، منها ما يدرك عن طريق العلاقات التركيبية التلاؤمية (Syntagmatic)، التي يقصد بها علاقة العنصر اللغوي مع العناصر الأخرى في مجال اللغة الذي يقع فيه، (كالاقتران التركيبي التلاؤمي بين الصفة والموصوف في قولنا زرت مكة المكرمة)، ومنها

ما يدرك عن طريق العلاقات الاستبدالية (Paradigmatic)، التي يقصد بها علاقة العنصر اللغوي مع العناصر التي قد يستبدل بها أو يقوم مقامها، كاستبدال المعظمة أو المشرفة بالمكرمة. لذا، فعملية دراسة العلاقات الدلالية بين الكلمات يمكن أن تتم بالنظر في علاقاتها التركيبية التلاؤمية وعلاقاتها الاستبدالية؛ فالمفردات يمكن أن ترتبط استبدالاً نحو كلمة (جيد) و (رديء) فهما مختلفتان في المعنى ولكنهما أكثر تشابهاً من (جيد) و(أحمر) ، كما أنّ يقرع ويدق ويضرب وينقر ترتبط بشكل لا ترتبط فيه يطرق ويأكل ، كما يمكن للمفردات أن ترتبط تلاؤمياً نحو ، يصهل وحصان ، ويزأر وأسد ؛ وهذا يعني أنّ معنى الكلمة يرتبط بوظيفة المكان الذي تحتله في نظامها الخاص .

ولاحظتُ أنّ دراسة اللغويين العرب في العصر الحديث للعلاقات الدلالية راوحت في معظم الأحيان الوصف النظري لهذه العلاقات ونماذجها، في إطار الدرس الدلالي. ويبدو هذا واضحا في جهود إبراهيم أنيس في كتابه " دلالة الألفاظ"، و أحمد مختار عمر في كتابه " علم الدلالة"، وعبد الكريم مجاهد في كتابه " الدلالة اللغوية"، وكذلك في جهود دارسي علم الدلالة الحديث بعامة.

ولاحظتُ في مراجعتي أمهات مصادر النحو التراثي العربيّ ، على وجه الخصوص، ما تؤديه العلاقات الدلالية بين الكلمات كالترادف، والاندراج ، وعلاقة الجزء بالكل، والتضاد ، من دور بارز في صياغة القواعد النحويّة لعدد من تراكيب العربية، كالحال والمفعول المطلق والتمييز والنعت والبدل ، وغيرها .

ولقلّة الدراسات اللغوية العربية الحديثة التي أولت موضوع الدلالة والنحو في العموم، وندرة الدراسات التي توجهت لبحث موضوع العلاقات الدلالية المعنوية والنحو العربي، في الخصوص، فقد عقدت العزم على كشف أثر هذه العلاقات في صياغة القواعد النحويّة في تراث النحويين العرب القدامى .

وتكمن أهمية هذه الدراسة في قيمتها العلمية النظرية والعملية، فتسعى للكشف عن تنبّه النحويين العرب لأثر العلاقات الدلالية في التراكيب النحوية للعربية، وصولا إلى تحديد آلية مهمة من آليات بناء القاعدة النحوية في تراث النحويين العرب القدامى، تتمثل في مراعاة العلاقات الدلالية على اختلاف أنماطها في صياغة القواعد النحوية في النحو العربي ، وعليه يتخذ الباحث لهذه الدراسة منهجاً استقرائياً تحليلياً.

وبحسب معرفتي ، تقدم هذه الدراسة موضوعاً لم تتناوله الدراسات السابقة ، وإن عرض لبعض جوانبه نظرياً في بعض الدراسات ، ومن أهمها :

أولاً : المعنى النحوي في مذاهب علماء العربية (مقاربة لسانية حديثة) ، نجود جميل المساعفة ، 2002م ، وصفت الدراسة المعنى النحوي عند القدماء والمحدثين ، ودور القرائن المعنوية مثل الإسناد والتخصيص وغيرها ، والقرائن اللفظية كالمطابقة والرتبة في تشكيل المعنى النحوي ، كما قامت بوصف أثر العامل ، والأبعاد الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية ، والمعاني المعجمية والدلالية والاجتماعية في تشكيل المعاني النحوية.

ثانياً : الأبعاد المعنوية في الوظائف النحوية:كامل عارف جرادات،2003م ، وقد تناولت الدراسة الوظائف النحوية في العربية وأبعادها التركيبية والدلالية والتداولية،وركز الباحث على مصطلح المعنى في النظرية النحوية العربية،ثم في الأنظار اللسانية الحديثة، ووصفت الدراسة الأبعاد المعنوية في حدود الوظائف النحوية.

ثالثاً : الدلالة اللغوية بين الأصوليين واللغويين وعلاقتها بالأحكام الشرعية:عبدالرحمن بن عودة الجهني ،2006م ، قامت الدراسة بالمقارنة للدلالات بين علماء اللغة وعلماء الأصول ، والكشف عمّا أضافه علماء الأصول من دلالات للألفاظ ، وبينت الدراسة أثر المشترك اللفظي والترادف في الأحكام الفقهية.

وتحقيقاً للغاية المرجوّة ، فقد قسّمت دراستي إلى خمسة فصول ، جاءت على النحو الآتي : الفصل الأول : في النظامين النحوي والدلالي ، وفيه قدمت الدراسة عرضاً لمستويات النظام اللغوي في العموم ، والربط بين المستويين النحوي والدلالي ، وأثر المعنى المعجمي للمفردات في المعنى النحوي في الخصوص .

الفصل الثاني : في الترادف وأثره في بناء القواعد النحوية ، وفيه عرضت الدراسة لمفهوم الترادف وأنواعه في اللغة ، وكشفت الدراسة عن أثر الترادف في بناء القواعد لعدد من التراكيب ، مثل : صحة نيابة المصدر المرادف في الانتصاب على المفعول المطلق ، ومصطلح الحال المؤكدة لعاملها ، والحال المؤكدة لصاحبها ، والعلاقة بين المتعاطفين على البيان ، وغيرها .

الفصل الثالث : في علاقة الجزء بالكل وأثرها في بناء القواعد النحوية ، وفيه عرّفت الدراسة مفهوم علاقة الجزء بالكل ، كما ناقشت مجموعة من التراكيب التي يظهر فيها أثر

واضح لعلاقة الجزء بالكل في بناء قواعدها ، مثل : نيابة لفظ (كل ، وبعض ، وما في معناها) في النصب على المفعول ، وشرط مجيء الحال من المضاف إليه ، والحكم في تعدد المستثنيات بالنظر في معناها ، وغيرها .

الفصل الرابع : في الاندراج وأثره في بناء القواعد النحوية ، وفيه قدمت الدراسة وصفاً نظرياً لعلاقة الاندراج ، وناقشت الدراسة عدداً من التراكيب التي يظهر فيه أثر الاندراج في صياغة قواعدها ، مثل : الحكم في نيابة الاسم غير المصدر للمصدر المحذوف ، والحكم في صحة الحال إذا كانت مصدراً ، وغيرها .

الفصل الخامس : في التضاد وأثره في بناء القواعد النحوية ، وفيه تطرقت الدراسة لمفهوم التضاد وأنواعه في اللغة ، كالتضاد الحاد أو الثنائي ، والتضاد المتدرج ، والتضاد العكسي ، وغير ذلك ، كما ناقشت الدراسة أثر التضاد في بناء القواعد لعدد من التراكيب النحوية ، مثل : جواز تقدم الحال على أفعل التفضيل العامل في حالين ، والحكم في صحة اكتساب (غير) التعريف بالإضافة ، من حيث كانت من الأسماء المتوغلة في الإبهام ، والتي لا تكتسب التعريف بالإضافة ، وغيرها .

وأخيراً يمكن القول : إنّ استقراء نصوص أمهات مصادر النحو التراثي العربي يكشف عن اهتمام النحويين بالعلاقات الدلالية المعنوية بين المفردات في صياغتهم لعدد من القواعد النحوية أشرت لبعضها في عرض فصول الدراسة ، وترجع بدايات هذا الاهتمام إلى القرن الثاني الهجري ، وحتّى القرن الرابع الهجري ، وهي مرحلة مبكرة من مراحل التنبّه لأثر العلاقات الدلالية المعنوية بين المفردات في النحو العربي ، ويبدو هذا الاهتمام واضحاً في جهود النحويين العرب في القرنين الخامس والعاشر الهجريين ، من خلال تبني هذه العلاقات وتطبيقها على عدد من القواعد النحوية ، التي لم يتنبّه إليها النحويون في مراحل مبكرة ، كما أنّ هذه العلاقات المعنوية بين المفردات تأكّد دورها في مصنفات النحاة في العصر الحديث ، أمثال : عباس حسن ، ومصطفى الغلاييني ، وأمين السيد ، وغيرهم ؛ فكثيراً ما نجد أنّ هؤلاء النحاة يهتمون بما ورد عند النحويين التراثيين ، المتأخرين خاصةً ، أمثال : ابن هشام ، وابن عقيل ، والأشموني ، وغيرهم .

" والله ولي التوفيق "

الفصل الأول
في النظامين النحوي والدلالي

مستويات النظام اللغوي

ـ مستويات النظام اللغوي:

تعد اللغة ظاهرة عقلية وعضوية ونفسية خاصة بالإنسان دون غيره من الكائنات الحية ، فهي صفة مميزة للنوع البشري ؛ وعليه فقد ظهرت في تاريخ الفكر اللغوي تعريفات للغة اختلفت وتداخلت وتعارضت أحياناً لاختلاف وتداخل المدارس اللغوية والفكرية[1] ،وتعرف اللغة بأنها نظام من الرموز الصوتية تستخدم للتفاهم وتبادل الأفكار بين الجماعات اللغوية[2]؛ وعليه تخرج من دائرة علم اللغة لغة الإشارات ، ولغة الصم والبكم ، ولغة الحيوانات[3] .

ويتكوّن النظام اللغوي من مجموعة من المستويات اللغوية المترابطة ، وهي : المستوى الصوتي الفوناتيكي Phonetics ، والمستوى الصوتي الفونولوجي Phonology ، والمستوى الصرفي Morphology ، والمستوى النحوي Syntax ، والمستوى الدلالي Semantics ، والمستوى المعجمي Lexicology.

ـ المستوى الصوتي الفوناتيكي Phonetics [4] :

يدرس هذا الفرع الأصوات من حيث كونها أحداثا منطوقة بالفعل actual speech events لها تأثير سمعي معين audible effect ، دون النظر في قيم هذه الأصوات أو معانيها في اللغة المعينة ، فيعنى بالمادة الصوتية لا بالقوانين الصوتية ، وبخواص هذه

---

[1] انظر : حلمي خليل ، **مقدمة لدراسة اللغة** ، دار المعرفة الجامعية ـ الإسكندرية ، 1996 ، ص61.

[2] انظر : محمد الخولي ، **مدخل إلى علم اللغة** ، دار الفلاح ـ صويلح ـ الأردن ، 2000 ، ص12.

[3] انظر : المرجع ذاته ، ص13 ، ولمعرفة وجهات النظر حول مفهوم اللغة ، انظر : حلمي خليل ، **مقدمة لدراسة اللغة** ، ص 22 ـ ص27 .

[4] يقسم علم الأصوات (الفوناتيك) إلى ثلاثة فروع رئيسيّة ، وهي :علم الأصوات النطقي Articulatory aspect ، ويشار إليه كذلك بالجانب الفسيولوجي أو العضوي للأصوات physiological aspect ، ويدرس هذا الفرع من علم الأصوات عملية النطق من جانب المتكلم وما تنتظمه هذه العملية من حركات أعضاء النطق ، وعلم الأصوات الفيزيائي Physical أو الأكوستيكي Acoustic ويدرس الموجات الصوتية المنتشرة في الهواء نتيجة لحركات أعضاء النطق ، وعلم الأصوات السمعي Auditory aspect ويدرس الذبذبات المقابلة للموجات الصوتية والتي تؤثر في طبلة أذن السامع وتعمل عملها في ميكانيكية أذنه الداخلية وفي أعصاب سمعه حتى يدرك الأصوات .(انظر : كمال بشر : **علم اللغة العام ـ الأصوات اللغوية** ، مكتبة الشباب ـ القاهرة ، 1990 ، ص 12)

المادة أو الأصوات بوصفها ضوضاء noise ، لا بوظائفها في التركيب الصوتي للغة من اللغات[1] . فالفوناتيك يدرس الصوت معزولاً خارج **البيئة اللغوية (الكلمة)** التي يتصل بها ، ويقوم بوصف الأصوات بالرجوع إلى مجموعة من الأسس ، أهمها :

1. مخرج الصوت point of articulation : وهو مكان النطق الذي يحدث فيه التصويت في جهاز النطق[2] ، أي تحديد أعضاء جهاز النطق التي تشترك في إحداث النطق[3] ، ولكل مجموعة من الأصوات مخرج تشترك فيه ، ومن هذه المخارج : المخرج الشفوي وهو للأصوات التالية : الباء ، الميم ، الواو ، والمخرج الشفوي الأسناني وهو لصوت الفاء ، والمخرج الأسناني وهو للأصوات : الثاء ، الذال ، الظاء ، والمخرج الأسناني اللثوي وهو للأصوات : الضاد ، الدال ، الطاء ، التاء ، الزاي ، الصاد ، السين ، والمخرج اللثوي وهو للأصوات : اللام ، النون ، الراء ، وغير ذلك من المخارج الصوتية[4] .

2. الجهر voicing والهمس Devoicing : وتعني اهتزاز الوترين الصوتيين عند النطق بالصوت المجهور ، كصوت الباء ، والميم ، والجيم ، والدال ، والراء ، وغيرها[5] ، وعدم اهتزاز الوترين الصوتيين عند النطق بالصوت المهموس ، كصوت الفاء ، والسين ، والشين ، والحاء ، الصاد ، وغيرها[6].

3. طريقة النطق Manner of Articulation : وتحدد بناء على شكل الاعتراض لمجرى الهواء أثناء عملية النطق ، فإذا كان الاعتراض كلياً يؤدي إلى تجمع الهواء محدثاً انفجاراً عند النطق يوصف الصوت بأنّه انفجاري Plossive ، وإذا كان الاعتراض جزئياً يسمح للهواء بالمرور مع حدوث احتكاك مسموع يوصف الصوت بأنّه احتكاكي Fricative [7] ،

---

(1) انظر : كمال محمد بشر ، **علم اللغة العام ـ الأصوات اللغوية** ، مرجع سابق ، ص28.

(2) انظر : أحمد قدور ، **مبادئ اللسانيات** ، ط1 ، دار الفكر ـ دمشق ، 1996 ، ص 60.

(3) انظر :حلمي خليل ، **مقدمة لدراسة اللغة** ، مرجع سابق ، ص 214 .

(4) انظر : أحمد قدور ، **مبادئ اللسانيات** ، مرجع سابق ، ص66 ـ ص 68 .

(5) انظر : المرجع ذاته ، ص 81 ، حلمي خليل ، **مقدمة لدراسة اللغة** ، مرجع سابق ، ص 215 .

(6) انظر : المرجع ذاته ، ص83 ، حلمي خليل ، **مقدمة لدراسة اللغة** ، مرجع سابق ، ص 215 .

(7) انظر : حلمي خليل ، **مقدمة لدراسة اللغة** ، مرجع سابق ، ص 214 .

وقد توصف بعض الأصوات بصفات أخرى ثانوية ناتجة عن تحرك اللسان ، كالتفخيم ، والترقيق ، والتكرار ، والصفير ، وغيرها[1].

ـ المستوى الصوتي الفونولوجي Phonology :

ترجم هذا المصطلح من جهة وظيفته إلى علم الأصوات التنظيمي ، أو علم وظائف الأصوات ، ويعنى هذا الجانب من الدراسة بتنظيم المادة الصوتية وإخضاعها للتقعيد والتقنين ، أو يبحث في الأصوات من حيث وظائفها في اللغة[2].

ومعنى ذلك أنّ هذا المستوى يهتم بدراسة الصوت اللغوي داخل البنية ، أي من حيث علاقته بالأصوات الأخرى من ناحية ، ووظيفته في تحديد المعنى من ناحية أخرى[3] .

والمصطلح الذي يستخدمه علماء الأصوات في الدلالة على الصوت المؤثر في المعنى يسمّى الفونيم Phoneme ، وهو أصغر وحدة صوتية تغيرها يغيّر المعنى ، أو أصغر وحدة صوتية يمكن عن طريقها التفريق بين المعاني[4] .

فصوت الباء مثلا وحدة صوتية لا يمكن تجزئتها إلى أجزاء أخرى ، أمّا الكلمة فيمكن تجزئتها إلى فونيمات أصغر ، ومثال ذلك : الفعل ضُرِبَ فهو يتكون من ستة فونيمات ، ثلاثة فونيمات صامتة وهي : صوت الضاد وصوت الراء وصوت الباء ، وثلاثة فونيمات صائتة وهي : صوت الضمة في الضاد ، وصوت الكسرة في الراء ، وصوت الفتحة في

---

(1) للتوسع : انظر : أحمد قدور ، **مبادئ اللسانيات** ، مرجع سابق ، ص 84 - 88 .

(2) انظر : كمال بشر ، **علم اللغة العام** ، مرجع سابق ، ص29.

(3) انظر : حلمي خليل : **مقدمة لدراسة اللغة** ، مرجع سابق ، ص224.

(4) انظر : محمد علي الخولي : **الأصوات اللغوية** ، دار الفلاح – عمان ، 1990 ، ص58.

الباء[1] . ويظهر تأثير الفونيمات في المعنى بزيادتها أو حذفها أو إعادة ترتيبها أو استبدال فونيم آخر بها ، ويمكن توضيح ذلك على النحو الآتي [2]:

تين ← **طين** / استبدال

منار ← **نار** / حذف

نار ← **منار** / زيادة

قمر ← **رقم** / ترتيب

وعليه تؤدي الفونيمات التركيبية وظيفتين :

1. وظيفة أساسية أو إيجابية تتمثل بتحديد معنى الكلمة التي تحتوي عليه ، فالصاد مثلاً فونيم يشترك مع فونيمات أخرى في كلمة (صام) لتحديد معناها[3].

2. وظيفة ثانوية أو سلبية تتمثل بحفظ الفرق لمعنى كلمة عن الكلمات الأخرى ، فالصاد مثلاً في كلمة (صام) فونيم يحفظ معناها مختلفاً عن كلمات مثل : قام ، دام ، نام[4].

وأمّا الفونيمات فوق التركيبيّة ، وهي فونيمات لا يظهر تأثيرها في المعنى إلا عند التّلفظ بها أثناء عملية النطق ، تقسّم على النحو الآتي :

1. المقطع syllable ، عبارة عن تتابع عدد من الفونيمات في لغة ما ، تكوّن البنية المقطعية لكل لغة والتي تميزها من غيرها من اللغات ، وقد تتفق مجموعة من اللغات في نظام مقطعي واحد[5].

2. النبر stress ، وهو قوة التلفظ النسبية التي تعطى للصوت في كل مقطع من مقاطع الكلمة أو الجملة ، ومعنى ذلك أنّ المقطع المنبور يحتاج إلى زيادة في الجهد المبذول عند النطق به[6].

---

(1) **الصوامت : الأصوات التي يوجد حبس أو تضييق في مجرى الهواء عند النطق بها ، والصوائت : أصوات لا يوجد حبس أو تضييق عند النطق بها** ، انظر : أحمد قدور ، **مبادئ اللسانيات** ، مرجع سابق ، ص 59 .

(2) انظر : حلمي خليل ، **مقدمة لدراسة اللغة** ، مرجع سابق ، ص 225 - ص 226 .

(3) انظر : المرجع ذاته ، ص 227 .

(4) انظر : المرجع ذاته ، ص 227 .

(5) انظر : المرجع ذاته ، ص233 - ص 234 .

(6) انظر : محمد علي الخولي ، **الأصوات اللغوية** ، مرجع سابق ، ص158.

3. المفصل Juncture ، عبارة عن سكتة خفيفة بين كلمات أو مقاطع في حدث كلامي بقصد الدلالة على مكان انتهاء لفظ ما أو مقطع ما وبداية آخر[1].

4. التنغيم intonation ، وسمّاه إبراهيم أنيس بموسيقى الكلام [2] وهو عبارة عن ارتفاع الصوت وانخفاضه على مستوى الكلمة المفردة ويسمّى نغمة الكلمة أو على مستوى الجملة أو العبارة [3] ، وأكثر ما يستخدم التنغيم في اللغات ـ باستثناء اللغات النغمية ـ للدلالة على المعاني الإضافية كالتأكيد والانفعال والدهشة والغضب ، ومثال ذلك عبارة " أهلاً وسهلاً " فقد تدل على الترحيب والفرح ، وقد تدل على الغضب والتهديد[4] .

ـ المستوى الصرفي Morphology :

يعنى هذا المستوى بدراسة ما يطرأ على الكلمة من زيادات أو حذف،وكذلك التحولات التي تغير دلالتها ،أو وظيفتها نتيجة لدخول عناصر لغوية معينة .والمصطلح الأساسي في المورفولوجيا الذي يتصل بصيغة الكلمة ووظيفتها هو المورفيم Morpheme [5] ،ويقصد به أصغر وحدة لغوية تحمل معنى أو وظيفة نحويّة [6]. وتقسم المورفيمات بحسب وظيفتها إلى ثلاثة أنواع :

---

[1] انظر : أحمد مختار عمر ، **دراسة الصوت اللغوي** ، عالم الكتب – القاهرة ، 1991 ، ص364.

[2] انظر : إبراهيم أنيس ، **الأصوات اللغوية** ، الطبعة الخامسة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، 1979 ، ص175.

[3] انظر: حلمي خليل ، **مقدمة لدراسة اللغة** ، مرجع سابق ، ص240.

[4] انظر : أحمد مختار ، **دراسة الصوت اللغوي** ، مرجع سابق ، ص366.

[5] انظر : حلمي خليل ، **مقدمة لدراسة اللغة** ، مرجع سابق ، ص 245 ، لوريتو تود ، **مدخل إلى علم اللغة** ، ترجمة : مصطفى التونى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1994 ، ص 47 ، وماريو باي ، **أسس علم اللغة** ، ترجمة أحمد مختار عمر ، عالم الكتب ـ القاهرة ، ط2، 1983، ص 43 ، وأحمد قدور ، **مبادئ اللسانيات** ، مرجع سابق ، ص137 ، وعبد الكريم مجاهد : **علم اللسان العربي** ، ط1، دار أسامة ـ عمان ، 2005 ، ص48-60.

[6] انظر : حلمي خليل ، **مقدمة لدراسة اللغة** ، مرجع سابق ، ص246.

1. المورفيم الحر Free morpheme ، وهو الذي يمكن استعماله بحرية كوحدة مستقلة في اللغة ، ويشير إلى مرجعية معجمية تعرف في المعاجم اللغوية بالجذر اللغوي ، مثل : صام ، نام ، كتب ، وغيرها[1].

2. المورفيم المقيّد Bound morpheme ،وهو المورفيم الذي يستخدم متصلا بمورفيم آخر ليكون مؤثراً في المعنى ، مثل : أل التعريف في دلالتها على تعريف الاسماء ، الواو والنون في الدلالة على جمع المذكر السالم ، حروف المضارعة ، الميم والواو في صياغة اسم المفعول من الفعل الثلاثي ، ياء النسب في الاسم المنسوب ، وغير ذلك[2].

3. المورفيم الصفري Zero morpheme ،وهو المورفيم الذي يدل عدم وجوده على وجود مورفيم محذوف أو مستتر أو مقدر،مثل: الضمائر المستترة ،والحركات المقدرة [3]. ويقسّم المورفيم المقيد بالنظر في موقع اتصاله بالكلمة إلى ثلاثة أشكال :

1. السوابق Prefixes : وهي الوحدات الصوتية التي تتصل ببداية الكلمات ، مثل : حروف المضارعة ، وهمزة التعدية في وزن أفعل ، والميم في المصدر الميمي واسم المكان والزمان ، وغيرها[4].

2. الدواخل Infixes : وهي الوحدات الصوتية التي تتصل بوسط الكلمة ، مثل : ألف فاعل من الثلاثي للدلالة على اسم الفاعل ، التضعيف في فعّل ، وغيرها[5].

3. اللواحق Suffixes : وهي الوحدات الصوتية التي تتصل بنهاية الكلمة ، مثل : علامات التثنية والجمع ، وحركات الإعراب وحروفه ، وعلامة التأنيث ، وغيرها. فالسوابق

---

(1) انظر : المرجع ذاته ، ص248 ، أحمد قدور ، **مبادئ اللسانيات** ، مرجع سابق ، ص 148-149 ، عبد الكريم مجاهد ، **علم اللسان العربي** ، مرجع سابق ، ص59.**مُدرّس**

(2) انظر : المرجع ذاته ، ص 248- 249 ، أحمد قدور ، مرجع سابق ، ص 148-149 ، عبد الكريم مجاهد ، مرجع سابق ، ص59.

(3) انظر : حلمي خليل ، **مقدمة لدراسة اللغة** ، مرجع سابق ، 249 ، أحمد قدور ، **مبادئ اللسانيات** ، مرجع سابق ، ص 149 ، عبد الكريم مجاهد ، **علم اللسان العربي** ، مرجع سابق ، ص59.

(4) انظر : أحمد قدور ، **مبادئ اللسانيات** ، مرجع سابق ، ص 149 ، ماريو باي ، **أسس علم اللغة** ، مرجع سابق ، ص43- 44.

(5) انظر : المرجع ذاته ، ص 150 ، ماريو باي ، مرجع سابق ، ص44.

واللواحق زيادات طرفيّة ، وأمّا الدواخل فزيادات وسطيّة [1] ، ويمكن تمثيل أشكال المورفيمات المقيدة على النحو الآتي :

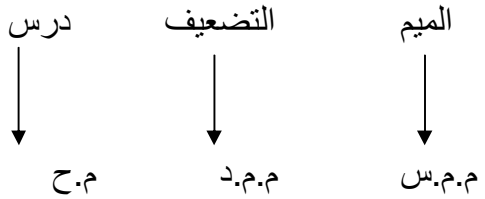

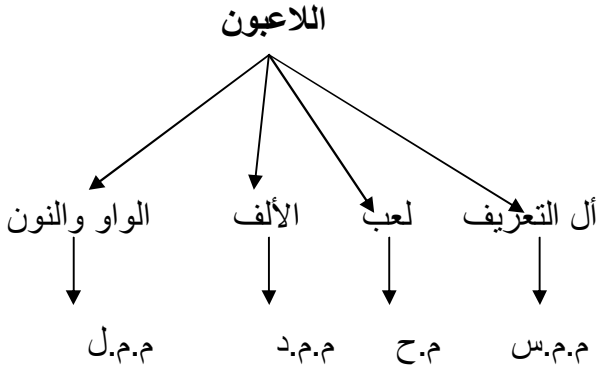

ـ المستوى النحوي ـ التركيبي Syntax :

يهتم هذا المستوى بدراسة نظام الكلمات في جمل أو مجموعات كلامية مثل : نظام الجملة : ضرب موسى عيسى ، التي تفيد عن طريق وضع الكلمات في نظام معين أنّ موسى هو الضارب وعيسى هو المضروب[2].

فالمستوى النحوي يهتم ببيان وظائف الكلمات في الجمل ، والأثر الدلالي لاختلاف موقع الكلمة في التركيب ، مثل : صافح المعلّم المتعلّم مقابل الجملة صافح المتعلّم المعلّم ،

---

[1] انظر : المرجع ذاته ، ص 150 ، ماريو باي ، مرجع سابق ، ص43.

[2] انظر : ماريو باي ، **أسس علم اللغة** ، مرجع سابق ، ص44.

ومثل : نمت الأزهار مقابل الجملة ذبلت الأزهار ، فاختلاف ترتيب الجملة واختلاف الكلمتين أثرا في دلالة الجملة[1] ، ويمكن تمثيل ذلك على النحو الآتي :

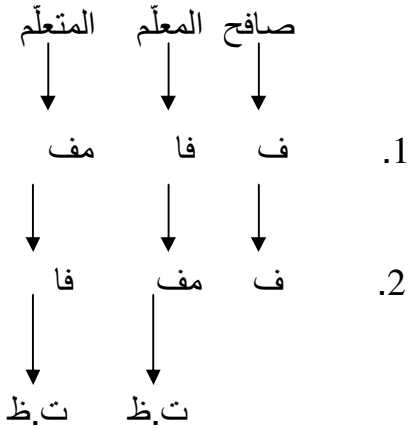

ويتكوّن النظام النحوي من مجموعة من المباني التي يقدمها النظامان الصوتي والصرفي ، فمن الوحدات التركيبية ـ الفونيمات ـ والوحدات فوق التركيبية تنشأ وحدات النظام الصرفي ـ المورفيمات ـ ومن المورفيمات تنشأ الكلمات ، وهي المباني أو الوحدات التي تؤسس وحدات أكبر هي الجملة Sentence أو التركيب Structure [2].

ومن الجمل تنشأ **مجموعة من المعاني النحوية العامة** ، وهي المفاهيم أو الأغراض الأساسية التي يقصدها المتكلم ، وتتمثل في الخبر والإنشاء والإثبات والنفي والتوكيد والطلب ، والشرط ، والقسم والتعجب والمدح والذم ، وغيرها ، **ومجموعة أخرى من المعاني النحوية الخاصة** ، وهي المعاني التي تشير إلى معاني الأبواب المفردة في النظام النحوي كالفاعلية والمفعولية والحالية ، وغيرها ، وهي وظائف نحويّة[3].

ويتم ضبط المعاني النحويّة بالنظر في مجموعتين من القرائن :

1. القرائن المعنوية وهي علاقات سياقية Syntagmatic relations : كعلاقة الإسناد بين المبتدأ والخبر وبين الفعل والفاعل ، وعلاقة التعدية التي تربط الفعل بالمفعول ، وعلاقة الإخراج التي تربط المستثنى بالمستثنى منه ، وعلاقة النسبة بين المضاف والمضاف إليه ،

---

[1] انظر : محمود عكاشة : **التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة** ، ط1، دار النشر للجامعات ـ مصر ، 2005 ، ص14.

[2] انظر : محمد يوسف حبلص : **من أسس علم اللغة** ، ط1، دار الثقافة العربية ـ القاهرة ، 1994 ، ص115 .

[3] انظر : المرجع سابق ، ص115 - 116 .

وعلاقة التبعية بين التابع والمتبوع ، والقيم الخلافة " المخالفة " بين الوظائف النحوية ، مثل : المرفوعات مقابل المنصوبات مقابل المجرورات [1].

2. القرائن اللفظية التي تشير إلى العلاقات التي تربط المعاني النحوية مثل : الإعراب والصيغة ، والربط والأداة ، والرتبة ، والمطابقة ، وغيرها [2].

- المستوى الدلالي Semantics :

يعنى هذا المستوى بدارسة المعنى Meaning على مستوى الكلمة المفردة أو الجملة ، ويختص كذلك بتحليل الدلالة من حيث علاقتها بالبنية اللغوية ، وتطور الدلالة وتنوعها ، والعلاقات الدلالية Semantic relations بين الكلمات وغير ذلك ، وغالبا ما تنتهي هذه الدراسة إلى وضع نظريات علمية في دراسة المعنى تختلف عادة من مدرسة لغوية إلى أخرى[3] ، وأهم هذه النظريات الحديثة في دراسة المعنى : النظرية الإشاريّة[4] ، والنظرية التصورية[5] ، والنظرية السلوكية[6] ، ونظرية السياق[1] ، ونظرية الحقول الدلالية[2]، والنظرية التحليلية[3].

---

[1] انظر : أحمد قدور ، **مبادئ اللسانيات** ، مرجع سابق ، ص 228- 231 ، محمد يوسف حبلص ، مرجع سابق ، ص116 .

[2] انظر : محمد يوسف حبلص ، مرجع سابق ، ص 117.

[3] انظر : حلمي خليل ، **مقدمة لدراسة اللغة** ، مرجع سابق ، ص155، ص175 ، محمد سعد محمد ، **في علم الدلالة** ، ط1، مكتبة زهراء الشرق ـ القاهرة ، 2002 ، ص13.

[4] تتفق هذه النظرية مع مبادئ علم النفس ومناهجه ؛ ولذلك تسمّى أيضاً بالمدرسة العقلية أو المدرسة النفسية ، فتدرس الصورة الذهنية للشيء الخارجي ، ومثال ذلك الشجرة وصورتها في ذهن السامع (انظر : محمد سعد ، **في علم الدلالة** ، مرجع سابق ، ص29 ـ ص 31).

[5] ترى هذه النظرية أنّ الفكرة الحاضرة في ذهن المتكلم هي نفسها الفكرة عند السامع ؛ وذلك لأنّ كلاً منهما يملك تصوراً واحداً لتلك الفكرة ومثال ذلك كلمة كتاب ، إلا أنّ هناك ألفاظاً كثيرة غير قابلة للتصور العقلي ، مثل كلمة الحريّة ، وغيرها (انظر : المرجع ذاته ، ص32 ـ ص33) .

[6] تصف هذه النظرية الحدث الكلامي على أنّه نوع من الاستجابات لمثيرات معينة تقدمها البيئة المحيطة ، وكل استجابة تتحول إلى مثير حتى نهاية الحدث الكلامي (انظر : المرجع ذاته ، ص34) .

وعليه يعرّف المعنى على أنّه الصورة الذهنية للشيء ، أو العلاقة بين الرمز والصورة ، أو الشيء المشار إليه ، أو العلاقة بين الرمز والشيء الخارجي ، أو الموقف والاستجابة لمثير كلامي معين ، أو استعمال الكلمة في اللغة والدور الذي تؤديه في صحبة غيرها ، أو محصلة علاقات الكلمة بالكلمات الأخرى داخل الحقل الدلالي ، أو تجمع من عناصر دلالية تمييزية ذات علاقات متبادلة[4].

ـ المستوى المعجمي Lexicography :

يختص هذا المستوى بتصنيف ودراسة مفردات أي لغة والقيام بشرح معناها أو دلالتها المعجمية Lexical meaning ؛ لذلك يتداخل أحيانا مع علم الدلالة لاشتراكهما في بعض الموضوعات ، ولكنه أضيق مجالا من علم الدلالة ؛ لأنّه لا يهتم بوضع النظريات الدلالية وإنّما يكتفي بدراسة دلالة الكلمات وأنواع الدلالة وما يتصل بذلك[5] .

---

[1] يرى أصحاب هذه النظرية أنّ الكلمات ليس لها معانٍ ، وإنّما لها استعمالات ؛ ولذلك فمعنى الكلمة لا يمكن تحديده إلا من خلال استعمالها في سياق (انظر : المرجع ذاته ، ص37) .

[2] تحدد هذه النظرية معنى الكلمة من خلال علاقاتها بمجموعة من الكلمات التي ترتبط معها في دلالاتها ، وتوضع معها تحت لفظ عام يجمعها ، مثل كلمة أحمر وعلاقتها مع مجموعة كلمات أخرى ، مثل : الأصفر والأخضر والأزرق ، وغيرها (انظر : المرجع ذاته ، ص46) .

[3] يرى أصحاب هذه النظرية أنّ معنى الكلمة يتحدد من خلال رصد ما تحمله من ملامح ومكونات تميزها عن غيرها ، من حيث إن كانت اسماً أو فعلاً أو حرفاً ، ثمّ إن كانت إنساناً أو حيواناً أو نباتاً أو جماداً ، ويستمر اللغوي في تحديد المميزات حتى يحقق القدر الضروري من التوصيف والشرح (انظر : المرجع ذاته ، ص51) ، وللتوسع في معرفة المزيد حول هذه النظريات ، ينظر : أحمد مختار عمر ، **علم الدلالة** ، ط4، عالم الكتب ـ القاهرة ، 1993 ، ص54 - 138 .

[4] انظر : أحمد مختار عمر ، **علم الدلالة** ، مرجع سابق ، هامش 220.

[5] حلمي خليل : **مقدمة لدراسة اللغة** ، مرجع سابق ، ص333، حلمي خليل : **الكلمة دراسة لغوية معجمية** ، دار المعرفة الجامعية ـ الإسكندرية ، 1995 ، ص101.

وتتمثل طريقة المعجم في دراسته للكلمة بذكر معنى الكلمة أو مرادفها أو مضادها أو ما يفسرها ، وقد يبين أصل وضعها وتطورها التاريخي ومشتقاتها ، وقد يذكر بعض السياقات اللغوية التي توضح دلالتها[1].

[1] انظر : محمود عكاشة ، **التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة** ، مرجع سابق ، ص157.

علاقة المستوى النحوي
بالمستوى الدلالي

ـ علاقة المستوى النحوي بالمستوى الدلالي :

يهتم النحو ببحث العلاقات التي تربط بين الكلمات في الجملة وبيان وظائفها ، والدلالة هي التي تبرز الاختلاف بين التراكيب المختلفة[1] ، وتقوم الدلالة بتوجيه كثير من التراكيب النحوية ، فالكلمة تكتسب معناها من السياق اللغوي الذي ترد فيه فضلا عن معناها المعجمي.

وتسمى دراسة دلالة التركيب (الجملة) بعلم الدلالة التركيبي أو علم دلالة الجملة في الغرب ، ويختص هذا العلم ـ علم الدلالة التركيبي ـ ببيان معنى الجملة أو العبارة . والجملة عند الغربيين تعني وظيفة معاني أجزائها ، أو معنى الوحدات القاموسية ـ المعجمية ـ والصلات الدلالية بين مكونات الجملة[2].

ويرى ماريو باي (Mario Pei) أنّ طريقة تنظيم الكلمات في جمل تتحكم في المعنى كله ، مثل :**John hit George** في مقابل الجملة **George hit John** ، ومثل : **ضرب موسى عيسى ، وضرب عيسى موسى** ، فالجملتان يختلف معناهما إلى حد كبير على الرغم من اتحاد الكلمات المستعملة[3].

ويرجع السبب في ذلك إلى طريقة توزيع الكلمات في الجملتين ، ففي الجملة الأولى موسى هو الضارب وعيسى هو المضروب، وفي الجملة الثانية عيسى هو الضارب وموسى هو المضروب ، فاختلاف ترتيب الجملة بالرغم من استخدام المفردات نفسها يؤدي إلى تغيير وظيفة الكلمة من ناحية ، ويؤدي إلى تغيير الدلالة من ناحية أخرى .

بناءً على ذلك ، يؤثر التركيب في تغيير الدلالة باختلاف الكلمات في التركيب ، نحو : كتب زيد الدرس ، و كتب محمد الدرس ، يشير التركيبان إلى المعنى النحوي نفسه ، ولكنّ المعنى الدلالي في التركيب الأول مختلف عنه في التركيب الثاني ؛ لأنّ الوظيفة النحوية (

---

(1) انظر : محمود عكاشة ، **التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة** ، مرجع سابق ، ص123.

(2) انظر : المرجع ذاته ، ص119.

(3) انظر : ماريو باي ، **أسس علم اللغة** ، مرجع سابق ، ص52-53.

الفاعل) في التركيب الأول كانت لزيد ، أمّا الوظيفة النحوية (الفاعل) في التركيب الثاني فنقلت إلى محمد ، وهذا الانتقال في الوظيفة النحوية بين العنصرين أدّى إلى تغيّر دلالة التركيب . كما يؤثر التركيب في الدلالة بإعادة توزيع الكلمات بطريقة جديدة ، نحو :(**محمد أنشط من علي ، علي أنشط من محمد**) ، يشير هذا المثال إلى حدوث تبديلين في الجملة ، الأول تبديل نحوي والثاني تبديل دلالي على النحو الآتي :

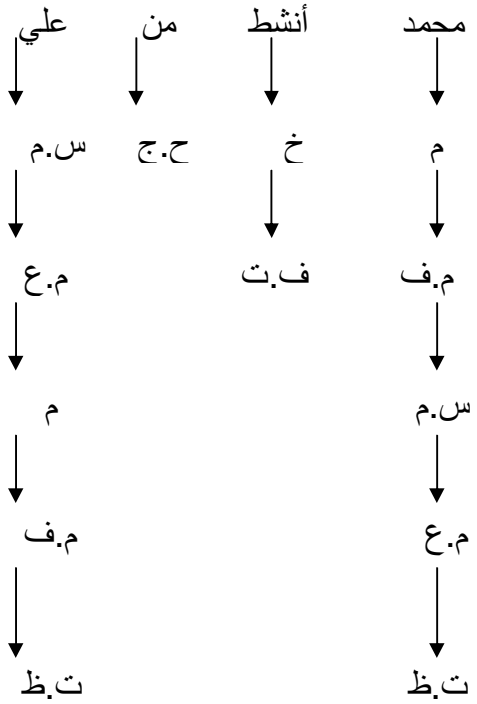

يشير التحليل إلى أنّ كلاً من الاسمين (محمد ، علي) في حالة من التبديل الوظيفي ؛ لاختلاف التوزيع التركيبي بين الجملة الأولى والثانية ؛ والتبديل الوظيفي في ذلك يتمثل بالرفع على الابتداء والخفض بحرف الجر ، واختلاف دلالة التفضيل بين المفضّل والمفضّل عليه .

وقد تتعرض الكلمات لتغييرات معينة في الصيغة ـ بنية الكلمة ـ تؤدي إلى تغيير في المعنى[1] مثل : (**أكتبُ المسألة ، وكتبتُ المسألة**) فاختلاف صيغة الفعل من المضارع إلى الماضي أدّت إلى تغيير المعنى النحوي والدلالي ، ومثل : **طَبعتُ الورقةَ ، وطُبِعَت**

[1] انظر : ماريو باي ، **أسس علم اللغة** ، مرجع سابق ، ص53.

الورقةُ ؛ فاختلاف صيغة الفعل من المبني للمعلوم إلى المجهول أدّت إلى تغيير وظيفي على المستويين النحوي والدلالي .

وتعد الحركات الإعرابية معيارا يفسر اختلاف المعنى بين جملتين ، أو أكثر تستخدم المفردات نفسها[1] ، مثل : (**قاتل المسلمُ المشركَ ، قاتل المشركُ المسلمَ**) . ويوضح التحليل الآتي التحوّل الوظيفي والدلالي للجملة السابقة :

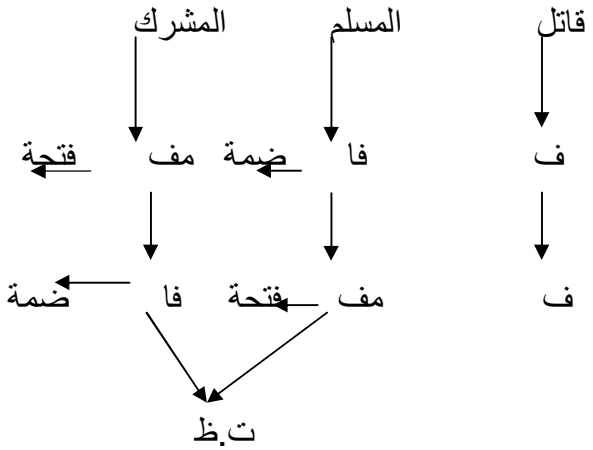

يشير التحليل السابق إلى اشتراك الجملتين بالمفردات ، وحدوث تبديل وظيفي نحوي ودلالي (لكلمة المسلم والمشرك) ؛ بسبب اختلاف توزيع الكلمات في الجملتين ، فالمكون النحوي الذي يشغل وظيفة الفاعلية في الجملة الأولى هو (المسلم) ، أمّا في الجملة الثانية فالوظيفة النحوية ـ الفاعل ـ انتقلت إلى (المشرك) ، وكل من الضمة والفتحة علامات (رموز) تشير إلى الاختلاف الوظيفي بين التركيبين.

وقد يكون للحركات ـ باعتبارها مورفيمات ـ دور هام في تفسير المعنى ، كقوله تعالى : (**وَوَصَّىٰ بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ**)[2] ، والمعنى أنّ يعقوب أوصى بنيه كما فعل إبراهيم عليهما السلام (عُطفت كلمة يعقوب على إبراهيم) ومن يقرأ كلمة يعقوب بالفتح ـ

---

[1] انظر : محمد سعد ، **في علم الدلالة** ، مرجع سابق ، ص18.

[2] **البقرة** ، من الآية 132

أي بالعطف على كلمة بنيه ـ يتغيّر المعنى ؛ إذ يصبح يعقوب ممّن أوصاهم إبراهيم[1] ، ومثل ذلك قوله تعالى : **(أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ)** [2] ، والمعنى أنّ الرسول ـ صلى الله عليه وسلّم ـ بريءٌ أيضاً من المشركين ، ولو حركت كلمة الرسول بالكسر عطفاً على المشركين لوقعت البراءة على الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ وهذا فاسد ؛ لأنّ المعنى يتنافى مع مكانة الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ[3].

---

[1] انظر : محمد سعد محمد ، **في علم الدلالة** ، مرجع سابق ، ص18.

[2] **التوبة** ، من الآية 3

[3] انظر : محمود عكاشة ، **التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة** ، مرجع سابق ، ص 119.

علاقة المستوى النحوي بالمعنى المعجمي

ـ علاقة المستوى النحوي بالمعنى المعجمي :

تعد الدراسات المعجمية نوعاً مهماً من أنواع الدراسات الدلالية ؛ لأنّ المعنى المعجمي هو النواة التي ينطلق منها عالم اللغة في دراسته لدلالة الألفاظ والعبارات[1].

ويعرّف المعنى المعجمي بأنّه معنى الكلمة وهي خارج السياق اللغوي ، أو المعنى العام الذي يتبادر إلى الذهن عند السماع بالكلمة ، فكلمة العين وهي خارج السياق تشير إلى الباصرة ، ولكن عند وضعها في السياق قد تشير إلى الجاسوس ، أو نبع الماء ، أو غير ذلك[2] .

ويميز الباحثون في هذا السياق بين مجموعتين : الأولى : المجموعة المغلقة Closed sets وتعني الوحدات النحوية التي تبحث من ناحية المعنى النحوي(الوظيفي) ، وتتصف هذه المجموعة بأنّها ثابتة غير قابلة للزيادة بزيادة النصوص التي يقوم الباحث بدراستها وتحليلها ، ومثال هذه المجموعات الضمائر والأسماء الموصولة وأسماء الإشارة والأدوات . أمّا المجموعة الثانية فتسمّى بالمجموعات المفتوحة Open sets وتعني الوحدات المعجمية التي يقوم المعجمي بشرح معناها ، وتتميز هذه المجموعات بقبولها للزيادة ؛ نتيجة النمو الطبيعي لمفردات اللغة ، ولتلبية الحاجات الاتصالية للجماعة اللغوية ؛ لذلك فهي غير محدودة ، وأعدادها تقبل الزيادة . وعلى هذا نجد أنّ المجموعات المغلقة يتم التركيز فيها على بيان المعنى النحوي ، في حين يكون التركيز في المجموعات المفتوحة على بيان المعنى المعجمي ، وما يتصل به من قضايا نحويّة ؛ فهي ذات شكلين ، معجمي وآخر وظيفي[3] .

---

(1) انظر : محمد سعد ، **في علم الدلالة** ، مرجع سابق ، ص19.

(2) انظر : نجود جميل أحمد المساعفة ، **المعنى النحوي في مذاهب علماء العربية (مقاربة لسانية حديثة)** ، رسالة ماجستير ـ الجامعة الأردنية ، عبد الله عنبر (مشرفاً) ، 2002 ، ص209.

(3) انظر : حلمي خليل ، **الكلمة دراسة لغوية معجمية** ، مرجع سابق ، ص109، جون لاينز ، **مقدمة في علم اللغة النظري (الفصلان التاسع والعاشر)** ، ترجمة : مجيد عبد الحليم الماشطة و آخرين ، جامعة البصرة ، 1980 ، ص 59 .....

وقد تنبّه النحويون القدامى للدور الذي يؤديه المعنى المعجمي في بناء الحكم النحوي ، فالفعل (دعا) يتعدى إلى مفعولين إذا كان بمعنى (سمى) ، ويقتصر على مفعول واحد إذا قصد به (الدعاء) [1] ، يقول سيبويه (180هـ) : " هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين ، فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول وإن شئت تعدّى إلى الثاني كما تعدّى إلى الأول . وذلك قولك ..... ، وسميته زيدا ، وكنّيت زيدا أبا عبد الله ، ودعوته زيدا إذا أردت دعوته التي تجري مجرى سميته ، وإن عنيت الدعاء إلى أمر لم يجاوز مفعولا واحدا "[2].

ويقول سيبويه كذلك : " وقال الخليل رحمه الله : إن شئت جعلت : رجعت عودك على بدئك مفعولاً بمنزلة قولك : رجعت المال عليّ ، أي رددت المال عليّ ، كأنّه قال : ثنيت عودي على بدئي "[3]. ويفهم من هذا جواز أن يكون عودك مفعولاً به لا حالاً ؛ لأنّ رجعت بمعنى رددت[4].

وينطبق مثل هذا الحكم على الفعل **(ظنّ)** فيتعدّى إلى مفعول واحد إذا كان بمعنى **(اتّهم)** نحو : ظننت زيداً ، أي : اتهمت زيداً . وكذلك بالنسبة للفعل **(رأى)** فإذا قُصد به **(رؤية العين)** تعدّى إلى مفعول واحد ، نحو : رأيت زيداً ، بمعنى : أبصرت زيدا. ومثل ذلك الفعل **(علم)** إذا كان بمعنى **(عرف)** تعدّى إلى مفعول واحد ، نحو : علمت خبرك ، بمعنى عرفته[5].

..... ، فوزي الشايب ، **محاضرات في اللسانيات** ، ط1 ، وزارة الثقافة ـ عمان ، 1999 ، ص446-447 ، نجود جميل المساعفة ، **المعنى النحوي في مذاهب علماء العربية** ، مرجع سابق ، ص210 - 211.

[1] انظر : نجود جميل المساعفة ، مرجع سابق ، ص212.

[2] انظر : سيبويه ، **الكتاب** ، تحقيق : عبد السلام هارون ، عالم الكتب، ج1 ، ط3 ، 1993 ، ص37 .

[3] المصدر ذاته ، ج1 ، ص 395 .

[4] انظر : أسامة كامل جرادات ، **الأبعاد المعنوية في الوظائف النحويّة** ، عبد الحميد مصطفى السيد " مشرفاً " ، رسالة ماجستير ـ الجامعة الهاشمية ، 2003 ، ص 23 .

[5] انظر : الزجاجي (340هـ) ، **الجمل في النحو** ، تحقيق : علي توفيق الحمد ، دار الأمل ـ اربد ، ط4 ، 1988 ، ص 30.

ومن باب توجيه المعنى المعجمي للمعنى النحوي الحكم على الصمّاء والقرفصاء والقهقرى بوظيفة المفعول المطلق في قول العرب : (اشتمل الصمّاء ، ورجع القهقرى ، وقعد القرفصاء)[1]. فالصمّاء ضرب من الاشتمال[2] ، والقهقرى ضرب من الرجوع[3] ، والقرفصاء ضرب من القعود[4].

وهذا المعنى المعجمي للكلمات السابقة يستبعد جميع الوظائف النحوية الأخرى التي قد تخطر بالذهن كالمفعول به ، أو المفعول فيه ؛ ولذلك يحدد المعنى المعجمي الوظيفة النحوية للكلمات (الصمّاء ، القهقرى ، القرفصاء) بالمفعول المطلق[5].

ومثل ذلك اختصاص الواو من حروف العطف بوظيفة نحوية تميزها عن غيرها ؛ وذلك أنّها تعطف اسماً على آخر لا يتم الكلام به وحده ، ويرجع ذلك للمعنى المعجمي في التركيب الذي يوجب اختيار الواو من بين حروف العطف ، ومثال ذلك : اختصم زيد وعلي ، وتضارب زيد وعلي ، وجلست بين زيد ومحمد ، فكل من الاختصام والتضارب والبينية من المعاني النسبية التي تحتاج لاثنين فصاعداً ليستقيم التركيب ، والواو هي الحرف الذي يفيد الجمع والتشريك في الحكم ، فلا يصح استبدال الواو (بالفاء) أو (ثمّ) وإن كانا يفيدان التشريك أيضاً ؛ لأنّ كل منهما يفيد إضافة للتشريك الترتيب[6].

---

(1) انظر : سيبويه ، مصدر سابق ، الجزء الأول ، ص35.

(2) انظر : ابن منظور ، **لسان العرب** ، المجلد12 ، دار صادر ـ بيروت ، 1980 ، ص346.

(3) انظر : المرجع ذاته ، المجلد5 ، ص121.

(4) انظر : المرجع ذاته ، المجلد 7 ، ص71 -72.

(5) انظر : نجود جميل المساعفة ، **المعنى النحوي في مذاهب علماء العربية** ، مرجع سابق ، ص221.

(6) انظر : ابن هشام ، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** ، دار إحياء العلوم ـ بيروت ، ط1 ، 1981 ، ص318 ، ابن عقيل ، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك** ، تأليف : محمد محي الدين عبد الحميد ، الجزء الثاني ، ط2 ، مكتبة السعادة ـ مصر ، د . ت ، ص 227.

ويبقى المعنى المعجمي للكلمة متعددا ما دامت الكلمة خارج السياق اللغوي ، ولكن عند اجتماع المعنى المعجمي مع الدلالة الوظيفية للكلمة في التركيب ينشأ لدينا المعنى الحرفي أو معنى ظاهر النص كما يقول الأصوليون[1].

ويظهر تأثير المعنى المعجمي في التراكيب النحوية بعملية اختيار الوحدات Selection of units التي تصلح للتعبير عن المعاني النحوية ، وهذه الوحدات عند اختيارها تدخل في علاقة رأسية Paradigmatic relation ، وترتب هذه الوحدات داخل التركيب بطريقة معينة (المطابقة Concord) لتؤدي المعنى المعجمي ، ثمّ يُنظر في العلاقات الأفقية Syntagmatic relations بين الكلمات لتكوين المعنى النحوي[2].

فالفعل(شرب) مثلا يحتاج إلى عنصرين نحويين يؤديان الوظيفة النحوية من حيث الفاعلية والمفعولية ، ونستطيع أن نكوّن تراكيب نحوية عديدة مع الفعل (شرب) بعضها صحيح نحويا ودلالياً ، وبعضها صحيح نحويا وغير مقبول دلالياً على النحو الآتي : (**شرب الرجل الماء ، شرب الرجل الخبز) .**

تشترك الجملتان في العلاقة الأفقية (الفعل + الفاعل + المفعول به) المعنى النحوي ، وتختلف في العلاقة الرأسية (الماء ، الخبز) المعنى المعجمي . وفي ضوء ذلك نجد أنّ جملة (شرب الرجل الماء) مقبولة نحوياً ومعنوياً ، وأمّا جملة (شرب الرجل الخبز) فصحيحة نحوياً وغير مقبولة معنوياً ؛ ويمكن معالجة هذا بطريقة **الاستبدال المعجمي** على النحو الآتي مثلاً : شرب الرجل العصير ، أكل الرجل الخبز ، ونحو ذلك . وهذا يعني أنّ الربط الصحيح بين المعنى المعجمي والمعنى النحوي يوّلد ما يمكن أن نسميه بالمعنى المقبول .

---

[1] انظر : محمد يوسف حبلص ، **من أسس علم اللغة** ، مرجع سابق ، ص131.

[2] انظر : المرجع ذاته ، ص 118-121.

ونوضح ذلك بالمثال الآتي : (زيد أفضل الرجال ، وزيد أفضل الخيول) ، التركيبان يعطيان المعنى النحوي (مبتدأ + الخبر + المضاف إليه) ومع ذلك نجد أنّ العلاقة المعجمية في جملة (زيد أفضل الرجال) مقبولة ، في حين أن جملة (زيد أفضل الخيول) غير مقبولة ؛ وذلك لأنّ زيداً في الجملة الأولى من جنس الرجال ، أمّا في الجملة الثانية فزيد ليس من جنس الخيول بالرغم من أنّهما ينتميان إلى جنس الكائنات الحية ، وهذا ما يفسر تخطئة الجملة الثانية معنوياً على الرغم من وجود الصحة التركيبية ؛ وعليه المفاضلة لا تكون إلا بين أبناء الجنس الواحد .

الفصل الثاني

في علاقة الترادف وأثرها في بناء القواعد النحويّة

عـلاقـة الـتـــرادف

ـ علاقة الترادف Synonymy :[1]

يعرّف الترادف بأنّه علاقة بين عدد من الكلمات المختلفة في اللفظ والمتحدة في المعنى[2]، فالترادف يعني تضمناً من الجانبين ، يكون (أ) و (ب) مترادفين إذا كان (أ) يتضمن (ب) ، و (ب) يتضمن (أ) ، كما في كلمة " أم " و " والدة "[3]. ويمكن التمثيل للترادف بين الكلمات على النحو الآتي :

أم ⟷ والدة

أب ⟷ والد

ثري ⟷ غني

بيت ⟷ منزل

باص ⟷ حافلة

ويبنى الترادف على المعنى الأساسي للكلمة دون معانيها الإضافية أو النفسية أو الأسلوبية ؛ لأنّ التركيز على المعاني الخاصة بكل كلمة قد يلغي الترادف أو يجعله قليلاً

---

(1) حول موقف اللغويين العرب القدامى من ظاهرة الترادف في اللغة ، انظر : أحمد مختار عمر ، **علم الدلالة** ، مرجع سابق ، ص 215 ـ 219 ، حلمي خليل ، **الكلمة دراسة لغوية معجمية** ، مرجع سابق ، ص 129 ـ 132 ، عبد الكريم مجاهد ، **الدلالة اللغوية عند العرب** ، دار الضياء ـ عمان ، 1985 ، ص 92 ـ112 ، محمد سعد ، **في علم الدلالة** ، مرجع سابق ، ص 185 ـ194 ، أحمد نعيم الكراعين ، **علم الدلالة بين النظر والتطبيق** ، ط1 ، المؤسسة الجامعية للنشر ـ بيروت ، 1993 ، ص107ـ 114 ، صائل رشدي ، **عناصر تحقيق الدلالة في العربية** ، نهاد الموسى مشرفاً ، رسالة دكتوراه ـ الجامعة الأردنية ، 2003 ، ص42ـ 51 ، عبد الرحمن بن عودة الجهني ، **الدلالة اللغوية بين الأصوليين واللغويين وعلاقتها بالأحكام الشرعية** ، يوسف القماز مشرفاً ، رسالة ماجستير ـ مؤتة ، 2006 ، ص22ـ27.

(2) انظر : ستيفن أولمان ، **دور الكلمة في اللغة** ، ترجمة كمال بشر ، مكتبة الشباب ـ القاهرة ، 1992 ، ص 109 ، محمد علي الخولي ، **علم الدلالة (علم المعنى)** ، دار الفلاح ـ صويلح ـ الأردن ، 2001 ، ص 93 ، خليل السكاكيني ، **الترادف** ، دراسات : العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد (غير موجود) ، العدد 8 ، 1955 ، ص124 ، James R. Hurford and Brendan Heasley , **Semantics: a course book** , Cambridg University Press ,1983 ,p102. Mohammed Farghal : **Vocabulary Development and Semantic Relations : A coursebook**, Hamada Establishment for university studies – Irbid – Jordan , 2000,p81.

(3) انظر : أحمد مختار ، **علم الدلالة** ، مرجع سابق ، ص 98.

نسبياً في اللغة ، والترادف أساساً للمعاني وليس للكلمات ؛ ولذلك يجب القول إنّ معنى الكلمة (أ) يرادف معنى الكلمة (ب)[1] .

ويعد كل من (التبادل السياقي) الذي يعني وضع الكلمة (س) مكان الكلمة (ص) في سياق ما دون التغيير في معنى الجملة ، (والانضواء المتبادل) الذي يعني أنّ الكلمة (س) نوع من الكلمة (ص) والعكس - ضابطين لمعرفة ظاهرة الترادف بين الكلمات كما في المثال الآتي :(الكرم صفة حسنة ، الجود صفة حسنة) ، فالتبادل السياقي يثبت أنّ (الكرم والجود) في الجملتين السابقتين في حالة ترادف ، كما أنّ الجود نوع من الكرم ، والكرم نوع من الجود [2].

ويشير كثير من الدارسين إلى أنواع مختلفة من الترادف ، هي : **الترادف الكامل أو التماثل** : ويعنيان المطابقة التامة في المعنى ، **شبه الترادف أو الترادف الجزئي أو التقارب أو التداخل** : ويعني تقارب اللفظين تقارباً شديداً في المعنى يصعب معه التفريق بين اللفظين ، **التقارب الدلالي** : ويعني تقارب اللفظين أو الألفاظ في المعنى ، والاختلاف بملمح واحد على الأقل ، **الاستلزام** : ويعني تحقق عنصر يستلزم تحقق عنصر غيره ، فكل منهما يترتب على الآخر ، فإذا قلنا : مات محمد اليوم الساعة الخامسة صباحاً فهذا يستلزم : كان محمد على قيد الحياة قبل الخامسة مباشرة ، **التعبير المماثل أو الجمل المترادفة** وذلك حين تملك جملتان نفس المعنى في اللغة الواحدة[3] ، وعليه نميّز في هذه الدراسة بين نوعين من الترادف ، هما : الترادف الكامل أو التام ، والترادف الجزئي ؛ فكل منهما يرتبط بالمعنى المعجمي للمفردات ، في حين كانت الأنواع الأخرى مرتبطة بمعنى الجملة ، والدراسة تهدف إلى بحث العلاقة المعجمية بين المفردات لا الجمل .

1- الترادف الكامل Complete Synonymy :

---

[1] انظر : محمد الخولي ، **علم الدلالة** ، مرجع سابق ، ص 95.

[2] انظر: المرجع ذاته ، ص 96.

[3] انظر: أحمد مختار ، **علم الدلالة** ، مرجع سابق ، ص 220 - ص 222.

ويعني المطابقة التامة بين اللفظين في المعنى ، دون الشعور بأي فرق بينهما في جميع السياقات في عملية التبادل بينهما ، مثل pass away/die فكل من الكلمتين تعني مات[1] ، وهذا النوع من الترادف وقع فيه الخلاف بين اللغويين من حيث وجوده وعدمه ، والحقيقة أنّه نادر الوقوع ؛ لأنّ ذلك يفترض التماثل التام في المعنى في جميع السياقات ، وإذا حدث ذلك فإنّه تظهر بالتدريج فروق معنوية تجعل كل لفظ يستقل بجانب من الجوانب المختلفة للمدلول الواحد . فكلمة (يساوي) مثلاً تتضمن معنى كلمة (يعادل) ، ولكن نجد أنّ كلمة يساوي مقبولة في العمليات الحسابية أكثر من يعادل[2] ، وتعد اللهجات المختلفة أفضل مثال لهذه الظاهرة [3].

ويكمن السبب في اختلاف اللغويين من حيث إثبات الترادف ونفيه بين المفردات إلى اختلاف زاوية النظر من لغوي لآخر ، فمن يثبت حقيقة الترادف يأخذ بالسمات التي تتفق بين الكلمات ، ومن ينكر الترادف يأخذ بالسمات التي تميّز بين الكلمات ، ومثال ذلك : المقارنة بين الكرسي والأريكة ، فكل من الكلمتين تتفقان بالسمات الآتية : المسند ، والأرجل ، والجلوس عليه ، ولشخص واحد ، ولكن الأريكة تختلف عن الكرسي بسمة جديدة أنّ لها يدين[4] .

وينكر بعض علماء اللغة حقيقة وجود الترادف الكامل ؛ لأنّه - برأيهم - لا يوجد في اللغة كلمتان لمدلول واحد دون وجود فارق بين المعنيين ؛ لذلك يجزمون بوجود الترادف الجزئي بين المعاني ، أي المماثلة في المعنى دون التطابق ، أو بمعنى التقارب الدلالي بين

---

(1) انظر : Mohammed Farghal : Vocabulary Development and Semantic Relations : A coursebook,p82

(2) انظر : أحمد مختار ، **علم الدلالة** ، مرجع سابق ، ص220 ، محمد سعد ، **في علم الدلالة** ، مرجع سابق ، ص185 ، محمد الخولي ، **علم الدلالة** ، مرجع سابق ، ص95 ، وستيفن أولمان ، **دور الكلمة في اللغة** ، مرجع سابق ، ص109 ، أحمد قدور : **مبادئ اللسانيات** ، مرجع سابق ، ص310.

(3) انظر : لوريتو تود ، **مدخل إلى علم اللغة** ، مرجع سابق ، ص92.

(4) انظر : محمد إقبال ، **السيميائيات وتحليلها لظاهرة الترادف في اللغة والتفسير** ، عالم الفكر ، المجلد 24 ، العدد 3 ، 1996 ، ص 199 - ص 202 .

معاني الكلمات[1] . وعليه تكون معظم المترادفات في اللغة أشباه مترادفات ، ولا يمكن استعمالها في السياق الواحد دون التمييز بينها ، وكذلك لا يمكن التبادل بينها إلا في مجالات ضيقة . ونوضح ذلك بالنظر في المترادفات الآتية : (قرأ ، تلا) ،(السيف ، الحسام) ، (القعود ، الجلوس) ، وبالتركيز في معاني المترادفات السابقة يتضح الفرق بين :(تلا وقرأ) بأنّ تلا أكثر ما تستعمل في مواقف التعظيم ، إضافة إلى أنّها تعني القراءة ، وهي مرتبطة بقراءة القرآن الكريم ، والفرق بين:(السيف والحسام) يتمثل باعتبار الاسم في السيف وباعتبار الصفة في الحسام بالرغم من أنّهما يشيران إلى مدلول واحد ، أمّا الفرق بين: (القعود والجلوس) فيتمثل بأنّ القعود يكون عن قيام في حين إنّ الجلوس يكون عن الاضطجاع[2].

2- الترادف الجزئي partial Synonymy :

ويعني تقارب اللفظين تقارباً شديداً في المعنى بالرغم من وجود بعض الفروق اللغوية بينهما ، مثل murder بمعنى قتل و execute بمعنى إعدام [3] ؛ ولذلك يصعب بالنسبة لغير المتخصصين التفريق بينهما ، ويترتب على ذلك كثرة استعمال هذا النوع ، وإغفال الفروق المعنوية الدقيقة التي تظهر في السياق اللغوي ، ومن الأمثلة لهذا النوع : (عام ، سنة ، حول) ، (البغض ، الكره ، الحقد) ، (الحب ، العشق ، الهوى) ، وغير ذلك [4]. وهذا التقارب بين اللفظين قد يكون بما يشير إليه اللفظ في الخارج ، أو في الدلالات المتضمنة في اللفظين[5].

---

[1] انظر : محمد الخولي ، **علم الدلالة** ، مرجع سابق ، ص95.

[2] انظر : ستيفن أولمان ، **دور الكلمة في اللغة**، مرجع سابق ، ص110 ، عبد الكريم مجاهد ، **الدلالة اللغوية عند العرب** ، مرجع سابق ، ص93.

[3] انظر : Mohammed Farghal : Vocabulary Development and Semantic Relations : A coursebook,p83

[4] انظر : أحمد مختار ، **علم الدلالة** ، مرجع سابق ، ص 220– 221 ، حلمي خليل ، **الكلمة دراسة لغوية معجمية** ، مرجع سابق ، ص133، محمد سعد ، **في علم الدلالة** ، مرجع سابق ، ص185 .

[5] انظر : حلمي خليل ، **الكلمة دراسة لغوية معجمية** ، مرجع سابق ، ص 133.

ويختلف اللفظان المترادفان ترادفاً جزئياً بدرجة التطابق Range of application ؛ لأنّ التطابق التام في المعنى يتطلب تطابقاً بين الأصول الثلاثة التي يتركب منها المعنى المعجمي لكل كلمة من حيث : ما تشير إليه الكلمة في الخارج Designation ، وما توحيه الكلمة في الذهن Connotation ، ودرجة التطابق Rang of application ، وأي اختلاف بين هذه الأصول يؤدي إلى الترادف الجزئي ، في حين يؤدي اجتماعها إلى الترادف التام ، وهذا يعني أنّ الكلمة تستعمل في سياق معين ، ولا تؤدي الكلمة الأخرى المعنى نفسه بالسياق نفسه ، وكلا الكلمتين بمعنى واحد ، فقد تتفق الكلمات في الدلالة على شيء في الخارج ، ولكنّها قد تختلف في الدلالات المتضمنة في كل منها ، مما يؤدي إلى حدوث ترادف جزئي بينها[1] ؛ ولذلك فالترادف الجزئي بين الألفاظ ظاهرة لغوية لا يمكن إنكارها عند بعض العلماء.

[1] انظر : حلمي خليل ، **الكلمة دراسة لغوية معجمية** ، مرجع سابق ، ص133.

أثر علاقة الترادف في بناء القواعد النحويّة

ـ أثر علاقة الترادف في بناء القواعد النحويّة :

يفضي استقراء أمهات مصادر النحو العربي ، ومراجعه بحثاً عن أثر علاقة الترادف في بناء الأحكام النحويّة ، إلى الوقوف على الآتي :

ـ الحكم في نائب المصدر:

يقصد بالمصدر اسم الحدث الجاري على الفعل ، كالضرب والخروج والاستغفار ، وسميّ مصدراً لأنّ فعله أخذ منه . ويكون هذا المصدر مؤكداً لعامله ، نحو : قرأت الدرس قراءةً ، أو مبيناً لنوعه ، نحو : ضربت زيداً ضرباً شديداً ، أو مبيناً لعدده ، نحو : طرقت الباب طرقتين[1]. ويلحظ في هذا أنّ المصدر منصوب يشترك مع عامله في اللفظ ، وقد ورد عن النحويين إجازة إعمال الفعل في مصدر ليس مشتقاً منه ، لكنّه يرادف مصدره المشتق منه في المعنى .

ويستدلّ على هذا بقول سيبويه (180هـ) : " هذا باب ما يكون المصدر فيه توكيداً لنفسه نصباً ..... ومثل نصب هذا الباب قول الشاعر ، وهو الراعي :

دَأبْتُ إلى أن يَنْبُتَ الظِّلُّ بعد ما تَقَاصَرَ حتّى كادَ في الآلِ يَمْصَحُ

وَجِيفَ المطَايَا ثمّ قلتُ لصُحْبتي ولم يَنْزِلوا أَبْرَدتُمُ فتَرَوّحُوا

لأنّه قد عُرف أنّ قوله : (دأبت) : سرت ، لمّا ذكر في صدر قصيدته ، فصار دأبت بمنزلة أوجفت عنده ، فجعل وجيف المطايا توكيداً لأوجفت الذي هو في ضميره "[2]. والذي أجاز صحة نيابة المصدر عن فعله في قول سيبويه أنّ الوجيف بمعنى السير السريع ، وعلى هذا يصح تأكيد كل فعل بمصدر ليس من لفظه ولكنّه في معناه[3].

---

(1) انظر : أمين علي السيد ، **في علم النحو** ، الجزء الأول ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف ـ القاهرة ، 1977 ، ص 300 .

(2) انظر : سيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق ، الجزء الأول ، ص 380 ـ ص 383 ، ومثل هذا الحكم يرد عند ابن جني ، انظر : **اللمع في العربية** ، تحقيق : فائز فارس ، الطبعة الثانية ، دار الأمل ـ إربد ، 1990 ، ص 29 .

(3) انظر : سيبويه ، مصدر سابق ، الجزء الأول ، هامش 383 .

ويقول عبد القاهر الجرجاني (471هـ) : " ومثله في احتمال الوجهين قولهم : تبسمت وميض البرق ؛ لأنّ هذا النحو يُحمل على إضمار نحو : تبسمت وومضت وميض البرق ، ويستغنى عن ذكره لدلالة تبسمت عليه . ويتأول على أن يكون وميض منصوباً بنفس تبسمت لأنّه لمّا كان بمعناه قام مصدره مقامه . فكأنّه قيل : تبسمت تبسّم البرق . فالوميض تبسّم في المعنى "[1] ، وعليه يعتمد الجرجاني في صياغته للحكم على المعنى ، فالتبسّم والوميض يدلان على معنى واحد ، وعلى هذا يوجد تضمن من الطرفين ، فالعلاقة المعجمية الرابطة بين الوحدتين المعجميتين السابقتين علاقة الترادف في المعنى .

ويقول الزمخشري (538هـ): " وقد يقرن بالفعل غير مصدره مما هو بمعناه ، وذلك على نوعين : ما يلاقي الفعل في اشتقاقه ..... وما لا يلاقيه فيه ، كقولك : قعدت جلوساً ، وحبست منعاً "[2] . فالجلوس قعود في المعنى ، وكذلك المنع فهو حبس في المعنى .

ويعرّف ابن هشام الأنصاري (761هـ) المفعول المطلق بقوله : " وهو عبارة عن مصدر فضلة ، تسلط عليه عامل من لفظه أو من معناه ..... نحو قولك : قعدت جلوساً ، وتأليت حلفةً ، قال الشاعر :

تألّى ابْنُ أوْسٍ حَلْفَةً لِيَرُدُّنِي إلى نِسْوَةٍ كَأنّهُنّ مَفَائِدُ[3]

وذلك لأنّ الأَلِيّةَ هي الحلف ، والقعود هو الجلوس "[4] .

ويبدو أنّ استخدام مصطلح الترادف صراحة في الدلالة على صحة نيابة المصدر المخالف لعامله في اللفظ ، يظهر عند ابن هشام الأنصاري (761هـ) بقوله : " ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ما يدل على المصدر ..... أو **مرادف له** ، نحو

---

[1] عبد القاهر الجرجاني ، **المقتصد في شرح الإيضاح** ، تحقيق : كاظم بحر المرجان ، المجلد الأول ، دار الرشيد ـ العراق ، 1982 ، ص587.

[2] انظر : الزمخشري ، **المفصّل في صنعة الإعراب** ، تحقيق : إميل بديع يعقوب ، ط1 ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، 1999 ، ص62 ، ولمزيد بيان ، انظر : ابن يعيش ، **شرح المفصّل** ، الجزء الأول ، إدارة الطباعة المنيرية ـ مصر ، 1980 ، ص112 .

[3] قائل البيت : الحصين بن ضرار الضبي ، انظر : ابن هشام ، **شرح قطر الندى وبل الصدى** ، تأليف : محمد محي الدين عبد الحميد ، ط13 ، دار الفكر ـ بيروت ، د . ت ، هامش 312 .

[4] انظر : المصدر ذاته ، ص 312 ـ ص 313 ، وحول هذا الحكم ، ينظر : ابن هشام : **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ، تحقيق : مازن المبارك وآخرين ، الجزء الثاني ، ط2 ، دار الفكر ـ بيروت ، 1969 ، ص620 .

قمت (قياماً) وقوفاً

: شنئته بغضاً ، وأحببته مقةً ، وفرحت جذلاً "[1] . ويلحظ في هذا عدم تمييز ابن هشام لنوع هذا الترادف ، والظاهر أنّ الترادف بين المصدرين مبني على الترادف الجزئي ؛ وذلك لأنّ كلاً من المصدرين يتضمن الآخر بشكل نسبي ، فالقيام مثلاً قد يعني فعل شيء ما ، والوقوف قد يكون التراجع عن شيء ما ، ونحو ذلك ، وعليه فالعلاقة المعجمية بين المصدر المحذوف ونائبه علاقة الترادف الجزئي ، ويمكن تمثيل ذلك بالتصنيف الآتي :

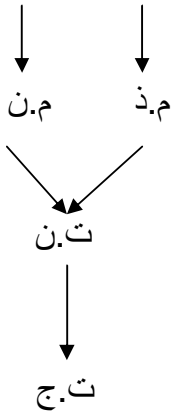

ويستمر هذا الاستخدام لمصطلح الترادف كما دلّ عليه ابن هشام عند النحاة المحدثين ، أمثال عباس حسن ، ومصطفى الغلاييني ، وأمين علي السيد ، وغيرهم[2] .

ـ الحكم في الحال المؤكدة :

---

[1] انظر : ابن هشام الأنصاري ، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** ، مصدر سابق ، ص174 ، **ونجد مثل هذا الاستخدام للمصطلح في المصادر الآتية** : ابن عقيل ، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك** ، مصدر سابق ، ص561 ، الأشموني ، **شرح الأشموني لألفية ابن مالك المسمّى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك** ، تحقيق : عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، الجزء الثاني ، المكتبة الأزهرية للتراث ـ القاهرة ، 1993 ، ص199 ، خالد الأزهري ، **شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك في النحو لابن هشام الأنصاري** ، الجزء الأول ، دار إحياء الكتب العربية ، د . م ، 1900 ، ص327 ، السيوطي ، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** ، تحقيق : عبد العال سالم مكرم ، الجزء الثالث ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ، 1992 ، ص 99 ـ ص 100 .

[2] انظر : عباس حسن ، **النحو الوافي** ، الجزء الثاني ، الطبعة التاسعة ، دار المعارف ، 1987 ، ص 214 ، مصطفى الغلاييني ، **جامع الدروس العربية** ، الجزء الثالث ، الطبعة الحادية عشر ، المكتبة العصرية ـ صيدا ـ بيروت ، 1972 ، ص 31 ، أمين علي السيد ، **في علم النحو** ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص301 .

الأصل في الحال الانتقال من هيئة إلى أخرى ، نقول : دخل زيد مبتسماً ، فمبتسم وصف يبين هيئة صاحبه (زيد) أثناء دخوله ، وهذا الوصف قابل للزوال عن زيد إلى وصف آخر ، كأن نقول : دخل زيد عابساً ؛ ولذلك سميّت هذه الحال **بالمنتقلة** لزوالها عن صاحبها من حين إلى آخر[1] .

وتسمّى هذه الحال أيضاً بالمبينة والمؤسسة من حيث كانت مبينة لهيئة صاحبها ، ومؤسسة لأنّها تضيف إلى الكلام معنى جديداً لا يستفاد بدونها ، ولو حذفت هذه الحال لما فهم معناها ؛ إذ يمكن المجيء بحال أخرى تتضمن معنى مختلفاً ، كقولنا : قرأت الكتاب شاكراً ، وقرأت الكتاب داعياً ؛ فالشكر والدعاء متباينان في المعنى[2].

أمّا الحال المؤكدة فلا تفيد معنى جديداً ، وفائدتها تقوية المعنى الذي تحتويه الجملة قبل مجيء الحال ، ولو حذفت يفهم معناها ممّا بقي من الجملة ، فكل حال يستفاد معناها بغير وجودها تكون حال مؤكدة ، وتكون مؤكدة لعاملها أو لصاحبها[3].

ويستدلّ على ذلك بقول الجرجاني (471هـ) : " اعلم أنّ أصل الحال أن تكون ممّا يتحوّل وينتقل : كالركوب والمشي وما جرى ذلك المجرى ، وإذا كانت غير منتقلة كانت مؤكدة نحو قوله تعالى : (**وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا**) [4] ؛ لأنّ الحق لا يزول عن التصديق ، كما يزول زيد عن الركوب إلى حال أخرى "[5] .

---

[1] انظر : عبد القاهر الجرجاني ، **المقتصد في شرح الإيضاح** ، مصدر سابق ، المجلد الأول ، ص 682

[2] انظر : عباس حسن ، **النحو الوافي** ، مرجع سابق ، الجزء الثاني ، ص391 .

[3] انظر : المرجع ذاته ، الجزء الثاني ، ص391.

[4] **البقرة** ، من الآية 91 .

[5] عبد القاهر الجرجاني ، **المقتصد في شرح الإيضاح** ، مصدر سابق ، المجلد الأول ، ص 682 ، للتوسع في الحال المؤكدة لصاحبها ، ينظر : الزمخشري ، **المفصّل في صنعة الإعراب** ، مصدر سابق ص 98 ، ابن يعيش ، **شرح المفصّل** ، مصدر سابق ، الجزء الأول ، ص 64 ، ابن هشام ، **شرح شذور الذهب** ، تأليف : محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ـ بيروت ، 1991 ، ص 233 (وقد ذكر في هذا الموضع أنّ هذا النوع من الحال أغفل التنبيه إليه جميع النحويين ، وقد تبيّن العكس) ، **مغني اللبيب** ، مصدر سابق ، الجزء الثاني ، ص 518 ،**قطر الندى وبل الصدى** ، مصدر سابق ، هامش 338 ، **أوضح المسالك** ، مصدر سابق ، ص 214 ،

ويلحظ في نص الجرجاني أنّه يشير إلى الحال **المؤكدة لصاحبها** ؛ فالحق ضمن هذا السياق مرادف في المعنى للتصديق ؛ فالحق يتضمن التصديق كما أنّ التصديق يتضمن الحق ، وهذا التضمن النسبي من الجانبين معيار واضح يؤكد حقيقة الترادف الجزئي بين اللفظين.

وكما تكون الحال مؤكدة لصاحبها تكون أيضاً مؤكدة لعاملها ، وقد أشار إلى ذلك ابن عصفور (669هـ) بالمثال على ذلك في قوله : " والمؤكد : تبسّم زيد ضاحكاً "[1]. ويستنتج من ذلك أنّ التبسّم ضحك في المعنى ، كما أنّ الضحك قد يكون تبسّماً في المعنى ؛ ولذلك يحكم بوجود علاقة الترادف بين الحال وعاملها في مثل ذلك.

وأوضح من ذلك في الإشارة إلى كون الحال تكون مؤكدة لعاملها ، نص ابن هشام (761هـ) : " والمؤكدة لعاملها كقولك : جاء زيد آتياً ، وعاث عمرو مفسداً ، وقول الله تعالى : (**وَأُزْلِفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ**) [2] ؛ وذلك لأنّ الإزلاف هو التقريب ؛ فكل مزلف قريب ، وكل قريب غير بعيد ، وقوله تعالى : ..... (**فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا**)[3] ، (**وَلَّىٰ مُدْبِرًا**)[4] ، (**وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ**)[5] ، فإنه يقال : عثي بالكسر يعثى بالفتح إذا أفسد "[6].

الأشموني ، **شرح الأشموني** ، مصدر سابق ، الجزء الثاني ، ص 315 ، خالد الأزهري ، **شرح التصريح على التوضيح** ، مصدر سابق ، الجزء الأول ، ص 367 ، ص 387 ، السيوطي ، **همع الهوامع** ، تحقيق : عبد العال سالم مكرم ، الجزء الرابع ، دار البحوث العلمية ـ الكويت ، 1979 ، ص 9 ، ص 41 .

[1] ابن عصفور ، **المقرّب** ، تحقيق : عبد الستار الجواري ، وعبدا لله الجبوري ، مطبعة العاني ـ بغداد ، 1986 ، ص 161 .

[2] **ق** ، الآية 31 .

[3] **النمل** ، من الآية 19 .

[4] **القصص** ، من الآية 31 .

[5] **الأعراف** ، من الآية 74 .

[6] انظر : ابن هشام ، **شرح شذور الذهب** ، مصدر سابق ، ص 233 ـ ص 234 ، **ولمزيد اطّلاع** ، انظر : **شرح قطر الندى وبل الصدى** ، مصدر سابق ، ص 337 ـ ص 338 ، **أوضح المسالك** ، مصدر سابق ، ص 213 ، **مغني اللبيب** ، مصدر سابق ، الجزء الثاني ، ص 518 ، ص 620 ، ابن عقيل ، **شرح ابن عقيل** ،

وقد أضاف ابن هشام في استشهاده على الحال المؤكدة لعاملها استشهاده بقوله تعالى : (ويوم أبعث حيّا)[1] ، وقول الشاعر[2] :

وَتُضِيءُ فِي وَجْهِ الظّلاَمِ مُنِيرَةً كَجُمَانَةِ البَحْرِيِّ سُلّ نِظَامُها

، فالبعث حياة ، وتضيء بمعنى منيرة [3] .

ونخلص ممّا سبق إلى أنّ الترادف بين الحال وعاملها أو بين الحال وصاحبها يعد ترادفاً جزئياً ؛ وذلك لأنّ لكل لفظ من الألفاظ السابقة بعض المعاني الجزئية التي تميزه عن غيره ، فلفظة تضيء مثلاً تتقارب في المعنى مع لفظة منيرة ، إلا أنّ منيرة قد لا تتضمن معنى تضيء في كل الأحوال ، فقد تكون دالة على اسم الشخص ، إضافة إلى اختلاف المبنى الصرفي بين اللفظتين ، فالأولى فعل ، والثانية اسم .

ـ الحكم في تقديم حال الفاضل على أفعل التفضيل :

يضبط هذا الحكم بتوسط أفعل التفضيل بين حالين تتضمن كل منهما الأخرى ، وعليه تقدّم حال الفاضل على أفعل التفضيل ، ويستدلّ على هذا بقول الجرجاني (471هـ) : " أنّك لو قلت : هذا بُسراً أطيب منه عنباً ، لم يجز ، إذ لا تقدر على أن تقول : هذا إذا كان بُسراً أطيب منه إذا كان عنباً ، لأجل أنّ البُسر لا يتحوّل عنباً كما يتحوّل رُطباً ، وإنّما يتحوّل الحصرم عنباً . فإن قلت : هذا حصرماً أطيب منه عنباً ، جاز إذا صحّ الغرض "[4] .

مصدر سابق ، الجزء الأول ، ص 653 ، الأشموني ، **شرح الأشموني** ، مصدر سابق ، الجزء الثاني ، ص 314 ، خالد الأزهري ، **شرح التصريح على التوضيح** ، مصدر سابق ، الجزء الأول ، ص 367 ، ص 387 ، السيوطي ، **همع الهوامع** ، مصدر سابق ، الجزء الرابع ، ص 9 ، ص40 .

[1] **مريم** ، الآية 33 .

[2] قائل البيت : لبيد بن ربيعة العامري ، انظر : ابن هشام ، **شرح قطر الندى** ، مصدر سابق ، هامش 338

[3] انظر : المصدر ذاته ، ص 338 .

[4] الجرجاني ، **المقتصد في شرح الإيضاح** ، مصدر سابق ، المجلد الأول ، ص 681 .

وعليه ، فالبسر والرطب متقاربان في المعنى ، وكذلك الحصرم والعنب ؛ فالتمر يكون أولاً بسراً ، ثم يتحول رطباً إلى أن يصير تمراً ، كما أنّ العنب يكون حصرماً ، ثمّ يتحول إلى عنب .

ويوضح ما سبق ابن هشام (761هـ) بقوله : " يستثنى من أفعل التفضيل ما كان عاملاً في حالين لاسمين متحدي المعنى .... ، وأحدهما مفضل على الآخر ، فإنّه يجب تقديم حال الفاضل ، كهذا بسراً أطيب منه رطباً "[1]

وعليه ، يجب تقديم الحال على اسم التفضيل العامل في حالين إذا كان كل من الحالين متضمناً للآخر ، فتقدّم حال الفاضل وتأخر حال المفضل عليه ، ويلحظ أنّ التضمن بين الحالين نسبي ؛ إذ يمكن تمييز أحد الحالين عن الآخر ببعض المعاني الجزئية ، فالحصرم مثلاً وإن كان عنباً يختلف عن العنب من حيث الحجم والطعم والنضج ، وعليه تكون العلاقة المعجمية بين الحالين علاقة الترادف الجزئي ، ويمكن تمثيل العلاقة المعجمية بين الحالين على النحو الآتي :

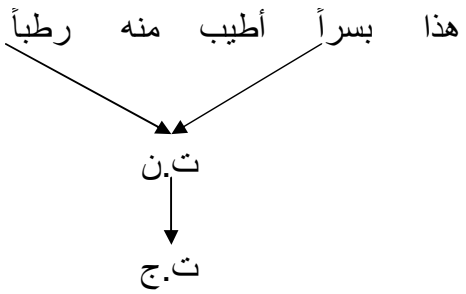

ـ حكم جواز تعدد الحال بالسبك :

يقصد بذلك تأويل الأحوال المتعددة بكلمة أو عبارة تتضمن المعنى الذي تدلّ عليه الأحوال المتعددة قبل عملية السبك أو التأويل ؛ إذ تكون جميع الأحوال المتعددة في علاقة

---

[1] ابن هشام ، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** ، مصدر سابق ، ص 211 ، **ولمزيد بيان** ، انظر : الأشموني ، **شرح الأشموني** ، مصدر سابق ، الجزء الثاني ، ص 311 ، السيوطي ، **همع الهوامع** ، مصدر سابق ، الجزء الرابع ، ص 30 ـ ص 31 .

تضاد بعضها مع بعض ، ولكن هذا التضاد يمكن التخلص منه بسبك معنى جديد يغني عن هذا التعدد ، فالمعنى المسبوك مزيج من معنى مفردتين متضادتين.

ويستدلّ على هذا بقول ابن يعيش (643هـ) : " واعلم أنّه قد يكون للإنسان الواحد حالان فصاعداً ؛ لأنّ الحال خبر والمبتدأ قد يكون له خبران فصاعداً ، فتقول هذا زيد واقفاً ضاحكاً متحدثاً ، ولا يجوز ذلك إن تضادت الأحوال ، نحو : هذا زيد قائماً قاعداً ، كما لا يجوز مثل : هذا زيد قائمٌ قاعدٌ ، **فإن أردت أن تسبك من الحالين حالاً واحدة جاز** كما يجوز أن تسبك من الخبرين خبراً واحداً ، فتقول : هذا الطعام حلواً حامضاً ، كأنّك أردت هذا الطعام مزّاً ، فسبكت من الحالين معنى ، كما تقول في الخبر هذا حلو حامض "[1] .

وعليه فالمعنى المسبوك ناتج لعلاقة التضاد المتدرج بين الحالين ، ولا يمكن أن يكون المعنى المسبوك متضمناً معنى إحدى الحالين دون الأخرى ، ولكون المعنى المسبوك يتولد من معنيين مجتمعين معاً ؛ فالتضمن يكون نسبياً إلى حد ما ، وعليه فالعلاقة المعجمية القائمة بين المعنى المسبوك ، ومعنى الوحدتين المتضادتين ترادف جزئي ، ويمكن تمثيل العلاقة المعجمية لذلك على النحو الآتي :

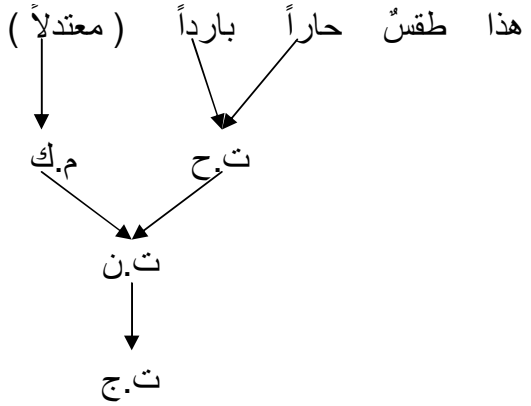

يبين التحليل السابق أنّ الحالين (حار وبارد) يقعان في سياق التضاد المتدرج ، إذ يمكن وضع مقياس للتدرج بين الحالين ، ويظهر كذلك أنّ المعنى المسبوك هو حصيلة لتلك العلاقة المعجمية بين الحالين ، فحار وبارد معاً يتضمنان نسبياً معنى معتدلاً ، وعليه

---

[1] ابن يعيش ، **شرح المفصّل** ، مصدر سابق ، الجزء الأول ، ص 56 .

فالعلاقة المعجمية بين المعنى المسبوك ومعنى الحالين المتضادين تضاداً متدرجاً هي علاقة الترادف الجزئي .

ويستخدم عباس حسن مصطلح **تعارض الأحوال** في الدلالة على هذه الظاهرة ، ويعني الوصول إلى معنى واحد يؤخذ من الحاليين معاً ، ولا يؤديه أحدهما دون الآخر ، نحو : ركبت السيارة مسرعةً بطيئةً ، أي : متوسطة في سرعتها . ونحو : اشتري ثيابي واسعةً ضيقةً ، أي : معتدلة السعة[1] .

ـ حكم المستثنى إذا تكررت (إلا) للتوكيد :

يقصد بذلك أن تتكرر إلا في التركيب لغرض التوكيد بحيث يصح حذفها ، وضابط ذلك أن تتوسط إلا المكررة بين عنصرين لغويين يكون الثاني في التركيب مماثلاً في المعنى للعنصر الأول ؛ أي يكون العنصران اللغويان في حالة تضمن من الطرفين ، ويحكم على الاسم الذي يلي إلا المكررة للتوكيد بالبدل من الاسم المتقدم عليها ،وهذا إذا كان الاسم الذي يليها مطابقاً في المعنى للاسم المتقدم عليها ، وإذا لم يكن مماثلاً في المعنى يحكم عليه بالعطف على ما قبل إلا .

ويستدلّ على ذلك بقول ابن هشام (761هـ) : " وإذا تكررت إلا ، فإن كان التكرار للتوكيد وذلك إذا تلت عاطفاً أو **تلاها اسم مماثل لما قبلها** ألغيت ، فالأول نحو : ما جاء إلا زيد وإلا عمرو ، فما بعد إلا الثانية معطوف بالواو على ما قبلها ، وإلا زائدة للتوكيد ، والثاني كقوله :

لا تَمْرُرْ بِهِم إلا الفَتى إلا العُلا

فالفتى مستثنى من الضمير المجرور بالباء ، والأرجح كونه تابعاً له في جره ويجوز كونه منصوباً على الاستثناء ، **والعلا بدل من الفتى بدل كل من كل ؛ لأنّهما لمسمّى واحد** ، وإلا الثانية مؤكدة . وقد أجتمع العطف والبدل في قوله :

---

[1] **يبدو أنّ عباس حسن يستخدم مصطلح التعارض مرادفاً لمصطلح التضاد** ، انظر : عباس حسن ، **النحو الوافي** ، مرجع سابق ، الجزء الثاني ، ص389 .

مَا لكَ مِنْ شَيْخِكَ إلا عمَلُه إلا رَسِيمَهُ وإلا رَمَلُه[1]

فرسيمه بدل ، ورمله معطوف ، وإلا المقترنة بكل منهما مؤكدة "[2].

ويقول خالد الأزهري (905هـ) : " فرسيمه بدل من عمله بدل بعض من كل عند السيرافي ، ورمله معطوف على رسيمه . وذهب ابن خروف إلى أنّ رسيمه ورمله بدل تفصيل من عمله وهما كل العمل ..... والرسيم والرمل ضربان من السير ، والرسيم في السعي الركض ، والرمل في الطواف الإسراع "[3].

ولأنّ الرسيم عمل في المعنى صحّ أن يكون بدلاً من عمله في البيت السابق . ويعد توسط العاطف بين العنصريين الثاني والأول مع وجود إلا الزائدة مانعاً لصحة وجود علاقة معنوية تجمع بين العنصريين ، وكما هو واضح أنّ الرسيم يختص بالسعي ، في حين يختص الرمل بالطواف ؛ مما يمنع التبادل المعجمي بينهما في السياق ذاته ، واعتبار إلا زائدة تقدم العاطف عليها الذي يعد مانعاً تركيبياً لا مانعاً معجمياً .

ويشترط السيوطي (911هـ) في اعتبار (إلا) زائدة أن يغني الثاني عن الأول كما في قوله : قام القوم إلا محمداً إلا أبا بكر ، وهي كنيته . أي لو حذفنا العنصر الأول يفهم المعنى المقصود ، نحو : قام القوم إلا محمداً ، وقام القوم إلا أبا بكر. فإن لم يغنِ عنه عطف بالواو لمبيناته الأول ، كقوله : قام القوم إلا زيداً وإلا جعفراً ، وهو على هذا يرى أنّ الرسيم والرمل ضربان من العدو ، والرمل لا يغني عن الرسيم ؛ فعطف بالواو ، ولكونهما يغنيان عن عمله ؛ لم يعطف رسيمه باستخدام حرف العطف [4] ؛ ولذلك يعد استخدام العاطف قبل إلا دليلاً على امتناع الترادف بين ما قبلها وما بعدها ، والعكس صحيح .

---

[1] قائله مجهول ، انظر :السيوطي ، **همع الهوامع** ، مصدر سابق ، الجزء الثالث ، ص 266 .

[2] ابن هشام ، **أوضح المسالك** ، مصدر سابق ، ص 196- ص 197 ، وحول ذلك ، انظر : الأزهري ، **شرح التصريح على التوضيح** ، مصدر سابق ، الجزء الأول ، ص 356 ، السيوطي ، **همع الهوامع** ، مصدر سابق ، الجزء الثالث ، ص 266 .

[3] انظر : الأزهري ، **شرح التصريح على التوضيح** ، مصدر سابق ، الجزء الأول ، ص 356 .

[4] انظر : السيوطي ، **همع الهوامع** ، مصدر سابق ، الجزء الثالث ، ص 266 .

وعليه تكون إلا زائدة في توسطها بين لفظين مترادفين ترادفاً تاماً ، فإذا كان محمد يعرف بأبي بكر ، هذا يعني أنّ أبا بكر هو محمد في جميع السياقات اللغوية ، وصحة ذلك حذف أحد العنصرين دون التغير في المعنى ، كما تكون زائدة إذا تقدمها حرف عطف ، ويحكم على اللفظ الذي يلي إلا الزائدة بأنّه بدل في الحالة الأولى ، ويحكم عليه بالعطف في الحالة الثانية ، ويمكن تمثيل العلاقة المعجمية بين اللفظين على النحو الآتي:

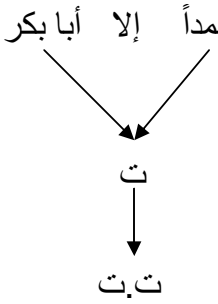

ـ حكم عطف النعوت المتحدة المعنى :

الأصل في النعت أن يتبع منعوته في الإعراب رفعاً ونصباً وجراً ، ويكون مفيداً للتعريف إن كان المنعوت معرفة ، ومفيداً للتخصيص إن كان المنعوت نكرة ، نحو : رأيت الرجلَ الظريفَ ، ورأيت رجلاً ظريفاً . وقد ورد عن بعض النحويين أحكام تتعلق بالنعت من حيث الإتباع أو القطع اعتماداً على المعنى المعجمي للنعت.

ويستدلّ على ذلك بقول ابن عصفور (669 هـ) : " إن كان المنعوت مجهولاً والصفات في معنى واحد ، لم يجز في الصفة الأولى إلا الإتباع ، وما عدا ذلك من الصفات يجوز فيه ثلاثة الأوجه المتقدمة ، ومن ذلك قوله[1]:

وَيَأوِي إلى نِسْوةٍ عُطَّلٍ وشُعْثاً مراضيعَ مثلَ السَّعالى

فأتبع (عُطّلاً) وقطع (شعثاً) ؛ لأنّ الشّعث يكون عن العطل ، فهو في معناه "[2].

---

[1] أمية بن أبي عائذ الهذلي ، انظر : ابن عصفور ، **المقرّب** ، مصدر سابق ، هامش 246 .

[2] المصدر ذاته ، ص 245 ـ ص 246 .

ويرى السيوطي (911هـ) غير ذلك ؛ إذ يقول : " وإنّما يجوز العطف لاختلاف المعاني ؛ لأنّه حينئذٍ ينزّل اختلاف الصفات منزلة اختلاف الذوات ، فيصح العطف ، فإن اتفقت فلا ؛ لأنّه يؤدي إلى عطف الشيء على نفسه . وإنّما تحسن لتباعدها ، نحو : (**هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ**)[1]. بخلاف ما إذا تقاربت نحو : (**هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ**)[2] "[3] . ويضبط هذا الحكم بوجود منعوت واحد متعدد النعت ، وكل النعوت تكون دالة على معنى واحد ، ويحكم على النعت الأول فقط بوجوب الإتباع ، وما تبقى من النعوت يجوز فيها الإتباع أو القطع ، أو الإتباع والقطع . ويلحظ في البيت السابق أنّ العطل والشعث في معنى واحد ؛ فأتبع الأول وقطع الثاني باستخدام العاطف ، والسيوطي لا يجيز العطف ؛ لأنّ النعوت دالة على معنى واحد ، ويستدلّ بقوله تعالى : (**هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ**)[4] ، فكل من الخالق والبارئ والمصوّر صفات لله تعالى ، ودالة على معنى واحد ، ولكن لكل منها بعض المعاني النسبية التي تميزها عن بعضها ؛ ولذلك كانت في حالة ترادف جزئي ، وهذا التقارب في المعنى بين هذه الأوصاف لا يجيز عطفها بعضها على بعض.

ويتبين لي أنّ السيوطي على صواب ؛ إذ لو عطفت هذه الأوصاف على بعضها لتغيير معناها الوظيفي ، مما يؤدي إلى تغيير المعنى ؛ إذ يصبح كل وصف تابعاً لما قبله على النحو الآتي :

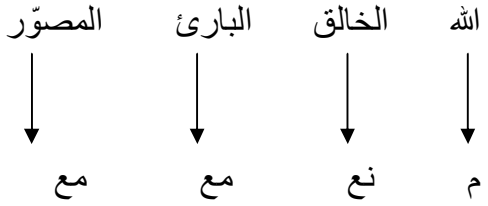

وأمّا ما استدلّ به السيوطي فيمكن تمثيله على النحو الآتي ، وهو المقصود:

الله

---

[1] **الحديد** ، من الآية 3

[2] **الحشر** ، من الآية 24

[3] السيوطي : **همع الهوامع** ، الجزء الخامس ، دار البحوث العلمية ـ الكويت ، 1979 ، ص 184 ، **ويتفق عباس حسن مع السيوطي في هذا الرأي** ، انظر : عباس حسن ، **النحو الوافي** ، مرجع سابق ، الجزء الثالث ، ص497 .

[4] **الحشر** ، من الآية 24

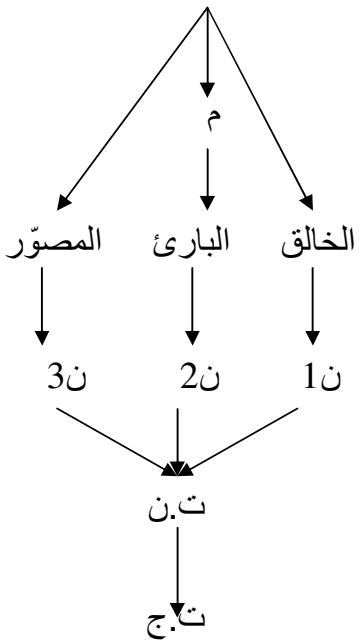

ـ حكم تعدد النعوت بالنظر في معنى العامل :

يعد العامل ضابطاً للنعت في الإتباع أو القطع في التراكيب التي تحوي نعوتاً متحدة في اللفظ من حيث : اتحاد معنى العامل وعمله ، واتحاد معنى العامل واختلاف عمله .

يبين ذلك ابن هشام (761 هـ) بقوله : " وإذا تعددت النعوت واتحد لفظ النعت ؛ **فإن اتحد معنى العامل وعمله جاز الإتباع مطلقاً** : كجاء زيد وأتى عمرو الظريفان ، وهذا زيد وذاك عمرو العاقلان ، ورأيت زيداً وأبصرت خالداً الشاعرين ؛ وخصّ بعضهم جواز الإتباع بكون المتبوعين فاعلي فعلين أو خبري مبتدأين .... أو اختلف .... العمل فقط : كهذا مؤلمُ زيدٍ وموجع عمراً الشاعران ، وجب القطع "[1].

---

[1] انظر : ابن هشام ، **أوضح المسالك** ، مصدر سابق ، ص 305 ، **ونجد مثل هذا التوجيه في المصادر الآتية** : **شرح ابن عقيل** ، مصدر سابق ، الجزء الثاني ، ص 202 ـ ص 203 ، **شرح الأشموني** ، مصدر سابق ، الجزء الثالث ، ص 120 ، **شرح التصريح على التوضيح** ، مصدر سابق ، الجزء الثاني ، ص 115 ـ ص 116 ، **همع الهوامع** ، مصدر سابق ، الجزء الخامس ، ص 180 ـ ص 181 .

ويوضح ابن عقيل (769 هـ) المقصود بالقطع بقوله : " جاء زيد وذهب عمرو العاقلين ، بالنصب على إضمار فعل ، أي : أعني العاقلين ، وبالرفع على إضمار مبتدأ ، أي : هما العاقلان "[1]. فالقطع يجيز الرفع باعتبار تقدير المبتدأ المحذوف ، والنصب باعتبار تقدير الفعل المحذوف .

وعليه يجوز الإتباع للنعوت المتعددة والمتحدة في اللفظ إذا اتحد العامل في المعنى والعمل ، ويقصد باتحاد عمله من حيث تطلبه للفاعل أو تعديه للمفعول به أو حاجته إلى الخبر في كونه مبتدأ ، ويعد شرط اتحاد العامل في المعنى شرطاً معجمياً ، في حين يعد شرط اتحاده في العمل شرطاً وظيفياً من حيث كان رافعاً أو ناصباً ، وعليه فالعلاقة المعجمية بين العاملين علاقة الترادف الجزئي ؛ وذلك لاختلاف العاملين في بعض المعاني الجزئية ، فالإبصار يكون في الواقع ، ولكن الرؤية قد تكون في النوم فقط ، فكل من اللفظين يتضمن الآخر نسبياً[2].

ويؤدي الشرط المعجمي دوره في بناء هذه القاعدة بالاعتماد على الشرط الوظيفي ؛ لأنّ اختلاف العمل للعامل في التركيب يوجب القطع للنعت عن المنعوت بالرغم من اتحاد العامل في المعنى ؛ ولذلك نجد أنّ الشرط المعجمي يشترك مع الشرط الوظيفي في صياغة الحكم من جانبين : حكم الإتباع ، وحكم القطع .

ـ الحكم في توكيد النكرة :

الأصل في التوكيد أن يكون للمعرفة ؛ لوضوحها من جهة ، ولأنّ التوكيد لا يضيف معنى جديداً غير المعنى الذي في تلك المعرفة . وأمّا النكرة فلغموضها من جهة ، وكون التوكيد لا يزيدها توضيحاً فلا تؤكد ، إلا أنّ بعض النحويين أجازوا توكيد النكرة ، ولهم توجيهاتهم في ذلك .

---

[1] انظر : **شرح ابن عقيل** ، مصدر سابق ، الجزء الثاني ، ص 202 ـ ص 203 .

[2] **يأخذ النحاة المحدثون بهذا الحكم كما ورد عند النحاة التراثيين** ، انظر : عباس حسن ، **النحو الوافي** ، مرجع سابق ، الجزء الثالث ، ص487 ، أمين السيد ، **في علم النحو** ، مرجع سابق ، الجزء الثاني ، ص82

يقول ابن هشام (761 هـ) : " ولا تؤكد نكرة مطلقاً ، وتؤكد بإعادة اللفظ أو **مرادفه** ، نحو : (**دَكًّا دَكًّا**)[1] و(**فِجَاجًا سُبُلًا**)[2] "[3]. فهو يرى أنّ دكّاً الثانية توكيدا لدكّاً الأولى ؛ أي أنّ اللفظة الثانية هي نفسها اللفظة الأولى ، وعلى هذا لا تكون من باب الترادف . أمّا في المثال الثاني فهو يرى أنّ اللفظة الثانية ترادف اللفظة الأولى ؛ لأنّهما لمعنى واحد .

ولكنّ ـ ابن هشام ـ يرى عكس ذلك في شرحه لقطر الندى ؛ إذ يقول : " وليس من تأكيد الاسم قوله تعالى : (**كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا**)[4] خلافاً لكثير من النحويين ؛ لأنّه جاء في التفسير أنّ معناه دكّاً بعد دك ، وأنّ الدك كُرّر عليها حتى صارت هباءً منبثاً ، وأنّ معنى (صفّاً صفّاً) أنّه تنزل ملائكة كل سماء ، فيصطفون صفّاً بعد صف مُحدقين بالجن والإنس ، وعلى هذا فليس الثاني فيه تأكيد للأول ، بل المراد به التكرير ، كما يقال علمته الحساب باباً باباً "[5].

وعلى ذلك فابن هشام يعد اللفظة الثانية لفظة جديدة غير مؤكدة للفظة الأولى ، وكل من اللفظتين تدلّ على معنى واحد ، إلا أنّ في اللفظة الثانية زيادة في المعنى ليست في اللفظة الأولى ؛ فالدك كما هو واضح على درجات ، وكذلك بالنسبة للصف ، ويقيس ذلك على المثال : باباً باباً ، فاللفظة الثانية وإن كانت في معنى الأولى لا تعد توكيداً لها ، ومن هنا يتضح المقصود بقوله التوكيد بالمرادف ، ويلحظ أنّ الترادف بين اللفظتين من باب الترادف الجزئي ؛ لأنّ في اللفظة الثانية زيادة في المعنى .

ويرى كذلك أنّ قول المؤذن : (الله أكبر ، الله أكبر) ليس من باب التوكيد ؛ لأنّ جملة التكبير الثاني جيء بها لإنشاء تكبير ثانٍ ، ولهذا كانت الجملة الثانية مرادفة للجملة الأولى ؛ لأنه يتوجب على المؤذن فعل ذلك ، على عكس قوله (قد قامت الصلاة) ؛ لأنّها

---

(1) **الفجر** ، من الآية 21 .

(2) **الأنبياء** ، من الآية 31 .

(3) ابن هشام ، **شرح شذور الذهب** ، مصدر سابق ، ص 400 .

(4) **الفجر** ، الآية 21 ، 22 .

(5) ابن هشام ، **شرح قطر الندى** ، مصدر سابق ، ص 412 .

تتطلب التوكيد [1] ؛ فالتكبير ليس المقصود منه تكرار المعنى ، ولكن يتوجب على المؤذن أن يلتزم بعدد التكبيرات ، في حين إنّ إقامة الصلاة تحتاج إلى تكرار المعنى لتنبيه المصلين على وقت دخول الصلاة ، ومن هنا كان التكبير الثاني في حالة ترادف تام مع التكبير الأول ، في حين كانت الإقامة الثانية توكيداً للإقامة الأولى .

ـ حكم امتناع تعاطف ألفاظ التوكيد :

يتعلق هذا الحكم بالنظر في معنى ألفاظ التوكيد ، سواء أكانت للمفرد كالنفس والعين ، أو للجمع ككل وجميع ؛ إذ نستطيع أن نؤكد الاسم بأي لفظة من ألفاظ التوكيد الخاصة بالمفرد أو الخاصة بالجمع دون أن يتغير المعنى ، نحو قولنا : جاء زيد نفسه أو عينه أو ذاته ، وقولنا : حضر القوم كلهم أو جميعهم أو عامتهم ، وهذا يعني أنّ ألفاظ التوكيد تجمع بينها علاقة التضمن من الطرفين .

وقد تنبّه معظم النحويين للعلاقة المعنوية بين ألفاظ التوكيد ، من حيث كانت ألفاظ توكيد الاسم المفرد وهي : النفس والعين والذات بمعنى واحد ، ومن حيث كانت ألفاظ توكيد الاسم الجمع وهي : كل وجميع وعامة وما في معناها بمعنى واحد ، ولكنّ أكثرهم لم يشر إلى امتناع التعاطف بينها ؛ لأنّهم يدركون أنّ في ذلك زيادة تركيبية لا فائدة منها[2].

---

[1] انظر : المصدر ذاته ، ص 413 .

[2] ينظر : الجرجاني ، **المقتصد في شرح الإيضاح** ، مصدر سابق ، المجلد الثاني ، ص 898 ـ ص 899 ، الزمخشري ، **المفصّل في صنعة الإعراب** ، مصدر سابق ، ص 147 ، ابن يعيش ، **شرح المفصّل** ، مصدر سابق ، الجزء الثالث ، ص 40 ، ابن عصفور ، **المقرّب** ، مصدر سابق ،ص264 ، ابن عقيل ، **شرح ابن عقيل** ، مصدر سابق ، الجزء الثاني ، ص 206 ـ ص 208 ، الأشموني ، **شرح الأشموني** ، مصدر سابق ، الجزء الثالث ، ص 137 ـ ص 139 ، الأزهري ، **شرح التصريح على التوضيح** ، مصدر سابق ، الجزء الثاني ، ص 120 ـ ص 123 ، السيوطي ، **همع الهوامع** ، مصدر سابق ، الجزء الخامس ، ص 197 ـ ص 198 .

يقول الزجاجي (337 هـ) : " ولا يجوز عطف التوكيد بعضه على بعض ، لو قلت :(قام زيد نفسه وعينه) لم يجز ، فإن أردت تكرار بعضه على بعض بغير حرف عطف جاز ذلك "[1].

ويبين ذلك ابن هشام (761) بقوله : " وذكرت أنّ ألفاظ التوكيد مخالفة للنعوت .... ؛ وذلك أنّها لا تتعاطف إذا اجتمعت ، لا يقال :(جاء زيد نفسه وعينه) ولا(جاء القوم كلّهم و أجمعون) **وعلة ذلك أنّها بمعنى واحد** ، والشيء لا يعطف على نفسه ، بخلاف النعوت ، فإنّ معانيها متخالفة "[2].

ولأنّ ألفاظ التوكيد في معنى واحد ؛ يُمنع تعاطفها لعدم تحصّل الفائدة في ذلك ؛ ولأنّ في تعاطفها زيادة وظيفة نحويّة جديدة يمكن الاستغناء عنها ؛ لعدم تحصّل وظيفة دلالية جديدة تثري التركيب . وعلى هذا يمتنع أن نقول مثلاً : حضر زيد و أبو محمد ، إلا إذا كان المتكلم يقصد بأبي محمد شخصاً آخر ، ويلحظ أنّ الترادف بين ألفاظ التوكيد مبني على الترادف التام ؛ وذلك لصحة التبادل السياقي بينها في كافة السياقات اللغوية ، ويمكن التمثيل لذلك على النحو الآتي :

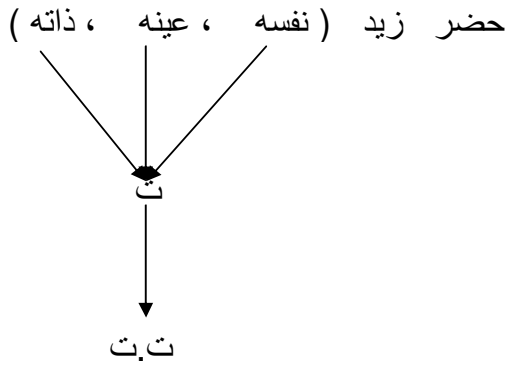

---

[1] الزجاجي ، **الجمل في النحو** ، مصدر سابق ، ص 22 .

[2] انظر : ابن هشام ، **شرح قطر الندى** ، مصدر سابق ، ص 418 ، ويؤيد هذا الحكم ما يرد في المصادر الآتية : الأشموني ، **شرح الأشموني** ، مصدر سابق ، الجزء الثالث ، ص 142 ـ ص 143 ، السيوطي ، **همع الهوامع** ، مصدر سابق ، الجزء الخامس ، 206 .

يشير التحليل السابق إلى تحقق علاقة تضمن بين ألفاظ التوكيد ؛ فكل لفظ منها يؤدي معنى اللفظ نفسه في التركيب ذاته ، وعليه فالعلاقة المعجمية بين ألفاظ التوكيد ترادف تام ؛ ولذلك لا يجوز عطف هذه الألفاظ على بعضها البعض ، وكذلك بالنسبة لألفاظ توكيد الإحاطة والشمول .

ـ حكم التوكيد اللفظي بالمرادف :

يعرف التوكيد اللفظي بتكرار اللفظ نفسه اسماً كان أو فعلاً أو حرفاً أو جملةً ، نحو : حضر زيد زيد ، و جاء جاء زيد ، و نعم نعم ، و درست درست . وأمّا هذا الحكم فيعني أنّ اللفظة الثانية تختلف عن اللفظة الأولى في اللفظ ، وتعادلها في المعنى ، نحو : جاء حضر زيد ، زيد واقف قائم ، ونحو ذلك .

ويستدلّ على ذلك بقول خالد الأزهري (905 هـ) : " وأمّا التوكيد اللفظي فهو اللفظ المكرر بما قبله من لفظه ، زاد في التسهيل أو تقويته بموافقه معنى وكل منهما يكون في الاسم والفعل والحرف والجملة ولا يزيد على ثلاث ، فالأول : كجاء زيد زيد ..... ، **والثاني : كتأكيد اسم بمرادفه** ، نحو : حقيق جدير ، وصمت سكت زيد ، وأجل جير[1] ، وقعدت جلست "[2].

ويلحظ فيما سبق استخدام الأزهري لمصطلح المرادف في إجازته لتوكيد اللفظ بمرادفه بالتركيز في معنى اللفظ الثاني ؛ إذ يجب أن يكون اللفظ الثاني معادلاً للفظ الأول في المعنى ، وكل منهما متضمناً للآخر ؛ فالحقيق يعني الجدير ، والصمت يعني السكوت ، وأجل في الجواب تساوي جير إلا أنّ أجل أكثر استعمالاً اليوم من جير ، والقعود يعني الجلوس ،

---

[1] انظر : ابن منظور ، **لسان العرب** ، المجلد الرابع ، ص 156 .

[2] انظر : خالد الأزهري ، **شرح التصريح على التوضيح** ، مصدر سابق ، الجزء الثاني ، ص 126 - 127 ، **ونجد مثل هذا الحكم عند عبده الراجحي ، ولكن دون أن يستخدم مصطلح الترادف ، ودون أن يمثّل على ذلك** ، انظر : عبده الراجحي ، **التطبيق النحوي** ، دار النهضة العربية ـ بيروت ، 1985 ، ص389 .

وعليه فكل من اللفظين (المؤكد والتوكيد) يتضمن الآخر نسبياً ؛ لاختلاف اللفظين في بعض المعاني الجزئية ، فالقعود قد لا يكون جلوساً ، بل قد يكون انهزاماً أو تخاذلاً ، كما أنّ أجل أشهر استعمالاً من جير ؛ ولذلك فالعلاقة المعجمية بين اللفظين علاقة الترادف الجزئي[1].

ـ العلاقة بين البدل والمبدل منه إذا كان بدل كل من كل :

يضبط هذا النوع من البدل بالنظر في العلاقة بين البدل والمبدل منه ؛ إذ يكون العنصر اللغوي الثاني (البدل) مطابقاً في المعنى للعنصر اللغوي الأول (المبدل منه) في التركيب الواحد ، فكل من العنصريين لفظان مختلفان يدلان على المعنى نفسه في التركيب .

ويطلق الزجاجي (337هـ) على هذا النوع من البدل مصطلح (بدل الشيء من الشيء لعين واحدة) ؛ إذ يقول : " يُبدل الشيء من الشيء وهما لعين واحدة ..... فأمّا بدل الشيء من الشيء وهما لعين واحدة ، فتقول : جاءني أخوك زيد ، ترفع الأخ بفعله و زيد : بدل منه ، وهما لعين واحدة . وهذا بدل المعرفة من المعرفة ، ونظيره قول الله عزّ وجلّ : (**اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ**)[2] ، فـ الصراط الثاني بدل من الأول ، وهما لعين واحدة "[3].

ويلحظ أنّ العلاقة بين البدل والمبدل منه أنّهما لفظان مختلفان يدلان على معنى واحد ؛ فالعنصر الثاني يؤكد معنى العنصر الأول ؛ لأنّ الثاني يطابق الأول في المعنى ، فالأخ هو زيد ، وزيد هو الأخ ، ومثل هذا التركيب يحكمه معرفة كل من المتكلم والمخاطب ؛

---

[1] **يستخدم عباس حسن مصطلح الترادف صراحةً في الدلالة على صحة التوكيد اللفظي بالمرادف ، مستخدماً المثال الآتي : الذهب التبر مختبئ في صحارينا ، وهو بهذا يتفق مع خالد الأزهري** ، انظر : عباس حسن ، **النحو الوافي** ، مرجع سابق ، الجزء الثالث ، ص525 ـ ص 523 .

[2] **الفاتحة** ، الآية 6 ، ومن الآية 7

[3] انظر : الزجاجي ، **الجمل في النحو** ، مصدر سابق ، ص 23 ، وللتوسع ، انظر : الجرجاني ، **المقتصد في شرح الإيضاح** ، مصدر سابق ، المجلد الثاني ، ص 929 ـ 930 ، ابن يعيش : **شرح المفصل** ، مصدر سابق ، الجزء الثالث ، ص 64 ، ابن هشام : **شرح قطر الندى** ، مصدر سابق ، ص 439 ، (وأمّا الزمخشري فقد اكتفى بذكر المصطلح ، والتّمثيل عليه ، انظر : **المفصل في صنعة الإعراب** ، مصدر سابق ، ص 155)

فالمتكلم يدرك أنّ للمخاطب أخاً هو زيد ، كما أنّه لا يوجد للمخاطب أخ إلا زيد ، ولو كان له أخ غير زيد لما جاز أن يحمل مثل هذا التركيب على البدل ؛ وذلك لأن المبدل منه في حكم الساقط ، كما أنّ المقصود بالحكم هو البدل ؛ ولذلك كان زيد مساوياً للأخ في المعنى ، كما أنّ الأخ مساوٍ في المعنى لزيد . وعلى هذا لو قلنا : جاءني أخوك ، يفهم المخاطب أنّ المقصود بالأخ هو زيد ، وإذا قلنا : جاءني زيد ، يفهم المخاطب كذلك أنّ المقصود بزيد هو الأخ ؛ ولذلك نجد أنّ كلاً من العنصرين يتضمن الآخر[1] .

وأمّا الصراط المستقيم في قوله تعالى فهو مطابق في المعنى لصراط المنعم عليهم ، وقد تأتت هذه المطابقة بين العنصرين ؛ بإضافة كل منهما لعنصر لغوي جديد هو المضاف إليه ، وعلى هذا نجد أنّ بين العنصرين علاقة تضمن من الطرفين ، فالعنصر الأول يساوي العنصر الثاني ، والعكس صحيح[2].

وقد أطلق الجرجاني (471هـ) على هذا النوع من البدل اصطلاح (بدل اللفظ لا المعنى) مما يشير إلى أنّ كلاً من البدل والمبدل منه لفظان مختلفان يدلان على المعنى نفسه ، وفي هذا أدراك واضح للعلاقة المعنوية بين العنصرين ، كما أنّه لا يوجب إسقاط المبدل منه من حيث أنّه ساوى البدل في المعنى[3].

وقد تنبّه معظم النحويين إلى أثر المعنى في العلاقة بين العنصرين (البدل والمبدل منه) ؛ ولذلك اشترطوا في هذا النوع من البدل المطابقة في المعنى للمبدل منه ، مما يؤكد أنّ علاقة البدل بالمبدل منه في هذا النوع من البدل علاقة التضمن من الطرفين ، ويستدلّ على هذا بقول ابن عصفور (669هـ) في تعريفيه بهذا النوع من البدل : " وهو أن تبدل لفظاً من لفظ ، بشرط أن يكونا واقعين على معنى واحد " [4] .

---

[1] انظر : ابن يعيش ، **شرح المفصّل** ، مصدر سابق ، الجزء الثالث ، ص 71 .

[2] انظر : المصدر ذاته ، الجزء الثالث ، ص 64 .

[3] انظر : الجرجاني : **المقتصد في شرح الإيضاح** ، مصدر سابق ، المجلد الثاني ، ص 932 ـ ص 933 .

[4] ابن عصفور : **المقرّب** ، مصدر سابق ، ص 266 ـ ص 267 .

ونجد مثل هذا التعريف عند ابن هشام (761هـ) ؛ إذ يقول : " وهو بدل الشيء مما هو طبق معناه "[1] ، ونحو قوله تعالى: (**صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ، اللَّهِ**)[2] ، فالله هو العزيز ، كما أنّ العزيز يدلّ على الله فكل من اللفظين في حالة تضمن من الطرفين ، ونحو : حضر زيد أبو محمد ، و حضر النشيط زيد ، فزيد يتضمن أبا محمد من حيث كانا دالين على معنى واحد ، والعكس صحيح . كما أنّ النشيط يتضمن زيداً إذا كان زيد بالنسبة للمخاطبين معروفاً بالنشاط ، فكل من اللفظين يسد مسد الآخر في دلالتهما على معنى واحد[3]. وعليه فالعلاقة المعجمية بين البدل والمبدل منه مبنية على الترادف التام ؛ فكل من العنصرين يتضمن الآخر ، ويؤدي المعنى نفسه ، وضابط ذلك صحة حذف العنصر الأول دون أن يتغير المعنى ، والتمثيل الآتي يبين ذلك :

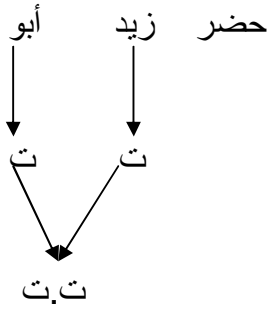

يلحظ أنّ كلاً من العنصرين يتضمن الآخر ، كما أنّه يمكن الاستغناء عن أحدهما دون أن يتغير المعنى ؛ فلو قلنا : حضر زيد أو حضر أبو محمد ، لظل المعنى صحيحاً ؛ ولذلك فالعلاقة المعجمية بين العنصرين علاقة الترادف التام ، وعليه فالترادف التام بين العنصرين يجيز حذف العنصر الأول (المبدل منه)[4] .

---

(1) ابن هشام : **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** ، مصدر سابق ، ص 330 .

(2) **إبراهيم** ، من الآية 1 ، ومن الآية 2

(3) انظر : ابن هشام ، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** ، مصدر سابق ، ص 330 ، **ومثل هذا التوجيه يرد في المصادر الآتية** : ابن عقيل ، **شرح ابن عقيل** ، مصدر سابق ، الجزء الثاني ، ص 249 ، الأشموني ، **شرح الأشموني** ، مصدر سابق ، الجزء الثالث ص 228 ، خالد الأزهري : **شرح التصريح على التوضيح** ، مصدر سابق ، الجزء الثاني ، ص 156 ، السيوطي ، **همع الهوامع** ، مصدر سابق ، الجزء الخامس ، ص 212 ـ ص 213 .

(4) **يحكم النحاة المحدثون بالمساواة التامة في المعنى بين العنصرين ، وهذا ما يؤكد صحة الترادف التام بين اللفظين ، وصحة الاستغناء عن العنصر الأول** ، انظر : عباس حسن ، **النحو الوافي** ، مرجع سابق ، الجزء الثالث ، ص665 ـ ص666 ، مصطفى الغلاييني ، **جامع الدروس العربية** ، مرجع سابق ، الجزء الثالث ،

ـ العلاقة بين المتعاطفين على البيان :

يفارق عطف البيان ما يسمّى بعطف النسق ، من حيث كان الأول تابعاً للمعطوف عليه دون توسط أحد حروف العطف ، والثاني يحتاج إلى حرف العطف . ويضبط عطف البيان بالنظر في معنى المتعاطفين ؛ إذ يكون العنصر الثاني (المعطوف) مطابقاً في المعنى للعنصر الأول (المعطوف عليه) ، كما يكون العنصر الأول مطابقاً في المعنى للعنصر الثاني ، فكل من العنصرين يتضمن الآخر ، إلا أنّ العنصر الثاني يكون أكثر بيانياً من العنصر الأول ؛ وذلك لأنّ الفائدة من العنصر الثاني إيضاح العنصر الأول .

ويستدلّ على ذلك بقول الجرجاني (471هـ) : " اعلم أنّ عطف البيان ما كان اسماً محضاً كزيد وعمرو وأبي عبد الله فإذا قلت : مررت بزيدٍ أبي عبد الله ، كان في الكنية بيان . ألا ترى أنّ المخاطب يعلم أنّ الذي يعنيه ممن وسم بهذه اللفظة هو الذي يكنى أبا عبد الله وكذا إذا قلت : مررت بأبي عبد الله زيدٍ ، عُلم أنّك تريد من جملة من يُكنى أبا عبد الله الرجل الذي يعرف بزيدٍ . **ويكون هذا البيان إذا زاد أحد الاسمين على الآخر في كون الرجل معروفاً به** "[1].

ويلحظ في هذا أنّ العنصر الثاني يكون أكثر شهرةً في الاستعمال من العنصر الأول ؛ ولذلك كان فيه بيان للعنصر الأول ، فالعنصر الأول يبقى مبهماً للمخاطب حتّى يأتي المتكلم بالعنصر الثاني الذي يزيل الإبهام من التركيب ، وهذه المطابقة في المعنى بين العنصرين لا تتأتى إلا في التركيب ؛ إذ لا نقول إنّ زيداً بالضرورة مطابق في المعنى لأبي عبد الله ، ولكن معرفة المخاطب بأنّ المقصود بزيدٍ هو أبو عبد الله ، والعكس تجيز صحة المطابقة في المعنى بين الاسمين .

ص236 ، عبده الراجحي ، **التطبيق النحوي** ، مرجع سابق ، ص390 ، وأمين السيد ، **في علم النحو** ، مرجع سابق ، الجزء الثاني ، ص112 .

[1] الجرجاني : **المقتصد في شرح الإيضاح** ، مصدر سابق ، المجلد الثاني ، ص 927 .

ويلحظ أيضاً أنّ عطف البيان يختص بالأسماء المحضة كالأعلام و الكنى ؛ فالكنية قد تكون أشهر من العلم ، وقد يكون العلم أشهر من الكنية ؛ ولذلك يرى الجرجاني أنّ البيان يكون في أحد العنصرين إذا عُرف أكثر من الآخر .

ويصف الزمخشري (538هـ) العنصر الأول باللفظة الغريبة ، والعنصر الثاني باللفظة المترجمة لتلك اللفظة الغريبة . وغرابة اللفظة الأولى تكمن في إبهامها ؛ لعدم معرفة المخاطب لها ، فتذكر اللفظة الثانية التي فيها ترجمة (تفسير) لغرابة اللفظة الأولى ، كقول الشاعر[1] :

أقسَمَ باللهِ أبو حَفْصٍ عُمَر مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ ولا دَبَر

فهو يترجم الكنية بالعلم ، إذ كان العلم أكثر شهرةً في الاستعمال من الكنية ، وهو يريد بذلك عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ والشيء لا يترجم إلا لما في معناه [2].

ويزيد وضوح العلاقة المعجمية بين المتعاطفين إطلاق مصطلح المرادف للعنصر الثاني ، ويستدلّ على ذلك بقول ابن يعيش (643هـ) : " وعطف البيان ..... إنّما هو تفسير الأول باسم **مرادف له** يكون أشهر منه في العرف والاستعمال "[3].

وفي ضوء ذلك يجب أن يكون العنصر اللغوي الثاني أكثر بياناً من العنصر الأول ، وبصرف النظر عن طبيعة هذا الاسم كنيةً كان أو علماً أو لقباً ؛ وذلك لأنّ العنصر اللغوي الثاني (المعطوف) تفسير للعنصر اللغوي الأول (المعطوف عليه) .

ويرى ابن يعيش أنّ تفسير العنصر الأول بما يساويه في الشهرة والاستعمال يقتضي تعدد المعنى بالنسبة للأول ، فيؤتى بالثاني لنفي ذلك التعدد ، نحو : جاءني أخوك ، وكان

---

[1] عبد الله بن كيسبة ، وقيل لرؤبة ، انظر : الزمخشري ، **المفصّل في صنعة الإعراب** ، مصدر سابق ، ص 157 .

[2] انظر : المصدر ذاته ، ص 157 .

[3] انظر : ابن يعيش ، **شرح المفصّل** ، مصدر سابق ، الجزء الثالث ، ص 71 ، **ويتفق الأزهري مع ابن يعيش في استخدام مصطلح المرادف في الدلالة على العلاقة بين المتعاطفين على البيان**، انظر : الأزهري ، **شرح التصريح على التوضيح** ، مصدر سابق ، الجزء الثاني ، ص 130 .

للمخاطب مجموعة من الأخوة فلا يعرف أي منهم الذي جاء ، فيقول المتكلم تفسيراً لذلك : جاءني أخوك زيد فيفهم المخاطب المقصود بالأخ ، ولولا هذا التعدد لجاز أن يحمل هذا التركيب على بدل كل من كل[1].

ويمتنع عطف البيان إذا كان العنصر الأول أكثر بياناً من العنصر الثاني ؛ لأنّ الفائدة من عطف البيان تفسير الأول كما بيّنا ، وإذا كان الأول أوضح من الثاني فلا فائدة في ذكر الثاني ، ومثل ذلك يفضّل أن يرجح على البدل ، نحو : قرأ قالون عيسى ؛ فالأول أوضح من الثاني ، ولو عكس ترتيب العنصرين لجاز أن يكون عطف بيان[2].

ويفارق عطف البيان البدل من حيث كان المبدل منه في حكم الساقط في صحة الاستغناء عنه ، والبدل هو المقصود بالحكم ، وهذا لا يصح في عطف البيان ؛ لأنّ التركيب يقتضي أنّ يكون في أحد العنصرين بيان للآخر ، إضافة إلى أنّ المقصود بالحكم هو العنصر الأول[3] ، فالعلاقة بين البدل والمبدل منه ترادف تام في المعنى ؛ ولذلك يمكن الاستغناء عن المبدل منه ، ويمكن تجاوز حكم القصد بحيث يمكن أن نستغني عن البدل ونكتفي بالمبدل منه ، في حين كان المعطوف عليه مبهماً ؛ ولذلك يحتاج إلى عنصر آخر يوضحه ، وهذا يدل على أنّ المقصود في الحكم هو المعطوف عليه .

وكل ما جاز أن يكون عطف بيان يجوز فيه أن يكون بدل كل من كل ، إلا إذا استلزم التركيب وجوب العطف ؛ لأنّ في البدل تعدياً على بعض المسائل النحويّة من حيث كان مبنياً على نية تكرار العامل كأن يكون في التركيب خبر جملة فعلية تحتاج إلى رابط يربطها بالمخبر عنه ، وهذا الرابط ضمير يتصل بالتابع ؛ ولكون البدل على نية تكرار العامل يؤدي إلى فقدان الرابط وكأننا أمام جملة جديدة منفصلة مما يستوجب العطف ، نحو : هند

---

[1] انظر : ابن يعيش ، **شرح المفصّل** ، مصدر سابق ، الجزء الثالث ، ص 71 .

[2] انظر : ابن هشام ، **شرح شذور الذهب** ، مصدر سابق ، ص 410 ، **يذهب الغلاييني إلى هذا الرأي ، بأن يكون المعطوف أوضح من المعطوف عليه** ، انظر : الغلاييني ، **جامع الدروس العربية** ، مرجع سابق ، الجزء الثالث ، ص243 .

[3] انظر : ابن عصفور ، **المقرّب** ، مصدر سابق ، ص 272 .

قام زيد **أخوها** ، ومما يستوجب العطف أيضاً عدم اجتماع حرف النداء و أل التعريف ، نحو : يا زيد **الحارث** ، ومن ذلك عدم جواز إضافة المعرّف بال التعريف إلى ما هو مجرد منها إلا إذا كان وصفاً مثنى أو جمع مذكر سالماً ، نحو قول المرار بن سعيد الفقعسي[1] : أنا ابن التارك البكري **بشر** [2].

وعليه فالعلاقة المعجمية بين المتعاطفين على البيان مبنيّة على الترادف الجزئي ، فكل من العنصرين يتضمن الآخر نسبياً ؛ وذلك لأنّ المعطوف يتضمن زيادة في المعنى تزيل إبهام المعطوف عليه ، ويمكن تمثيل ذلك على النحو الآتي :

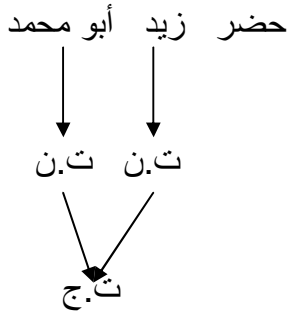

يتضح في التمثيل السابق أنّ كلاً من العنصرين يتضمن الآخر نسبياً ؛ ولذلك كانت العلاقة المعجمية بينهما مبنية على الترادف الجزئي ؛ إذ كان العنصر الأول (المعطوف عليه) متعدداً ، ولذلك كان العنصر الثاني (المعطوف) ضرورياً لإيضاح العنصر الأول ، وعليه فالترادف الجزئي بين اللفظين لا يجيز حذف أحد العنصرين في التركيب.

---

[1] انظر : ابن هشام ، **شرح شذور الذهب** ، مصدر سابق ، ص 407 .

[2] انظر : المصدر ذاته ، ص 407 - 410 ، ولمزيد بيان ، انظر : ابن هشام ، **شرح قطر الندى** ، مصدر سابق ، ص 422- ص 425 ، ابن عقيل ، **شرح ابن عقيل** ، مصدر سابق ، الجزء الثاني ، ص 221 - ص 222 ، الأزهري ، **شرح التصريح على التوضيح** ، مصدر سابق ، الجزء الثاني ، ص 132 - ص 133 ، السيوطي ، **همع الهوامع** ، مصدر سابق ، الجزء الخامس ، ص 193 - ص 196.

الفصل الثالث
في علاقة الجزء بالكل
وأثرها في بناء
القواعد النحوية

علاقة الجزء بالكل

- علاقة الجزء بالكل meronymy:

تربط هذه العلاقة بين مجموعة من الوحدات المعجمية الحسيّة التي تكون جزءاً حقيقياً من الوحدة المعجمية المرجع[1]. ومثال ذلك : علاقة المقبض بالباب ، وعلاقة الرأس بالإنسان ، وعلاقة الغلاف بالكتاب ، وغيرها ، ويمكن توضيح ذلك بالتصنيف الآتي :

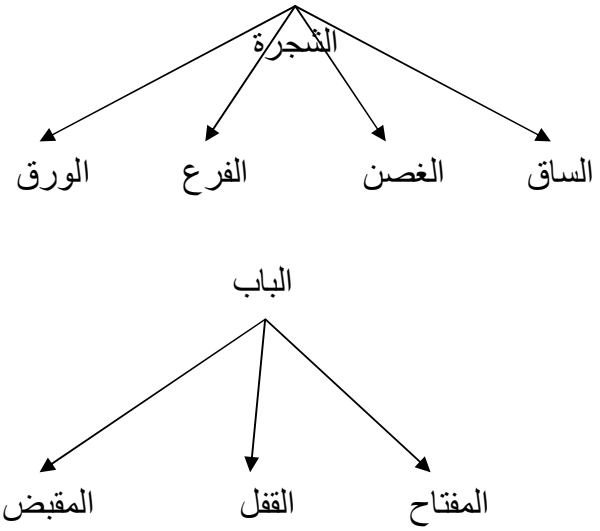

تعد الوحدات المعجمية في المجموعة الأولى الأجزاء المكونة للوحدة المعجمية (الشجرة : الكل) كما تعد الوحدات المعجمية في المجموعة الثانية الأجزاء المكونة للوحدة المعجمية (الباب : الكل) .

ويلحظ فيما سبق أنّ علاقة الجزء بالكل تؤدي وظيفتين : الأولى : وظيفة تكوينية ، وذلك إذا كانت الوحدة (أ) جزءاً من مكونات الوحدة (ب) ، فالغصن مثلاً من مكونات الشجرة ، وكذلك بالنسبة للساق والفرع والورق ، والثانية : وظيفة موقعيّة ، وذلك إذا كانت

---

[1] انظر : أحمد مختار ، **علم الدلالة** ، مرجع سابق ، ص101 ، حسام البهنساوى ، **التوليد الدلالي: دراسة للمادة اللغوية في كتاب شجر الدر لأبي الطيب اللغوي في ضوء نظرية العلاقات الدلالية** ، ط1 ، زهراء الشرق - القاهرة ، ص20 ، Mohammed Farghal : Vocabulary Development and Semantic Relations A coursebook,p102

الوحدة (أ) تختص بموقع (مكان) معين من الوحدة (ب) فالساق مثلاً له موقع (مكان) محدد من الشجرة ، وكذلك بالنسبة لما تبقّى من الأجزاء.

وقد اختلف العلماء حول تعدية جزء الجزء للكل ، وعليه توجد أجزاء تقبل التعدية ، كما أنّ هناك أجزاء لا تقبل ذلك . ومثال لما يقبل التعدية : علاقة القميص بالكم ، وعلاقة الاسوارة بالكم على النحو الآتي : (اسوارة ـ كم : علاقة جزئية) و (كم ـ قميص : علاقة جزئية أخرى) ، ومثال ما لا يقبل التعدية : علاقة المنزل بمقبض الباب ؛ نقول : (باب ـ مقبض :علاقة جزئية) ولا نقول : (منزل ـ مقبض) بل نقول :(منزل ـ باب : علاقة جزئية) وعلى هذا نجد أنّ جزء الجزء قد يتعدى للكل ، وقد لا يتعدى[1].

وعلى هذا يمكن وصف هذه العلاقة بوجود وحدة معجمية أكبر تتكون من وحدات معجمية مادية أصغر تمثّل الكل ، كعلاقة الرأس أو اليد بالجسم ، فالجسم يمثل الكل ، والرأس واليد أحد الأجزاء الداخلة في تكوين الجسم ، ومثل ذلك علاقة السيارة بأجزائها المكونة لها ، بمعنى أنّه عندما يمكن تجزئة الشيء إلى عناصر أصغر تنشأ لدينا مثل هذه العلاقة ، والعكس يعني علاقة الكل بالجزء ، أي أننا إذا نظرنا مثلاً إلى علاقة الجسم بالرأس فهي علاقة كل بجزء ، وإذا نظرنا إلى علاقة الرأس بالجسم فهي علاقة جزء بكل .

وقد تنشأ علاقات معجمية جديدة إذا ما أمعنا النظر في المعنى المعجمي لعلاقة الجزء بالكل ، وهي ما يمكن تسميتها بعلاقة جزء الجزء بالكل أو كل الكل بالجزء ، فإذا نظرنا مثلاً للعلاقة ما بين الكف والأصبع نجدها تمثل الجزئية والكلية معاً على النحو الآتي : الكف ← الأصبع ← الكل بالجزء ، الأصبع ← الكف ← الجزء بالكل ، ويمكن شرح ذلك باستخدام الاستفهام مثلاً : إذا قلنا : ما علاقة الكف بالأصبع ؟ وما علاقة الأصبع بالكف ؟ ولكن إذا قلنا : ما علاقة الأصبع بالجسم ؟ تكون الإجابة ، علاقة جزء الجزء بالكل ، على النحو الآتي : الأصبع ← الكف ← الجسم .

---

[1] انظر : أحمد مختار ، **علم الدلالة** ، مرجع سابق ، ص101.

وعلى هذا يمكن أن تنشأ لدينا علاقة جديدة نطلق عليها ، علاقة جزء جزء الجزء بالكل ، مثل : علاقة الأظفر مثلاً بالجسم ، وهكذا . وما قيل في الجزء يمكن أن يطبق على الكل : الجسم ← الكف ← الأصبع . وعلى ذلك نقول إنّ علاقة الجزء بالكل أقسام ، وهي : الكل بالجزء ، كل الكل بالجزء ، كل كل الكل بالجزء ، الجزء بالكل ، جزء الجزء بالكل ، جزء جزء الجزء بالكل ..... ، وما دام الكل يقبل التقسيم إلى أجزاء ، تنشأ علاقات جزئية وكليّة لا حصر لها ، وهذا يفسر اختلاف الدارسين في تعدية جزء الجزء إلى الكل .

أثر علاقة الجزء بالكل في بناء القواعد النحوية

ـ أثر علاقة الجزء بالكل في بناء القواعد النحوية :

بعد استقراء أمهات مصادر النحو العربي ومراجعه بحثاً عن أثر علاقة الجزء بالكل في بناء القواعد النحوية ، وقفت الدراسة على عدد من التراكيب النحوية التي يظهر فيها أثر واضح لعلاقة الجزء بالكل في صياغة قواعدها ، وهي :

ـ حكم نيابة لفظ (كل / بعض) في الانتصاب على المفعول :

أجاز النحويون نيابة لفظ (الكل أو البعض وما في معناهما) في الانتصاب على المفعول (مطلقاً كان أو مفعولاً فيه) ، ويشترط في ذلك إضافة اللفظة إلى المصدر إذا كانت نائباً عن المفعول المطلق ، وإضافتها إلى اسم الزمان أو المكان إذا كانت نائباً عن المفعول فيه . ويبين هذا قول ابن عصفور (669هـ) : " فأمّا المصدر فهو اسم الفعل ، نحو : قيام ، أو ..... ما أضيف إليه بشرط أن يكون ذلك المضاف هو المضاف إليه في المعنى أو بعضه ، نحو قولك : سرت كلّ السير "[1]. والعلاقة في ذلك هي علاقة كل بجزء ، ويمكن أن تكون علاقة جزء بكل إذا قلنا : سرت بعض السير ، وعلى الأول يكون نائب المصدر هو الكل ، وعلى الثاني يكون نائب المصدر هو الجزء .

ويستدلّ على ذلك أيضاً بقول ابن هشام (761هـ) : " وقد تنصب أشياء على المفعول المطلق ولم تكن مصدراً ، وذلك على سبيل النيابة عن المصدر ، نحو : كل وبعض مضافين إلى المصدر ، كقوله تعالى : (**فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ**)[2] ، (**وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ**)[3] "[4]. فالعلاقة المعنوية التي تربط الكل بالميل علاقة كل بجزء ، أمّا العلاقة التي تربط البعض بالأقاويل فهي علاقة جزء بكل .

---

[1] انظر : ابن عصفور ، **المقرّب** ، مصدر سابق ، ص 160 .

[2] **النساء** ، من الآية 129.

[3] **الحاقة** ، الآية 44 .

[4] ابن هشام ، **شرح قطر الندى وبلّ الصدى** ، مصدر سابق ، ص314 ، **ومثل هذا التوجيه يلحظ في المصادر الآتية** : **شرح شذور الذهب** ، مصدر سابق ، ص215 ، **أوضح المسالك** ، مصدر سابق ، ص 174 ، ابن عقيل ، **شرح ابن عقيل** ، مصدر سابق ، الجزء الأول ، ص 561 .....

وبنـاءً علـى مـا تقـدم فقـد أجـاز النحويـون كـذلك نيابـة لفـظ (كـل وبعـض ومـا فـي معناهما ، نحو : جميع ، ونصف وغيرهما) في الانتصاب على المفعول فيه ، والعلاقة في ذلك إمّا علاقة كل بجزء أو علاقة جزء بكل ، نحو قولك : سرت كل اليوم ، أو بعض اليوم ، في الدلالة على الزمان . وقولك : سرت جميع الميل ، أو بعضه ، في الدلالة على المكان[1] . وعليه فالعلاقة المعجمية بين نائب المفعول فيه والظرف المضاف إليه سواء أكان زمانياً أم مكانياً هي علاقة جزء بكل أو علاقة كل بجزء بالرجوع إلى معنى النائب .

ـ حكم استغراق الظرف للحدث :

يرتبط هذا الحكم النحوي بالمعنى المعجمي لكل من العامل والظرف زمانياً كان أو مكانياً ، نحو قولنا : قدم زيد اليوم ، فقدوم زيد واقع بلا شك في فترة زمنية معينة من هذا اليوم ، وليس كل اليوم ، ومثل ذلك لو قلت : كتبت المسألة الليلة ، فالكتابة تكون في وقت محدد من هذه الليلة ، وعلى هذا تكون العلاقة المعنوية المستخلصة من ذلك علاقة جزئية ، أمّا إذا قلنا : زيد خارج للدعوة في سبيل الله اليوم وغداً ، فالمعنى أنّ الخروج يكون في كل من اليومين المذكورين ، وعلى ذلك تكون العلاقة المعنوية ما بين الظرف وعامله علاقة كليّة .

ويستدلّ على ذلك بقول الجرجاني (471هـ) : " اعلم أنّ الظروف على ضربين : أحدهما : ما يستغرقه العمل كقولك : صمت يوماً ، ألا ترى أنّ الصوم لا يكون في بعض

..... الأشموني ، **شرح الأشموني** ، مصدر سابق ، الجزء الثاني ، ص 198 ، الأزهري ، **شرح التصريح على التوضيح** ، مصدر سابق ، الجزء الأول ، ص 328 ، السيوطي ، **همع الهوامع** ، مصدر سابق ، الجزء الثالث ، ص 101 ، **ونجد مثل هذا الحكم عند المحدثين** ، انظر : عباس حسن ، **النحو الوافي** ، مرجع سابق ، الجزء الثاني ، ص215- ص216 ، وعبده الراجحي ، **التطبيق النحوي** ، مرجع سابق ، ص230 ، وأمين السيد ، **في علم النحو** ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص300 .

[1] انظر : ابن عصفور ، **المقرّب** ، مصدر سابق ، ص 160 - 161 ، **وللتوسع في ذلك ، راجع المصادر الآتية** : ابن هشام ، **أوضح المسالك** ، مصدر سابق ، ص 183 ، الأشموني ، **شرح الأشموني** ، مصدر سابق ، الجزء الثاني ، ص 224 ، الأزهري ، **شرح التصريح على التوضيح** ، مصدر سابق ، الجزء الأول ، ص 338 ، **ويوافق هذا الحكم ما ورد عند المحدثين** ، انظر : عباس حسن ، **النحو الوافي** ، مرجع سابق ، الجزء الثاني ، ص 265 ، عبده الراجحي ، **التطبيق النحوي** ، مرجع سابق ، ص245 .

اليوم ، واستغراق العمل المكان كقولك : سرت فرسخاً ، ألا ترى أنّ المعنى تحديد الموضع الذي سرت فيه ، فلا تذكر فرسخاً إلا وقد استغرقه العمل . والضرب الثاني : ما يكون العمل في بعضه كقولك : قدمت يوم الجمعة ، فالقدوم في بعض اليوم لا محالة ، وكذا تقول : صليت يوم الجمعة ، يكون الفعل في البعض "[1].

ويتضح من ذلك أنّ علاقة الجزء بالكل أو علاقة الكل بالجزء ترتبط بمدى الملاءمة ما بين العامل والظرف الزماني أو المكاني ، ويثبت ذلك أننا قد نستخدم الظرف نفسه في تركيبين مختلفين فتكون العلاقة في أحدهما علاقة الكلية ، وفي الآخر تكون علاقة الجزئية ، نحو : مات فلان يوم الجمعة ، صام فلان يوم الجمعة ، فكل من الوحدتين المعجميتين (مات ، وصام) لهما علاقة واضحة في تحديد معنى الكلية والجزئية ، فالموت لا يكون في كل اليوم بل في مدّة زمنية معينة من اليوم ، وعلى ذلك تنشأ علاقة الجزء بالكل في التركيب ما بين الفعل والظرف ، في حين يكون الصوم في كل اليوم ، وعلى ذلك تنشأ علاقة الكل بالجزء بين الفعل والظرف .

ويبين الجرجاني (471هـ) ذلك بقوله : " فما كان من ذلك في جواب كم كان العمل فيه كله ، وجاز أن لا يكون مؤقتاً تقول : كم سرت ؟ ، فيقول : عشرين فرسخاً ، وكم أقمت ؟ فيقول : ثلاثين يوماً . ولا يمتنع أن تقول : الثلاثين يوماً فيضمّ إلى العدد التعريف ، لأنّ التعريف لا يخرجه عن أن يكون عدداً . وما كان جواب متى فإنّه لا يكون إلا مؤقتاً ، ولا يقتضي أن يكون العمل فيه كله . تقول : متى سرت ؟ ، فتقول : يوم الجمعة ، واليوم الذي قدم فيه فلان ، ويوماً خرج فيه زيد فتوّقته . ولو قال في جواب متى سرت ؟ : وقتاً أو حيناً أو زماناً أو نحو ذلك ، لم يجز ؛ لأنّه لم يزد السائل في هذا الجواب على ما كان عنده "[2].

وبناءً على ذلك يستثنى من الظروف الزمانية والمكانية ما كان مبهماً ، وهو غير المحدد لزمانه أو لمكانه . نحو : سرت حيناً أو ناحيةً ؛ فالحين زمن مبهم لا يعرف مقداره ،

---

[1] عبد القاهر الجرجاني ، **المقتصد في شرح الإيضاح** ، مصدر سابق ، المجلد الأول ، ص 638 ، ويرد مثل هذا التفصيل عند ابن عصفور ، انظر : **المقرّب** ، مصدر سابق ، ص 162 .

[2] عبد القاهر الجرجاني ، **المقتصد في شرح الإيضاح** ، مصدر سابق ، المجلد الأول ، ص 637 - 638 .

والناحية مكان لا يعرف مقداره أيضاً؛ ولعدم الفائدة من ذلك يستبعد هذا النوع من الظروف في مثل هذه العلاقة ، ومثل ذلك ، زمناً ووقتاً من الزمان ، ومكاناً واتجاهاً من المكان ، ولا يعني ذلك أنّها تخرج عن الظرفية ؛ وذلك لأنّها في دلالتها العامة تبقى دالة على الزمان أو المكان .

ـ الحكم في الحال من المضاف إليه :

يعتمد هذا الحكم على العلاقة الدلالية بين المضاف والمضاف إليه ، وقد وضع النّحاة مجموعة من الشروط لمجيء الحال من المضاف إليه [1]. وتبين لي أنّ من أهم هذه الشروط وجود علاقة الجزء بين المضاف والمضاف إليه ، فإذا كان المضاف جزءاً من المضاف إليه يصح مجيء الحال من المضاف إليه .

ويستدلّ على ذلك بقول ابن هشام (761هـ) : " أن يكون المضاف بعضاً من المضاف إليه ، كما في قوله تعالى : (**أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا**)[2] فميتاً حال من الأخ ، وهو مخفوض بإضافة اللحم إليه ، والمضاف بعضه ، وقوله تعالى: (**وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا**)[3] "[4] .

وعلى هذا يصح الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف جزءاً من المضاف إليه ، فاللحم جزءٌ من الأخ كما ورد في الآية ، كما أن الصدر جزءٌ من صاحبه ؛ إذ يوجد أجزاء أخرى يتكون منها الإنسان كالرأس واليد والرجل ، وغير ذلك ، وكلها مجتمعة تكوّن الكل (

---

[1] للتفصيل في هذه الشروط ، انظر : ابن هشام ، **شرح شذور الذهب** ، مصدر سابق ، ص 235 .

[2] **الحجرات** ، من الآية 12 .

[3] **الحجر** ، من الآية 47 .

[4] ابن هشام ، **شرح شذور الذهب** ، مصدر سابق ، ص 235 ، ولمزيد إيضاح ، انظر : **شرح قطر الندى** ، مصدر سابق ، هامش 329 ، **أوضح المسالك** ، مصدر سابق ، ص 209 ، ابن عقيل ، **شرح ابن عقيل** ، مصدر سابق ، الجزء الأول ، ص 645 ، الأشموني ، **شرح الأشموني** ، مصدر سابق ، الجزء الثاني ، ص 305 ، خالد الأزهري ، **شرح التصريح** ، مصدر سابق ، الجزء الأول ، ص 380 ، السيوطي ، **همع الهوامع** ، مصدر سابق ، الجزء الرابع ، ص 24 .

الإنسان) ، وعليه فالعلاقة المعجمية التي تربط المضاف بالمضاف إليه في هذا السياق علاقة الجزء بالكل ؛ إذ يكون المضاف جزءاً ، في حين يكون المضاف إليه كلاً ، ويمكن تمثيل ذلك على النحو الآتي[1] :

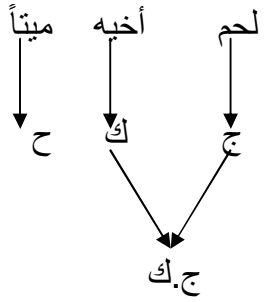

ويورد ابن هشام نصاً آخر يجيز فيه مجيء الحال من المضاف إليه إن كان المضاف شبيهاً بالجزء من المضاف إليه ، يقول : " أن يكون المضاف كبعض من المضاف إليه في صحة حذفه والاستغناء عنه بالمضاف إليه ، وذلك كقوله تعالى : (**وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا**)[2] ، (فحنيفاً) حال من (إبراهيم) وهو مخفوض بإضافة الملّة إليه ، وليست الملّة بعضه ، ولكنها كبعضه في صحة الاستغناء به عنها ، ألا ترى أنّه لو قيل : بل اتبعوا إبراهيم حنيفاً ؛ صحّ ـ كما أنه لو قيل : أيحب أحدكم أن يأكل أخاه ميتاً ، ونزعنا ما فيهم من غلّ إخوانا ـ كان صحيحاً "[3].

ويمكن صياغة هذا الحكم الذي بيّنه ابن هشام بطريقة أدق ؛ لتوضيح العلاقة بين المتضايفين ، فالملّة تمثل الكل الذي يشمل إبراهيم وغيره ، وعلى هذا نقول : إذا كان

---

[1] **يذكر المحدثون الشرط ذاته في صحة مجيء الحال من المضاف إليه ، بأن يكون المضاف جزءاً حقيقياً من المضاف إليه** ، انظر : عباس حسن ، **النحو الوافي** ، مرجع سابق ، الجزء الثاني ، ص404 ، أمين السيد ، **في علم النحو** ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص324 ، عبده الراجحي ، **التطبيق النحوي** ، مرجع سابق ، ص 261 .

[2] **النساء** ، من الآية 125 .

[3] ابن هشام ، **شرح شذور الذهب** ، مصدر سابق ، ص 235 ، ولمزيد توسع ، ينظر : **شرح قطر الندى** ، مصدر سابق ، هامش 329 ، **أوضح المسالك** ، مصدر سابق ، ص 209 ، ابن عقيل ، **شرح ابن عقيل** ، مصدر سابق ، الجزء الأول ، ص 645 ـ 646 ، الأشموني ، **شرح الأشموني** ، مصدر سابق ، الجزء الثاني ، ص 305 ، الأزهري ، **شرح التصريح** ، مصدر سابق ، الجزء الأول ، ص 380 ، السيوطي ، **همع الهوامع** ، مصدر سابق ، الجزء الرابع ، ص 24 .

المضاف كلاً للمضاف إليه يصح مجيء الحال من المضاف إليه ، ويمكن تمثيل ذلك على النحو الآتي :

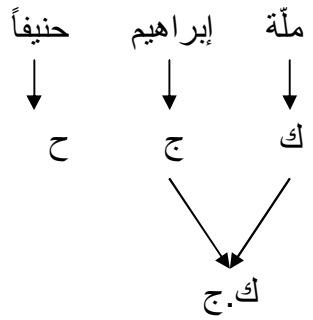

يستنتج من التحليل السابق أنّ العلاقة المعجمية بين المضاف والمضاف إليه هي علاقة الكل بالجزء ، وعليه يصح مجيء الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف كلاً للمضاف إليه ، ويلحظ أنّ إبراهيم ليس جزءاً حقيقاً من الملّة ، ولكنه بمثابة الجزء منها من حيث كان أحد أفرادها .

ـ العلاقة بين الحال وصاحبها إذا كانت جامدة غير مؤولة بالمشتق :

تأتي الحال جامدة غير مؤولة بالمشتق إذا كانت العلاقة المعجمية التي تربطها بصاحبها علاقة الجزء بالكل ، فتكون الحال جزءاً من صاحبها . ويستدلّ على هذا بقول ابن هشام (761هـ) في الشرط الذي وضعه لجواز مجيء الحال جامدة غير مؤولة بالمشتق من صاحبها إذا كانت : " **فرعاً** ، نحو : هذا حديدك خاتماً، **(وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا)**[1] "[2].

ويلحظ في قول ابن هشام استخدام مصطلح الفرع في الدلالة على جواز مجيء الحال من صاحبها جامدة غير مؤولة بالمشتق ، ويدلّ مصطلح الفرع على وجود علاقة معجمية بين الحال وصاحبها تجيز مثل هذا الحكم النحوي ، كما يدل ذلك على أن يكون صاحب الحال كلاً يمكن تقسيمه إلى فروع ، وهذا يعني فيما أحسب أنّ اصطلاح الفرع كما

---

[1] **الأعراف** ، من الآية 74 .

[2] ابن هشام ، **أوضح المسالك** ، مصدر سابق ، ص 205 ، ولمزيد بيان ، ينظر : **مغني اللبيب** ، مصدر سابق ، الجزء الثاني ، ص 515 ـ ص 516 ، ابن عقيل ، **شرح ابن عقيل** ، مصدر سابق ، الجزء الأول ، هامش 629 ، الأشموني ، **شرح الأشموني** ، مصدر سابق ، الجزء الثاني ، ص 287 .

استخدمه النحاة يرادف اصطلاح الجزء ، مما يعني أنّ العلاقة المعجمية بين الحال وصاحبها هي علاقة الجزء بالكل ، إذ تكون الحال جزءاً ، ويكون صاحبها كلاً .

ويستدلّ على ذلك أيضاً بما أورده خالد الأزهري (905هـ) في صحة مجيء الحال جامدة غير مؤولة بالمشتق إذا كانت : " فرعاً له ، أي لصاحبها ، نحو : هذا حديدك خاتماً ، فخاتماً حال من حديدك وهو فرع له ، فإنّ الخاتم فرع من الحديد "[1] ، فالخاتم لمّا كان مصنوعاً من الحديد يمكن الحكم عليه بأنّه جزء منه ، وكذلك البيوت لمّا بنيت في الجبال كانت جزءاً منها.

وفي ضوء ذلك يصح مجيء الحال جامدة غير مؤولة بالمشتق إذا كانت العلاقة المعجمية التي تربطها بصاحبها علاقة الجزء بالكل ؛ إذ تكون الحال جزءاً ، ويكون صاحبها كلاً. ويمكن النظر إلى هذه العلاقة من زاوية أخرى بالتركيز على صاحب الحال ، فتكون العلاقة المعجمية بين الحال وصاحبها علاقة الكل بالجزء ، كما يظهر في التصنيف الآتي :

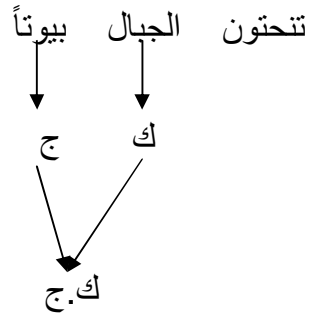

يلحظ في هذا التحليل أنّ تركيز النحاة كان منصباً على الحال في الدرجة الأولى ؛ ولذلك كانت العلاقة المعجمية بين الحال وصاحبها علاقة الجزء بالكل ، ولكن إذا ركزنا

---

[1] خالد الأزهري ، **شرح التصريح على التوضيح** ، مصدر سابق ، الجزء الأول ، ص 371 ـ ص 372 ، ويرد هذا التوجيه عند السيوطي ، انظر : **همع الهوامع** ، مصدر سابق ، الجزء الرابع ، ص 13 .

النظر في صاحب الحال تكون العلاقة المعجمية بين العنصرين هي علاقة كل بجزء ، ويدل ذلك على أنّ العلاقتين تؤديان الغرض نفسه[1] .

ـ الحكم في التمييز المحوّل عن الفاعل :

ويقصد بذلك أنّ التمييز هو الفاعل في الحقيقة ؛ إذ هو المتطلب للفعل ، ولكن اختلاف توزيع الوحدات في التركيب غيّر المعنى الوظيفي للفاعل ، ونقله إلى معنى وظيفي جديد هو التمييز ، وعليه يتغيّر المعنى الوظيفي للمميز من الجر بالإضافة إلى الرفع على الفاعلية ، وضابط هذا الحكم أن يكون التمييز جزءاً من المميّز ، نحو : زاد الرأس شيباً ، والأصل : زاد شيب الرأس ؛ فالشيب جزء حقيقي من الرأس ، كما أنّ الفعل له . والغرض من هذا التمييز إزالة الإبهام عن الجملة التي قبله ؛ ولذلك يسمّى بتمييز الجملة .

ويستدلّ على ذلك بقول الجرجاني (471هـ) : " وأنت إذا قلت : تصبّب زيد عرقاً ، وتفقأ شحماً ، فليس العرق والشحم الرجل على الإطلاق ، **وإنّما هو شيء منه** ..... ووجه آخر وهو أنّك إذا قلت : تصبّب بدن زيد عرقاً ، فالمعنى تصبّب العرق ، فالفعل للعرق على الحقيقة ، وليس للبدن فيه شيء . وكذا قوله : تفقأ زيد شحماً ؛ لأنّ الشحم هو المتفقّأ ، وليس لزيد حظّ في الفعل ..... ، فلما نقل الفعل إلى صاحب الشحم والعرق ، فقيل : تفقأ زيد وتصبّب ، احتيج إلى البيان فنصب الذي كان فاعلاً فقيل : تفقأ زيد شحماً "[2] .

---

[1] **يشترط عباس حسن في مجيء الحال جامدة ، أن يكون صاحب الحال نوعاً ، وتكون الحال فرعاً منه ، نحو : رغبت في الذهب خاتماً، أو تكون الحال نوعاً ، ويكون صاحبها فرعاً منها ، نحو : رغبت في الخاتم ذهباً ، وعليه فالعلاقة في الحالة الأولى هي علاقة الجزء بالكل ، والعلاقة في الحالة الثانية هي علاقة الكل بالجزء ، ممّا يؤكد ما نذهب إليه** ، انظر : عباس حسن ، **النحو الوافي** ، مرجع سابق ، الجزء الثاني ، ص374 ـ 375 .

[2] الجرجاني ، **المقتصد** ، مصدر سابق ، المجلد الثاني ، ص 691ـ ص 692 ، ويرى الزمخشري أنّ التمييز بنوعيه ـ تمييز الجملة و المفرد ـ منقول عن أصله ؛ والقصد من ذلك المبالغة والتأكيد ، انظر : **المفصّل في صنعة الإعراب** ، مصدر سابق ، ص 101)

ويلحظ في قول الجرجاني استخدامه عبارة (إنّما هو شيء منه) ، التي تدلّ على أنّ التمييز المحوّل عن الفاعل جزء من المميز ؛ ولذلك فالعلاقة المعجمية بين التمييز المحوّل عن الفاعل والمميز علاقة الجزء بالكل ، نحو قوله تعالى : (**وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا**)[1] ، فالشيب جزء من الرأس ، والأصل : اشتعل شيب الرأس ، فالفعل للشيب وليس للرأس ، ولكن اختلاف ترتيب المفردات غيّر الوظيفة التركيبية للمكون.

ويرى ابن يعيش (643هـ) أنّ التمييز المحوّل شيء من مجموعة أشياء يحتوي عليها المميز ، نحو : تصبب زيد عرقاً ، وتفقأ شحماً ، فالعرق شيء من مجموعة أشياء داخلة في تكوين زيد ، وكذلك الشحم [2] ، ويمكن تمثيل ذلك على النحو الآتي :

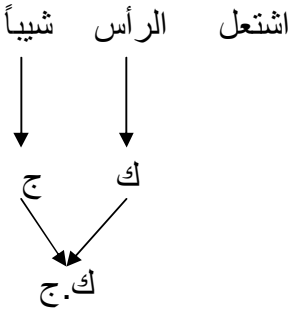

ويلحظ في التمثيل السابق أنّ تركيز النحاة كان على العنصر الثاني (التمييز) ، ليكون جزءاً من العنصر الأول (المميز) ؛ ولذلك فالعلاقة المعجمية بين العنصرين هي علاقة الجزء بالكل ، ولكن إذا ركزنا على العنصر الأول (المميز) تكون العلاقة المعجمية بين العنصرين علاقة الكل بالجزء[3] .

---

[1] **مريم** ، من الآية 4 .

[2] انظر : ابن يعيش ، **شرح المفصّل** ، مصدر سابق ، الجزء الأول ، ص70 ، ص 74 ، وحول العلاقة بين التمييز المحوّل والمميز ، ينظر : ابن هشام ، **شرح شذور الذهب** ، مصدر سابق ، ص 242 - ص243 ، **شرح قطر الندى** ، مصدر سابق ، ص 337 ، **أوضح المسالك** ، مصدر سابق ، ص 218 ، ابن عقيل ، **شرح ابن عقيل** ، مصدر سابق ، الجزء الأول ، ص 664 - ص 665 ، الأشموني ، **شرح الأشموني** ، مصدر سابق ، الجزء الثاني ، ص 341 ، والأزهري ، **شرح التصريح** ، مصدر سابق ، الجزء الأول ، ص 397 ، السيوطي ، **همع الهوامع** ، مصدر سابق ، الجزء الرابع ، ص 68 .

[3] **يفسر أمين السيد مسألة التمييز المحوّل عن الفاعل من جانب تركيبي ، يتعلق بتحويل الإسناد ، وجانب دلالي يتعلق بإزالة الإبهام ، دون النظر في العلاقة المعجمية بين الطرفين** ، انظر : أمين السيد ، **في علم النحو** ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص336 - ص337 .

ـ الحكم في إضافة المميز إلى التمييز:

الأصل في التمييز أن يكون منصوباً ، ولكنه قد يخرج عن النصب إلى الجر لوجود علاقة معجمية تضبط العلاقة بين التمييز والمميز، ويرتبط هذا الحكم بوجود وحدتين معجميتين تكون إحداهما جزءاً حقيقياً من الأخرى ، والضابط لذلك أن يكون التمييز الوحدة المعجمية الكل المكونة من وحدات أصغر ، ويكون المميز جزءاً حقيقياً من ذلك الكل ، نحو : يد زيد ، وغلاف كتاب .

يقول ابن يعيش (643هـ) : " وتكون إضافته من قبيل إضافة النوع إلى الجنس والبعض إلى الكل نحو : هذا ثوب خزٍ وجبة صوفٍ ، والمعنى من خزٍ ومن صوفٍ "[1] ، ويبدو في قول ابن يعيش استخدام مصطلح (البعض) مرادفاً لمصطلح (الجزء) ؛ إذ يكون المميز جزءاً ، ويكون التمييز كلاً .

وأدق من ذلك قول السيوطي (911هـ) : " وكذا تجب الإضافة فيما ميّز بجزء منه نحو : غصن ريحان ، وثمرة نخلة ، وحبّ رمّان ..... هذا إن لم تتغير تسميته بالتبعيض ، بأن يبقى على اسمه الأول . فإن تغيّرت كجبّة خزّ ، وخاتم فضّة ، وسوار ذهب ، فإنها أسماء حادثة بعد التبعيض ..... فلك في هذا النوع الجرّ بالإضافة ، والنصب على التمييز أو الحال "[2] .

وعليه يوجب السيوطي جر التمييز بالإضافة إذا كانت العلاقة المعجمية بين التمييز والمميز علاقة الجزء بالكل ، وذلك بأن يكون المميز جزءاً حقيقياً من التمييز ؛ فالغصن

---

[1] ابن يعيش ، **شرح المفصّل** ، مصدر سابق ، الجزء الأول ، ص72 ، **(يبدو أنّ بعض النحويين لم يجز في هذه العلاقة إلا النصب)** ، انظر : **شرح شذور الذهب** ، مصدر سابق ، ص 242 ، **أوضح المسالك** ، مصدر سابق ، ص 218 ، **شرح الأشموني** ، الجزء الثاني ، مصدر سابق ، ص 342 ، **شرح التصريح على التوضيح** ، مصدر سابق ، الجزء الأول ، ص396).

[2] انظر: السيوطي ، **همع الهوامع** ، مصدر سابق ، الجزء الرابع ، ص 65 .

جزء حقيقي ملموس يدخل في مكونات الريحان ، وكذلك علاقة الثمرة بالنخلة وعلاقة الحبّ بالرمان .

وأمّا إذا تغيّرت هذه العلاقة بين الطرفين ، بأن يكون المميز بمثابة الجزء من التمييز، فيجيز السيوطي الجر بالإضافة والنصب على التمييز أو الحال ؛ فالجبة ليست جزءاً من الخز ، وكذلك الخاتم والسوار بالنسبة للفضة والذهب ، ولكنها تعد بمثابة الجزء في كونها مأخوذة من تلك الوحدات المعجمية ؛ وعلى هذا يجب جر التمييز بالإضافة إذا كان المميز جزءاً حقيقياً من التمييز ، ويجوز فيه الجر والنصب إن كان بمثابة الجزء في اشتقاقه من الكل ، ويمكن تمثيل هذه العلاقة المعجمية على النحو الآتي :

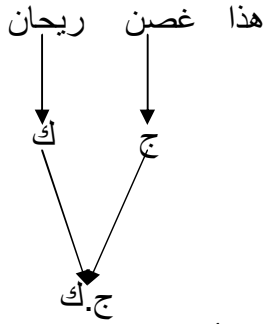

يظهر في التمثيل السابق أنّ العلاقة المعجمية بين التمييز والمميز بالتركيز على العنصر الأول (المميز) هي علاقة الجزء بالكل ، ولكن إذا نظرنا إلى العنصر الثاني (التمييز) وعلاقته بالعنصر الأول (المميز) تكون العلاقة المعجمية بينهما علاقة الكل بالجزء .

ـ حكم تمييز أفعل التفضيل إذا لم يكن فاعلاً في المعنى :

يبين ابن عقيل (769هـ) في شرحه أنّ تمييز أفعل التفضيل يكون منصوباً إذا كان فاعلاً في المعنى ، وعلامة ذلك أن يصح استبدال اسم التفضيل بالفعل ، نحو : أنت أحسن طبعاً ؛ إذ نستطيع أن نقول : أنت حسن طبعك . **ويكون مجروراً بالإضافة** إذا لم يكن فاعلاً في المعنى نحو : زيد أفضل رجلٍ ، وهندُ أفضل امرأةٍ[1].

---

[1] انظر : **شرح ابن عقيل** ، مصدر سابق ، الجزء الأول ، ص 666 .

ويرى الأشموني (900هـ) أنّ ضابط ما ليس بفاعل في المعنى أن يكون افعل التفضيل بعضاً له ، مع صحة وضع لفظ (بعض) موضعه ، وإضافته إلى جمع قائم مقامه ، نحو : زيد أفضل رجل ؛ إذ نستطيع أن نقول : زيد بعض الرجال ، ويستثنى من هذا ما كان فيه أفعل التفضيل مضافاً إلى غير التمييز ، نحو : زيد أفضل الناس رجلاً ، فيكون منصوباً[1] .

ويلحظ أنّ التمييز المجرور بالإضافة مفرد نكرة ، وهذا ما يؤكد أنّ هذه الأسماء الواقعة بعد أفعل التفضيل تمييز في الأصل ، وليست مضافة إليه ، والذي يجيز جرّها بالإضافة العلاقة المعجمية القائمة بين عناصر التفضيل . ويلحظ كذلك استخدام مصطلح (البعض) مرادفاً لمصطلح الجزء ، وعلى هذا فالعلاقة المعجمية بين اسم التفضيل والتمييز علاقة الجزء بالكل .

ويمكن ضبط هذه العلاقة المعجمية بتوسط اسم التفضيل بين عنصرين لغويين يكون أحدهما جزءاً من الآخر ، كما يكون الآخر كلاً للأول ؛ إذ يكون العنصر الذي يتقدم اسم التفضيل جزءاً من العنصر الذي يلي اسم التفضيل ، من حيث كانا من جنس واحد ، ويمكن تمثيل ذلك على النحو الآتي :

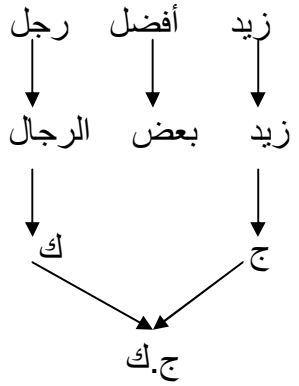

---

[1] انظر : **شرح الأشموني** ، مصدر سابق ، الجزء الثاني ، ص 343 ـ ص 344 ، ولمزيد بيان ، انظر : **شرح التصريح على التوضيح** ، مصدر سابق ، الجزء الأول ، ص 398 ، **شرح ابن عقيل** ، مصدر سابق ، الجزء الأول ، هامش 666 ـ 667 ، **ويتفق عباس حسن في هذه المسألة مع النحاة المتأخرين** ، انظر : عباس حسن ، **النحو الوافي** ، مرجع سابق ، الجزء الثاني ، ص423 .

ـ الحكم في العلاقة بين المستثنى والمستثنى منه:

الاستثناء إخراج عنصر لغوي من الحكم لعنصر لغوي آخر ، ويعبّر عن العنصرين اللغويين بما يسمى المستثنى والمستثنى منه ، إذ يكون المستثنى خارجاً من حكم المستثنى منه في الإيجاب والسلب ، شريطة أن يجتمع كل من العنصرين في التركيب اللغوي الواحد ، مع وجود الأداة اللغوية التي ينبني على وجودها أسلوب الاستثناء في العربية ، كما يكون المستثنى جزءاً من المستثنى منه ؛ فلا يجوز استثناء مفرد من مفرد .

ويستدّل على ذلك بقول ابن يعيش (643هـ) : " اعلم أنّ الاستثناء ..... صرف اللفظ عن عمومه بإخراج المستثنى من أن يتناوله الأول وحقيقته تخصيص صفة عامة ، فكل استثناء تخصيص وليس كل تخصيص استثناء ، فإذا قلت : قام القوم إلا زيداً تبين بقولك : إلا زيداً أنه لم يكن داخلاً تحت الصدر **إنما ذكرت الكل وأنت تريد بعض مدلوله مجازاً** وهذا معنى قول النحويين الاستثناء إخراج بعض من كل أي إخراجه من أن يتناوله الصدر ، فإلا تخرج الثاني مما دخل فيه الأول فهي شبه حرف النفي فقولنا : قام القوم إلا زيداً بمنزلة قام القوم لا زيد إلا أن الفرق بين الاستثناء والعطف **أنّ الاستثناء لا يكون إلا بعضاً من كل** ..... ولا يجوز في الاستثناء أن تقول : قام زيد إلا عمراً والمستثنى منه والمستثنى جملة واحدة وهما بمنزلة اسم مضاف "[1].

ويستنتج من قول ابن يعيش إنّ العلاقة المعجمية بين المستثنى والمستثنى منه علاقة الجزء بالكل ؛ فهو يرى أنّ المستثنى بعض المستثنى منه ، فيكون العنصر اللغوي الثاني (المستثنى) جزءاً من العنصر اللغوي الأول (المستثنى منه) بتوسط أداة الاستثناء ، أي أنّ (المستثنى) كوحدة معجمية تعد من مكونات الوحدة المعجمية الكل (المستثنى منه) ، فزيد في المثال (قام القوم إلا زيداً) وحدة معجمية ترتبط بالقوم الوحدة الأكبر ؛ إذ إنّ دلالة لفظ القوم تشمل زيداً وغيره ، فهناك وحدات أخرى غير زيد تدخل في مكونات الوحدة الكل التي نعبّر عنها بالقوم ، كما أنّ زيداً وغيره من أفراد القوم يجمع بينهم الجنس الواحد ؛ ولذلك لا يكون المستثنى بعضاً من المستثنى منه إلا إذا كان من جنسه .

---

[1] انظر : ابن يعيش ، **شرح المفصّل** ، مصدر سابق ، الجزء الثاني ، ص 75 ـ ص 76

ويوضح ذلك ابن يعيش (643هـ) بقوله : " استثناء الشيء من جنسه إخراج بعض ما لولاه لتناوله الأول ؛ ولذلك كان تخصيصاً على ما سبق ، فأما إذا كان من غير الجنس فلا يتناوله اللفظ وإذا لم يتناوله اللفظ فلا يحتاج إلى ما يخرجه منه ؛ إذ اللفظ إذا كان موضوعاً بإزاء شيء وأطلق فلا يتناول ما خالفه وإذا كان كذلك فإنما يصح بطريق المجاز والحمل على لكن في الاستدراك ؛ ولذلك قدّرها سيبويه بلكن ؛ وذلك من قبل أنّ لكن لا يكون ما بعدها إلا مخالفاً لما قبلها كما أنّ إلا في الاستثناء كذلك ، إلا أنّ لكن لا يشترط أن يكون ما بعدها بعضاً لما قبلها **بخلاف إلا فإنه لا يستثنى بها إلا بعض من كل** "[1].

ويلحظ في ذلك أنّ الاستثناء بإلا يشترط فيه أن يكون المستثنى بعضاً من المستثنى منه من ناحية ، ومن جنسه من ناحية أخرى . وإذا ورد ما يخالف ذلك يؤول على لكن في الاستدراك ؛ لأنّ لكن في العطف لا يشترط فيها أن يكون ما بعدها بعضاً لما قبلها ، إضافة إلى أنّ استثناء الشيء مما يخالفه في الجنس لا يحتاج إلى إلا ؛ لأنه خارج منه أصلاً ، نحو : ما رأيت القوم إلا شجرةً ؛ فالشجرة خارجة من القوم بالطبيعة لمخالفتها لهم في الجنس من جهة ، ولأنّها ليست جزءاً منهم بكونها وحدة معجمية مستقلة .

ويفسر عباس حسن عبارة (أن يكون المستثنى بعضاً من المستثنى منه) ، في الاستثناء المتصل ، وذلك بأن يكون المستثنى جزءاً حقيقياً من المستثنى منه ، نحو : فحص الطبيب الجسم إلا اليد[2] ، ويمكن تمثيل العلاقة المعجمية بين العنصرين على النحو الآتي :

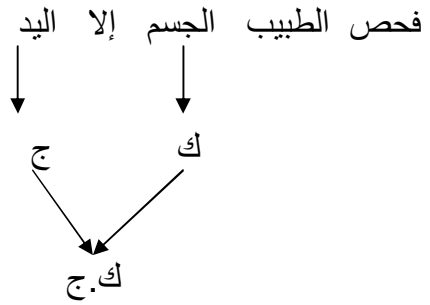

---

[1] المصدر ذاته ، الجزء الثاني ، ص80 .

[2] انظر : عباس حسن ، **النحو الوافي** ، مرجع سابق ، الجزء الثاني ، 318 .

وعليه تكون العلاقة المعجمية بين العنصرين علاقة الجزء بالكل ، ويمكن النظر للعلاقة من زاوية أخرى ، بالتركيز على المستثنى منه وعلاقته بالمستثنى ، فتكون العلاقة المعجمية بينهما علاقة الكل بالجزء .

ويشترط بعض النحويين في الاستثناء أن يكون المستثنى أقل من المستثنى منه أو مساوياً له ، ولا يجوز أن يزيد عليه ، ويستدلّ على ذلك بتعريف ابن عصفور (669هـ) للاستثناء بقوله : " إخراج الثاني مما دخل فيه الأول بأداة من الأدوات التي جعلها العرب لذلك . والمخرج لا يكون إلا النصف فما دونه . هذا حكم الاسم الواقع بعد إلا إن كان من جنس ما قبله "[1] . وعلى هذا يجوز أن نقول : حضر القوم إلا زيداً ، ولا يجوز القول : حضر زيد إلا القوم ، واشتراط ابن عصفور لذلك يثبت صحة أن يكون المستثنى جزءاً من المستثنى منه .

ويسمّى الاستثناء الذي يكون المستثنى فيه من جنس المستثنى منه **الاستثناء المتصل** ، وإن لم يكن من جنسه يطلق عليه **الاستثناء المنقطع** . ويجوز في المستثنى إذا كان الاستثناء متصلاً وتاماً منفياً أو شبيهاً بالنفي وجهين من الإعراب ، الأول : الإعراب على أصل الاستثناء وهو النصب ، والثاني : الإتباع على أن يكون بدل بعض من كل . نحو قوله تعالى : (**وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ**)[2] ، وقوله تعالى : (**مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ**)[3] ، ونحو قوله تعالى : (**وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ**)[4] ، قرئ بالرفع والنصب [5].

---

[1] ابن عصفور ، **المقرّب** ، مصدر سابق ، ص 183 ـ ص 184 ، ص 189 ، لمزيد بيان ، ينظر، **همع الهوامع** ، مصدر سابق ، الجزء الثالث ، ص 268 .

[2] **النور** ، من الآية 6

[3] **النساء** ، من الآية 66

[4] **هود** ، من الآية 81

[5] انظر : ابن هشام ، **شرح شذور الذهب** ، ص 250 ، ولمزيد تفصيل ، ينظر : **شرح قطر الندى** ، مصدر سابق ، ص 343 ـ ص 344 ، **أوضح المسالك** ، مصدر سابق ، ص 194 ، **شرح ابن عقيل** ، الجزء الأول ، مصدر سابق ، ص 599 ، **شرح الأشموني** ، مصدر سابق ، الجزء الثاني ، ص 241 ـ ص 243 ، **شرح التصريح على التوضيح** ، مصدر سابق ، الجزء الأول ، ص 349 ـ ص 350 ، **همع الهوامع** ، مصدر سابق ، الجزء الثالث ، ص 247 ، ص 253 .

وأمّا إذا كان متصلاً وتاماً موجباً فلا يجوز فيه إلا النصب نحو : قام القوم إلا زيداً ، ونحو قوله تعالى : (**فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ**)[1] ؛ وعلّة ذلك أنّ البدل يصح بإسقاط المبدل منه ، وهذا لا يستقيم مع الاستثناء الموجب[2] ، ويمكن تمثيل العلاقة المعجمية بين العنصرين على النحو الآتي :

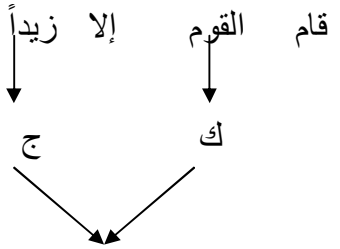

ـ الحكم في تعدد المستثنى بالنظر في معناه ج ك

يختص هذا الحكم بتعدد المستثنى مع (إلا) ، ويضبط ذلك بأن يكون كل مستثنى بعد إلا وحدة معجمية جزئية من المستثنى الذي قبلها وهكذا حتى نصل إلى المستثنى الأول .

ويستدلّ على ذلك بقول ابن عصفور (669هـ) : " وإن أمكن استثناء بعضها من بعض جعلت الآخر مستثنى من الذي قبله ، والذي قبله مستثنى من الذي قبله ، إلى أن تنتهي إلى الأول ، ويكون إعراب الأول منها على حكمه لو انفرد ، وما عداه منصوب لا غير ، نحو قولك : عندي عشرةٌ إلا خمسةً إلا اثنين إلا واحداً ، فالواحد مستثنى من الاثنين ، والاثنان من الخمسة ، والخمسة من العشرة . وطريق معرفة قدر المستثنى في هذه المسائل ، أن تخرج الآخر من الذي قبله ، وما بقي منه أخرجته مما قبله ، ولا تزال تفعل ذلك وإلى أن تنتهي إلى الأول ؛ فالمستثنى إذن في المسألة المتقدمة أربعة ..... هذا حكم الاسم الواقع بعد إلا إن كان من جنس ما قبله "[3].

---

[1] **البقرة** ، من الآية 249

[2] انظر : ابن هشام ، **شرح قطر الندى** ، مصدر سابق ، ص 342 ، وللتوسع ، ينظر : **أوضح المسالك** ، مصدر سابق ، ص 194 ، **شرح ابن عقيل** ، مصدر سابق ، الجزء الأول ، ص 597 ، **شرح الأشموني** ، الجزء الثاني ، مصدر سابق ، ص 241، **همع الهوامع** ، مصدر سابق ، الجزء الثالث ، ص 253 .

[3] انظر : ابن عصفور ، **المقرّب** ، مصدر سابق ، ص 188 ـ ص 189 .

ويلحظ من ذلك أنّ كل مستثنى كان من جنس ما قبله ـ ويسمى الاستثناء المتصل ـ يعد جزءاً مما قبله ؛ فالواحد جزء من الاثنين ، والاثنان جزء من الخمسة ، ويعرف ذلك بتجزئة الوحدة المعجمية الأكبر ؛ فالاثنان مثلاً تتكون من : واحد + واحد ؛ ولذلك صحّ استثناء كل منها مما قبله ، ويحكم على كل المستثنيات بالنصب عدا المستثنى الأول يحكم عليه بحسب نوع الاستثناء . فإن كان الاستثناء تاماً موجباً حكم عليه بالنصب ، وإن كان تاماً منفياً حكم عليه بالنصب وجواز الإتباع .

وقد اختلف النحاة في تقدير المستثنى في ذلك ، يقول ابن هشام (761هـ) : " له عندي عشرة إلا أربعة إلا اثنين إلا واحداً . الجميع مستثنى من أصل العدد . وقال البصريون والكسائي : كل من الأعداد مستثنى مما يليه ، وهو الصحيح ؛ لأنّ الحمل على الأقرب متعين عند التردد ، وقيل المذهبان محتملان . وعلى هذا فالمقربة في المثال ثلاثة على القول الأول ، وسبعة على القول الثاني ، ومحتمل لهما على الثالث " [1].

وبصرف النظر عن تقدير المستثنى كما عُرض في النص السابق ، فالذي يجيز مثل هذا الأسلوب اللغوي النحوي في العربية العلاقة المعجمية التي تربط العناصر اللغوية (المستثنيات) بعضها مع بعض ؛ إذ يكون كل مستثنى جزءاً مما قبله ، ويمكن تمثيل هذه العلاقة المعجمية على النحو الآتي :

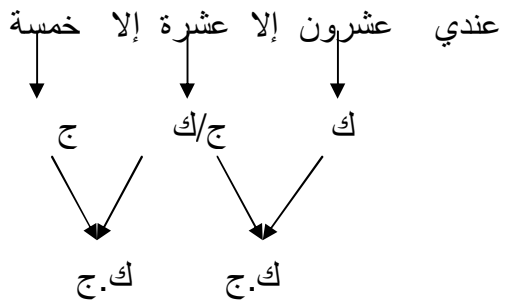

---

[1] ابن هشام ، **أوضح المسالك** ، مصدر سابق ، ص 198 ، ولمزيد بيان ، ينظر : **شرح الأشموني** ، مصدر سابق ، الجزء الثاني ، ص 255 ، **شرح التصريح على التوضيح** ، مصدر سابق ، الجزء الأول ، ص 358 ـ ص 359 ، **همع الهوامع** ، مصدر سابق ، الجزء الثالث ، ص 266 ـ ص 267 .

يبين التمثيل السابق أنّ العلاقة المعجمية بين المستثنيات السابقة علاقة الجزء بالكل ؛ فكل مستثنى يكون جزءاً مما قبله ، ويمكن النظر للعلاقة من زاوية أخرى بالتركيز على المستثنى منه ، فتكون العلاقة المعجمية بين العناصر اللغوية علاقة الكل بالجزء ؛ إذ يكون المستثنى منه كلاً للمستثنى ، أي أنّ كل عنصر يكون كلاً لما بعده .

ـ الحكم في المستثنى إذا تكررت (إلا) للتوكيد :

تبين لنا في مبحث الترادف أنّ إلا تكون زائدة للتوكيد إذا توسطت بين عنصرين لغويين يكون العنصر الثاني في التركيب مرادفاً للعنصر الأول ، ويحكم على العنصر الثاني بأنّه بدل مماثل للعنصر الأول ، ويجوز أن يكون منصوباً على الاستثناء .

ومن باب تكرار إلا للتوكيد توسطها بين عنصرين لغويين يكون الثاني جزءاً من العنصر الأول الذي يتقدّم إلا المكررة ، ويحكم على العنصر الثاني بأنّه بدل بعض من كل للعنصر الأول ، ويجوز أيضاً أن يكون منصوباً على الاستثناء ، وضابط ذلك أن يكون العنصر الثاني جزءاً حقيقياً ملموساً من العنصر الأول ، ويستدلّ على هذا بقول الأزهري (905هـ) : " ما أعجبني أحدٌ إلا زيداً إلا وجهه ، فزيد مستثنى من أحد فالأرجح في كونه تابعاً له ويجوز نصبه على الاستثناء ، ووجهه بدل من زيد بدل بعض من كل "[1] ، ويمكن تمثيل ذلك على النحو الآتي :

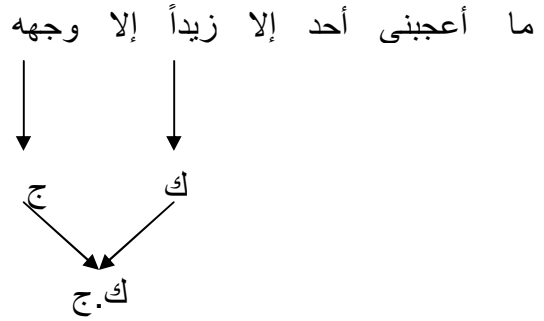

يظهر في التمثيل السابق أنّ العنصر الذي يلي إلا المكررة يكون جزءاً من العنصر الذي يتقدمها ، مما يعني أنّ العلاقة المعجمية بين العنصرين علاقة الجزء بالكل ، كما يتبين

---

[1] الأزهري ، **شرح التصريح على التوضيح** ، مصدر سابق ، الجزء الأول ، ص 356 .

أنّ العنصر الذي يتقدم إلا المكررة يكون كلاً للعنصر الذي يليها ، مما يعني وجود علاقة أخرى بين العنصرين هي علاقة الكل بالجزء .

وكذلك تكون إلا زائدة للتوكيد في توسطها بين عنصرين يكون الثاني شبيهاً بالجزء من العنصر الأول ؛ أي أن يكون الثاني جزءاً معنوياً من الأول . وحكم الثاني في ذلك أن يكون بدل اشتمال من الأول ، ويجوز فيه النصب على الاستثناء ، نحو : ما أعجبني أحدٌ إلا زيداً إلا علمه ؛ فالعلم ليس جزءاً حقيقياً من زيد ، لكنّه شبيه بالجزء كونه متعلقاً بزيد [1].

ـ الحكم في المؤكد بألفاظ الإحاطة والعموم :

يقصد بألفاظ الإحاطة والعموم كلّ وما في معناها كجميع وأجمع وعامة ، وقد تنبّه النحويون إلى العلاقة التي تجيز التوكيد بهذه الألفاظ بالنظر في معنى المؤكد ، ولكنّ آراء النحويين متباينة في ذلك ، فمنهم من أشار إلى شرط التوكيد بها دون التفصيل فيه ، ومنهم من زاد على ذلك بطرح الأمثلة ، وغيرها.

يقول الزجاجي (337هـ) : " وأمّا (كلّ) و(أجمع) فيؤكد بهما ما يتبعض "[2]. ويفهم من هذا الشرط أنّه يجب في المؤكد قبوله للتجزئة (التقسيم) ؛ ذلك أنّ هذه الألفاظ تشير إلى تمام المؤكد من حيث دلالته على الإحاطة والعموم ، بمعنى أنّها تشير إلى كل العناصر التي يتألف منها المؤكد ، كما أنّه لم يشترط في المؤكد أن يكون جمعاً أو مفرداً ؛ لأنّ الأسماء المفردة قد تكون قابلة للتجزئة.

ويفسر الزمخشري (538هـ) ذلك بقوله : " ومتى أكدت بكل و أجمع غير جمع فلا مذهب لصحته حتى تقصد أجزاءه ، كقولك : قرأت الكتاب و سرت النهار كلّه ، وتبحرت الأرض وسرت الليلة كلّها جمعاء "[3] . فهو ينفي صحة التوكيد بألفاظ الإحاطة للمفرد إذا

---

[1] انظر : المصدر ذاته ، الجزء الأول ، ص 356 .

[2] الزجاجي ، **الجمل في النحو** ، مصدر سابق ، ص 21 .

[3] انظر : الزمخشري ، **المفصّل في صنعة الإعراب** ، مصدر سابق ، ص 147 .

لم تقصد الأجزاء التي يتألف منها ؛ لذلك كان الغالب في مؤكد هذا الألفاظ أن يكون جمعاً ؛ لأنّ الجمع في نظر الكثير من أبناء اللغة يتألف من مجموعة من العناصر ، وهذا لا يفهم من المفرد ؛ إلا أنّ الزمخشري أدرك أنّ في المفرد أجزاء يصح توكيدها بهذه الألفاظ ؛ فالكتاب وإن كان مفرداً فهو قابل للتجزئة ؛ إذ يتكون من مقدمة و فصول و مباحث و صفحات ، ويجوز أن نقول : قرأت مقدمة الكتاب كلّها ؛ فالمقدمة تتكون من فقرات وجمل وكلمات ، وما دام المؤكد قابلاً للتجزئة يصح توكيده بكلّ وما في معناها .

ويوضح كلام الزمخشري السابق ابن يعيش (643هـ) ؛ إذ يقول : وكلّ و أجمع فمعناهما الإحاطة والعموم فلا يؤكد بهما إلا ما يتبعض ويتجزأ ، .. وتقول جاءني القوم كلّهم أجمعون فتفيد بذلك استيفاء عدّة القوم ، ولو قلت جاءني زيد كلّه أو أجمع لم يجز لأنّ زيداً ليس ممّا يتجزأ ويتبعض ، فإن أردت أنّه جاء سالم الأعضاء والأجزاء جاز ، وتقول : أكلت الرغيف كلّه ؛ لأنّ الرغيف مما يتجزأ فيجوز أن يكون أكل الأكثر منه "[1].

وعليه يعد التبعيض ضابطاً لصحة تجزئة المؤكد إلى وحدات لغوية أصغر يشكّل تجمعها الوحدة اللغوية الأكبر (الكل) ؛ فالوحدة اللغوية (القوم) تشير إلى وجود وحدات أصغر يشكل تجمعها مع بعضها وحدة لغوية أكبر وهي المؤكد في مثل هذا التركيب ؛ فكل جمع يشير إلى عدة عناصر تدخل في إعطاء هذا المعنى اللغوي ؛ لذلك صح توكيد مثل هذا اللفظ بألفاظ الإحاطة والعموم . وأمّا المفرد فقد يكون قابلاً للتجزئة ، وقد لا يكون قابلاً للتجزئة ؛ ولذلك فالمفرد القابل التجزئة يصح توكيده بكل وما في معناها ، نحو : الكتاب ، و القصّة وغير ذلك ، وما لا يكون قابلاً للتجزئة يصح توكيده بألفاظ الإحاطة شريطة أن تقصد الأجزاء المكونة لذلك المفرد ، نحو : زيد ؛ فإنّه غير قابل لتجزئة أعضائه ، ولكن

---

[1] انظر : ابن يعيش ، **شرح المفصّل** ، مصدر سابق ، الجزء الثالث ، ص 40 ، ولمزيد بيان ، ينظر : ابن عصفور ، **المقرّب** ، مصدر سابق ، ص 263 ، ابن هشام ، **شرح قطر الندى** ، مصدر سابق ، ص 414 ، **أوضح المسالك** ، مصدر سابق ، ص 309 ـ ص 310 ، ابن عقيل ، **شرح ابن عقيل** ، مصدر سابق ، الجزء الثاني ، ص 208 ، الأشموني ، **شرح الأشموني** ، مصدر سابق ، الجزء الثالث ، ص 137 ـ ص 138 ، الأزهري ، **شرح التصريح على التوضيح** ، مصدر سابق ، الجزء الثاني ، ص 122 ، السيوطي ، **همع الهوامع** ، مصدر سابق ، الجزء الخامس ، ص 199 .

يصح توكيده بلفظ الإحاطة في الدلالة على جميع الأجزاء التي يتكون منها ، ويمكن تمثيل العلاقة المعجمية بين العنصرين (المؤكد والتوكيد) على النحو الآتي :

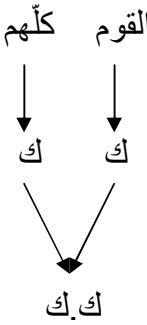

يبين التمثيل السابق أنّ العلاقة المعجمية بين المؤكد والتوكيد علاقة الكل بالكل ، فكل من العنصرين كلّ للآخر ، والفائدة من العنصر الثاني إزالة الإبهام واللبس عن الكلام .

ويجيز ابن عصفور(669هـ) توكيد المفرد بالنظر إلى عامله ، وصحة قبول هذا العامل للتجزئة ؛ فالمفرد إن لم يكن قابلاً للتجزئة بنفسه ، فقد يكون قابلاً للتجزئة بعامله ، نحو : رأيت زيداً كلّه ؛ فالرؤية يمكن أن تكون لأحد أعضاء زيد ؛ ولذلك يعد زيد قابلاً للتجزئة ؛ لأن العامل يجيز مثل هذا المعنى . ومثل ذلك لو قلنا : ضربت زيداً كلّه ؛ فالضرب قد يكون لأحد أعضاء زيد ، كاليد أو الرأس أو غير ذلك . ولا يجوز أن نقول : جاء زيد كلّه ؛ لأن العامل في زيد يمنع صحة تجزئته ، إذ لا يجوز المجيء لعضو من أعضاء زيد منفرداً[1].

ـ العلاقة بين البدل والمبدل منه إذا كان بعضاً من كل :

---

[1] انظر : ابن عصفور ، **المقرّب** ، مصدر سابق ، ص 263 ، **ومثل هذا التوجيه يرد في المصادر الآتية** : ابن هشام ، **شرح قطر الندى** ، مصدر سابق ، ص 414 ـ ص 415 ، **أوضح المسالك** ، مصدر سابق ، ص 309 ـ 310 ، الأزهري ، **شرح التصريح على التوضيح** ، مصدر سابق ، الجزء الثاني ، ص 122 ، السيوطي ، **همع الهوامع** ، مصدر سابق ، الجزء الخامس ، ص 199 ، (وأمّا ابن عقيل في شرحه فيبدو أنّه لم يجز توكيد المفرد لا بالنظر في ذاته ، ولا بعامله ، انظر : **شرح ابن عقيل** ، مصدر سابق ، الجزء الثاني ، ص 208). **ويفسر عباس حسن هذه المسألة كما فسّرها ابن عصفور ، من حيث صحة توكيد المفرد بكل ، إذا كان العامل قابلاً للتجزئة** ، انظر : عباس حسن ، **النحو الوافي** ، مرجع سابق ، الجزء الثالث ، ص510 .

يتعلق هذا الحكم بالنظر في العلاقة المعنوية التي تجمع بين البدل والمبدل منه في صحة تسمية هذا النوع من البدل بهذا الاسم ؛ فالتسمية في هذا النوع تشير إلى وجود وحدتين معجميتين تكون إحداهما جزءاً من الأخرى ، كما أنّ هذا المصطلح (بعض من كل) يشير إلى أنّ العنصر اللغوي الثاني وهو البدل يكون جزءاً من العنصر اللغوي الأول وهو المبدل منه ، فالبعض يشير إلى البدل ، والكل يشير إلى المبدل منه . وقد تنبّه معظم النحويين للعلاقة بين البدل والمبدل منه إذا كان البدل بدل بعض من كل .

ويستدلّ على ذلك بقول الزجاجي (337هـ) : " فأمّا بدل البعض من الكل ، فقولك : قبضت المال نصفه ، و لقيت أصحابك أكثرهم ، و أكلت الرغيف ثُلُثه ، **فالثاني بدل من الأول وهو بعضه** ؛ وإنّما أبدل منه للبيان ، ونظيره قول الله عز وجل : **(وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا)**[1] ، فمن في موضع خفض على البدل من الناس ؛ لأنّ فرض الحجّ إنّما يلزم المستطيعين من الناس "[2].

ويلحظ كذلك أنّ العنصر الثاني (البدل) يكون مخالفاً للعنصر الأول (المبدل منه) في اللفظ والمعنى ، لكنّه يعد جزءاً منه ؛ لذلك يطلق الجرجاني (471هـ) على هذا النوع من البدل مسمّى **بدل اللفظ والمعنى** ، ويعرف البدل بصحة إسقاط المبدل منه ؛ لأنّ البدل هو المقصود بالحكم ، نحو : ضُرب زيدٌ رأسُه ؛ فالضرب غير واقع على جميع أعضاء زيد ، بل على أحد أجزائه وهو الرأس منه ؛ لأنّ الفعل في الأصل واقع على هذا الجزء من زيد ، وأصل التركيب : ضُرب رأسُ زيدٍ[3].

---

(1) **آل عمران** ، من الآية 97

(2) الزجاجي ، **الجمل في النحو** ، مصدر سابق ، ص 25 ، **ولمزيد بيان ، انظر** : الجرجاني ، **المقتصد في شرح الإيضاح** ، مصدر سابق ، المجلد الثاني ، ص 932 ـ ص 933 ، ابن يعيش ، **شرح المفصّل** ، مصدر سابق ، الجزء الثالث ، ص 64 ، ابن عصفور ، **المقرّب** ، مصدر سابق ، ص 267 ، ابن هشام ، **شرح قطر الندى** ، مصدر سابق ، ص 440 ، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** ، مصدر سابق ، ص 330 ، الأشموني ، **شرح الأشموني** ، مصدر سابق ، الجزء الثالث ، ص 229 ، الأزهري ، **شرح التصريح على التوضيح** ، مصدر سابق ، الجزء الثاني ، ص 156 ، السيوطي ، **همع الهوامع** ، مصدر سابق ، الجزء الخامس ، ص 212 ـ ص 213 .

(3) انظر : الجرجاني ، **المقتصد في شرح الإيضاح** ، مصدر سابق ، المجلد الثاني ، ص 932 ـ ص 933 ، (وأمّا صاحب المفصّل فقد اكتفى بذكر المصطلح والتمثيل عليه ، انظر : الزمخشري ، **المفصّل في صنعة الإعراب**

وفي ضوء ذلك يجب أن يكون العنصر الثاني معجمياً جزءاً من الأول ؛ ولذلك وجب ارتباطه بضمير يكون عائداً على العنصر الأول ، وقد يحذف العائد التركيبي للعلم به ، نحو : ضربت زيداً اليد أو الرأس ؛ كون اليد والرأس جزءاً معلوماً من صاحبه[1] ، ويمكن تمثيل العلاقة المعجمية بين العنصرين على النحو الآتي :

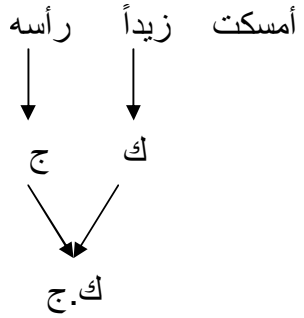

يبين التمثيل السابق أنّ العلاقة المعجمية بين العنصرين علاقة الجزء بالكل ، ويمكن النظر بالمبدل منه وعلاقته بالبدل فتكون العلاقة بينهما هي علاقة الكل بالجزء[2] .

ـ العلاقة بين المتعاطفين بـ حتّى :

يضبط هذا الحكم بالنظر في العلاقة المعجمية بين المتعاطفين ؛ إذ يكون العنصر اللغوي الثاني (المعطوف) من جنس العنصر اللغوي الأول (المعطوف عليه) من جهة ، وجزءاً منه من جهة ثانية ، وحتّى تشرك الثاني بما وقع على الأول .

وقد تنبّه النحويون للعلاقة المعجمية بين المتعاطفين بـ حتّى ؛ إذ يقول الجرجاني (471هـ) : " أنّ حتّى تفارق سائر حروف العطف في أنّ ما بعدها مجانساً لما قبلها ، فلا

، مصدر سابق ، ص 155 ، وكذلك بالنسبة لابن عقيل ، انظر : **شرح ابن عقيل** ، مصدر سابق ، الجزء الثاني ، ص 249) ، (**وأمّا ابن هشام فيجيز أن يكون البدل أقل من المبدل منه أو مساوياً له أو أكثر منه** ، انظر : ابن هشام ، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** ، مصدر سابق ، ص 330 ، وكذلك بالنسبة لكل من الأشموني والأزهري ، انظر : **شرح الأشموني** ، مصدر سابق ، الجزء الثالث ، ص 229 ، **شرح التصريح على التوضيح** ، مصدر سابق ، الجزء الثاني ، ص 156)

[1] انظر : ابن يعيش ، **شرح المفصّل** ، مصدر سابق ، الجزء الثالث ، ص 64 .

[2] **يوافق المحدثون رأي النحاة في كون بدل بعض من كل جزءاً حقيقياً من المبدل منه ، سواء أكان أكبر منه ، أو مساوياً له ، أو أقلّ منه** ، انظر : عباس حسن ، **النحو الوافي** ، مرجع سابق ، الجزء الثالث ، ص667 ، و أمين السيد ، **في علم النحو** ، مرجع سابق ، الجزء الثاني ، ص112 ، وغيرهما .

يجوز أن تقول : ضربت القوم حتّى حماراً ، كما تقول : ضربت القوم وحماراً ، أو ثمّ حماراً ؛ وذاك أنّ حتّى تتضمن معنى الغاية ، فلا تعرى منها في العطف أيضاً . والغرض فيها أن تدلّ على أنّ المذكور بعدها انتهى إليه الفعل أيضاً ، وأنّه لم يخرج من جملة ما تقدم ذكره ، وإذا قلت : جاءني القوم حتّى حمارٌ كنت قد ذكرت ما لم يدخل في جملة القوم ؛ إذ لفظ القوم لا يقع على الحمار ، ولا يشتمل عليه كما يشتمل على زيد فتقول : ضربت القوم حتّى زيداً ، ليعلم أنّه داخل في الضرب الذي وقع على القوم ولم يخرج منهم ، والحمار معلوم خروجه من القوم "[1].

ويلحظ من ذلك أنّ حتى العاطفة تتوسط بين عنصرين لغويين يكون الثاني جزءاً من الأول ؛ ولذلك وجب أن يكون الثاني من جنس الأول ؛ إذ لا يمكن أن يكون الشيء جزءاً مما ليس من جنسه ، وهذا ما يميز حتى عن بقية حروف العطف ؛ إذ تتفق مع بعض حروف العطف كالواو والفاء وثمّ في المعنى الوظيفي من حيث إشراك الثاني مع الأول في الحكم ، وتفارقها في المعنى المعجمي من حيث كان الثاني جزءاً من الأول .

وقد نبّه بعض النحويين إلى العلاقة المعجمية بين المتعاطفين بـ حتّى في كون الثاني جزءاً من الأول؛ إذ يقول الزمخشري (538هـ) : " و (حتّى) الواجب فيها أن يكون ما يعطف بها جزءاً من المعطوف عليه إمّا أفضله ، كقولك : مات الناس حتّى الأنبياء ، أو دونه ، كقولك : قدم الحاجّ حتى المشاة "[2].

---

[1] الجرجاني ، **المقتصد في شرح الإيضاح** ، مصدر سابق ، المجلد الثاني ، ص 956 ـ ص 957 .

[2] الزمخشري ، **المفصّل في صنعة الإعراب** ، مصدر سابق ، ص 390 ـ ص 391 ، ولمزيد بيان ، ينظر : ابن يعيش ، **شرح المفصّل** ، مصدر سابق ، الجزء الثامن ، ص 96 ـ ص 97 ، ابن عصفور ، **المقرّب** ، مصدر سابق ، ص 252 ، ابن هشام ، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** ، مصدر سابق ، ص 319 ، ابن عقيل ، **شرح ابن عقيل** ، مصدر سابق ، الجزء الثاني ، ص 229 ، الأشموني ، **شرح الأشموني** ، مصدر سابق ، الجزء الثالث ، ص 177 ، الأزهري ، **شرح التصريح على التوضيح** ، مصدر سابق ، الجزء الثاني ، ص 141 ، السيوطي ، **همع الهوامع** ، مصدر سابق ، الجزء الخامس ، ص 258 ـ ص 259 .

وعدم إشارة الزمخشري إلى أن يكون الثاني من جنس الأول يدل على إدراكه بأنّ الشيء إذا كان جزءاً من شيء آخر فهو في الحقيقة من جنسه ؛ ولذلك لم يشر إلى ذلك ، وأهتمّ بأنّ يكون الثاني جزءاً من الأول .

وأمّا اشتراطه بأن يكون الثاني أفضل من الأول أو أدنى منه ، فيعني بهما التعظيم أو التحقير ، ويفهم هذا من خلال نص ابن يعيش (643هـ) ، الذي يفسر فيه نص الزمخشري السابق ، ذاكراً ثلاثة شروط للعطف بـ حتّى : " (أحدها) أن يكون ما بعدها من جنس ما قبلها (وأن) يكون جزءاً له (وأن) يكون فيه تحقير أو تعظيم وذلك نحو : قدم الحاج حتّى المشاة فهذا تحقير ، ومات الناس حتّى الأنبياء وهذا تعظيم ؛ ولذلك قال إمّا أفضله أو دونه ، ولو قلت : قدم الحاج حتّى الحمار لم يجز ؛ لأنّه ليس من جنس المطوف عليه ، وكذلك لو قلت : قدم زيد حتّى عمرو لم يجز ؛ لأنّ الثاني وإن كان من جنس الأول فليس بعضاً له ، وكذلك لو قلت : رأيت القوم حتّى زيداً وكان زيد غير معروف بحقارة أو عظم لم يجز أيضاً وإن كان بعضاً له "[1].

وعليه يعد الشرطان الأول والثاني في نص ابن يعيش السابق ضابطين معجميين ، ويعد الشرط الثالث شرطاً مقامياً من حيث كان الثاني أعظم أو أحقر من الأول ، ويكفي في ضبط العلاقة بين العنصرين أن يكون الثاني من جنس الأول ، وجزءاً له .

ويرى كذلك أنّ العطف بـ حتّى لا يتحقق إلا في حالة النصب ؛ وذلك لأنّ الرفع قد يوهم أنّ حتى حرف ابتداء وما بعدها مبتدأ محذوف الخبر ، كما أنّ الجر قد يوهم فيها الغاية ، كقوله تعالى : (**حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ**)[2] ؛ وذلك لأنّ الغرض من العطف إدخال الثاني في حكم الأول وإشراكه في إعرابه إذا كان المعطوف غير المعطوف عليه ، وإذا كان الثاني جزءاً من الأول فهو داخل في حكمه ؛ لأنّ اللفظ يتناول الجميع من غير حرف

---

[1] ابن يعيش ، **شرح المفصّل** ، مصدر سابق ، الجزء الثامن ، ص 96 .

[2] **القدر** ، من الآية 5 .

إشراك ، نحو : ضربت القوم ؛ فلفظ القوم يشمل كل عاقل ، ولا فائدة في العطف سوى إرادة التفخيم أو التحقير ويحصل ذلك بالخفض على الغاية[1].

وكل هذا لا يمنع أن تكون حتّى عاطفة ما دامت تفيد إشراك الثاني مع الأول في الحكم ، وما يتوهم على الجر أرى أن يحمل على العطف إذا وجد إشراك بين العنصرين ، نحو : مررت بالقوم حتّى زيدٍ ؛ وذلك أنّ حتى في العطف تقتضي التدريج بين المتعاطفين ، فالمرور كان بالقوم وصولاً إلى زيد . وأمّا أن يلغي اللفظ فائدة العطف كما مثّل بـ ضربت القوم ، فهناك عوامل تحتاج إلى وجود حرف العطف لإتمام المعنى ، نحو : قاتلت القوم حتّى زيداً .

ويرى ابن هشام (761هـ) أنّ التدريج يقتضي انقضاء العنصر الأول في الوصول إلى العنصر الثاني الذي يكون جزءاً حقيقياً من الأول ، نحو : أكلت السمكة حتّى رأسها ، وقد يكون جزءاً بالتقدير كقول الشاعر :

ألقى الصحيفة كي يخفّف رحله والزاد حتّى نعله ألقاها[2]

فقد عطف النعل على الصّحيفة وليس جزءاً حقيقياً منها ، ولكنّه كالجزء بالتقدير ؛ لأنّ المعنى : ألقى ما يثقله والنعل داخل في ذلك[3].

ويضيف ابن هشام أنّ المعطوف بـ حتّى قد يكون شبيهاً بالجزء من المعطوف عليه ، نحو : أعجبتني الجارية حتّى كلامها ، ويضبط ذلك بصحة الاستثناء . والفرق بين ما كان جزءاً من المعطوف عليه ، وما لم يكن جزءاً ، أنّ الجزء يكون أمراً محسوساً يمكن أن

---

(1) انظر : ابن يعيش ، **شرح المفصّل** ، مصدر سابق ، الجزء الثامن ، ص 96 - ص 97 .

(2) البيت لأبي مروان النحوي ، انظر : ابن هشام ، **شرح قطر الندى** ، مصدر سابق ، ص 431 ، الأشموني ، **شرح الأشموني** ، مصدر سابق ، الجزء الثالث ، ص 177 ، الأزهري ، **شرح التصريح على التوضيح** ، مصدر سابق ، الجزء الثاني ، ص141.

(3) انظر : ابن هشام ، **شرح قطر الندى** ، مصدر سابق ، ص 431 - ص 432 ، ولمزيد بيان ، ينظر : **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** ، مصدر سابق ، ص 319 ، الأشموني ، **شرح الأشموني** ، مصدر سابق ، الجزء الثالث ، ص 177 - ص 178 .

يفصل من كله ، وشبه الجزء يكون أمراً معنوياً يشتمل عليه صاحبه ولا يمكن أن يفصل عنه ؛ فالكلام أمر معنوي لا يصح استئصاله من صاحبه بلغة الطب ، وعكس ذلك اليد أو الرأس ؛ إذ يمكن فصلهما من صاحبهما ؛ ولذلك فالجزء قد يكون حقيقياً أو معنوياً[1] .

ويرى الأشموني (900هـ) أنّ العطف بـ حتّى يوجب كون المعطوف مفرداً لا جملة ؛ وذلك لأنّه جزء أو كالجزء من المعطوف عليه ، وهذا لا يصح إلا في المفردات[2] ، ويمكن تمثيل العلاقة بين المتعاطفين بـ حتى على النحو الآتي :

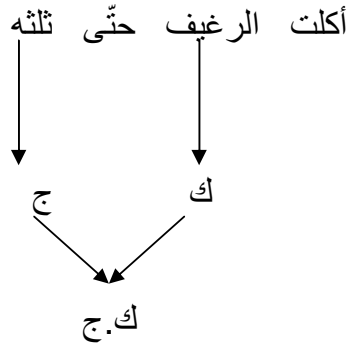

يبين هذا التمثيل أنّ العلاقة المعجمية بين العنصرين (المعطوف والمعطوف عليه) علاقة الجزء بالكل ؛ فيكون المعطوف جزءاً من المعطوف عليه ، ويمكن النظر في العلاقة بالتركيز على المعطوف عليه فتكون العلاقة بين العنصرين علاقة الكل بالجزء .

ويرى عباس حسن أنّ البعض الحقيقي ، إمّا أن يكون جزءاً حقيقياً من الكل بحيث لا يوجد الكل بغيره ، نحو : علاج الطبيب الجسم حتّى الإصبع ، وإمّا أن يكون فرداً في مجموع ، نحو : خرج الجيش حتّى القائد[3].

ـ العلاقة بين المتضايفين إذا كانت الإضافة على معنى (من) :

---

[1] انظر : ابن هشام ، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** ، مصدر سابق ، ص 320 ، ومثل هذا الحكم يرد عند خالد الأزهري ، انظر : **شرح التصريح على التوضيح** ، مصدر سابق ، الجزء الثاني ، ص 141 .

[2] انظر : الأشموني ، **شرح الأشموني** ، مصدر سابق ، الجزء الثالث ، ص 180 .

[3] انظر : عباس حسن ، **النحو الوافي** ، مرجع سابق ، الجزء الثالث ، ص 581 ، وهو بهذا الوصف يؤكد ما جاء في مصادر النحو التراثي ؛ إذ يكون المعطوف بـ حتّى جزءاً من المعطوف عليه ، وقارنه بما ورد عند الغلاييني ، انظر : **جامع الدروس العربية** ، مرجع سابق ، الجزء الثالث ، ص247 .

يوجّه هذا الحكم بالنظر في العلاقة المعنوية التي تربط بين المضاف والمضاف إليه ؛ إذ يكون العنصر اللغوي الأول (المضاف) جزءاً من العنصر اللغوي الثاني لا(المضاف إليه) .

ويبدو هذا في قول ابن هشام (761هـ) : " والمقدّرة بمن ضابطها : أن يكون المضاف إليه كلاًّ للمضاف ، وصالحاً للأخبار به عنه ، نحو قولك : هذا خاتمُ حديدٍ ، ألا ترى أنّ الحديد كل ، والخاتم جزء منه ، وأنّه يجوز أن يقال : الخاتمُ حديدٌ ، فيُخبر بالحديد عن الخاتم "[1].

وعليه تضبط الإضافة المعنوية بمعنى من بوجود وحدتين معجميتين تكون إحداها جزءاً من الأخرى ، فالعنصر الأول جزء من الثاني في نظر بعض النحويين كما فُهم من النص السابق ؛ فالخاتم يعد جزءاً من الحديد ؛ من حيث كان مصنوعاً منه ، وقد يصنع من الحديد أشياء كثيرة غير الخاتم . والخاتم منطقياً ليس جزءاً حقيقياً من الحديد ؛ لأنّه غير داخل في مكونات الحديد ، ولكن لمّا كان مصنوعاً من الحديد فهو بعض الحديد ؛ ولذلك جاز أن يكون جزءاً منه ؛ ولذلك يعدّ الحديد الوحدة المعجمية الكليّة التي يأخذ منها وحدات جزئية أصغر كان الخاتم من بينها . ومثل ذلك : سوار فضة ، وجبة صوف ، وقلم رصاص ، وغير ذلك ؛ ولذلك يصح أن نقول : السوار بعض الفضة ، والجبة بعض الصوف ، والقلم بعض الرصاص ؛ لوجود وحدات معجمية أخرى تأخذ من الفضة والصوف والرصاص ، ويمكن تمثيل هذه العلاقة المعجمية بين العنصرين على النحو الآتي :

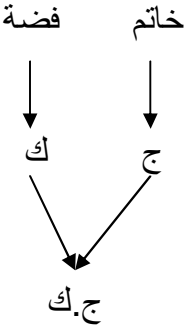

---

[1] ابن هشام ، **شرح شذور الذهب** ، مصدر سابق ، ص 310 ، وللتوسع في ذلك ، انظر : **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** ، مصدر سابق ، ص 236 ، **شرح قطر الندى** ، مصدر سابق ، ص 356 ـ ص 357 ، الأشموني ، **شرح الأشموني** ، مصدر سابق ، الجزء الثاني ، ص 442 ، الأزهري ، **شرح التصريح على التوضيح** ، مصدر سابق ، الجزء الثاني ، ص 25 ، السيوطي ، **همع الهوامع** ، الجزء الرابع ، مصدر سابق ، ص 266 .

ـ حكم إضافة أفعل التفضيل :

يضبط هذا بالنظر في العلاقة بين عناصر التفضيل ؛ إذ يكون أفعل التفضيل مضافاً إلى المفضّل عليه ، وهذا نوع من الإضافة المعنوية التي يكتسب فيها المضاف التعريف أو التخصيص من المضاف إليه ، ويشترط في هذا النوع من الإضافة كما سيأتي أن يكون العنصر الأول (المفضّل) داخلاً في جملة العنصر الثالث (المفضّل عليه) ، أي أن يكون جزءاً من مجموع العنصر الثالث ، كما أنّ العنصر الثالث يتضمن الدلالة على الأول .

وقد تنبّه معظم النحويين للعلاقة بين أفعل التفضيل وما تضاف إليه ؛ إذ يقول المبرّد (285هـ) : " ولا يضاف (أفعل) إلى شيء إلا وهو بعضه ؛ كقولك : الخليفة أفضل بني هاشم . ولو قلت : الخليفة أفضل بني تميم كان محالاً ؛ لأنّه ليس منهم ، وكذلك : هذا خير ثوبٍ في الثياب إذا عنيت ثوباً ، وهذا خيرٌ منك ثوباً إذا عنيت رجلاً ، وكذلك تقول : الخليفة أفضل من بني تميم ؛ لأنّ (مِن) دخلت للتفضيل ، وأخرجتهم من الإضافة فهذا وَجْهُ ذا . ولو قلت : ما أنت بأحسن وجهاً منّي ، ولا أفره عبداً كان جيداً ، فإن قصدت قصد الوجه بعينه قلت : هذا أحسن وجهٍ رأيته ، إنّما تعني الوجوه إذا ميزّت وجهاً وجهاً . فعلى هذه الأصول فقس ما ورد عليك من هذا إن شاء الله "[1].

ويلحظ ممّا سبق منع المبرّد لإضافة أفعل في قوله : الخليفة أفضل بني تميم ؛ لأنّه يرى أنّ الخليفة ليس من بني تميم ، والصواب إجازة ذلك قياساً على المثال السابق في قوله : الخليفة أفضل بني هاشم ؛ فالعنصر الأول في المثالين من جنس العنصر الثالث ، وداخل في جملته ، كما أنّ التركيب مقبول نحوياً ودلالياً .

ويضبط جواز إضافة أفعل التفضيل قول الجرجاني (471هـ) : " وبعد فيجب أن تعلم أنّك إذا قلت : زيد أفضل القوم ..... وأنت تجعله واحداً منهم البتّة فإنّه يشبه قولك : زيد أفضل من القوم ، من وجه ويفارقه من آخر ، أمّا وجه المفارقة فهو أنّك إذا قلت : زيد

---

[1] المبرّد : **المقتضب** ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، الجزء الثالث ، عالم الكتب ـ بيروت ، 1963 ، الجزء الثالث ، ص 38 .

أفضل من القوم ، لم يكن زيد من جملتهم ، بدلالة أنّك تقول : الإنسان أفضل من الحمير ، وإذا قلت : زيد أفضل القوم ، وجب أن يكون داخلاً فيهم حتّى لو قلت : جاءني القوم ، عُرف أنّ زيداً قد جاء ، ولا يجوز أن تقول : الإنسان أفضل الحمير ؛ لأنّه لا يكون منها ولا يكون لفظ الحمير مشتملاً على الإنسان . ويجوز أن تقول : الإنسان أفضل الخلائق ؛ لأنّ الخلائق تشمل الجميع . وأمّا وجه مشابهته فهو أنّك إذا قلت : زيد أفضل القوم ، فالخبرية التي هي أصل التنكير موجودة ، كما تجدها مع من "[1].

ويلحظ في ذلك أنّ العنصر اللغوي الأول (المفضّل) يكون من جملة العنصر الثالث (المفضّل عليه) من جهة ، ومن جنسه من جهة ثانية ، وهذا يجيز إضافة أفعل التفضيل لما بعده ، وكل من العنصرين اشتركا في صفة المفاضلة إلا أنّ العنصر الأول زاد على الثالث في هذه الصفة . وأمّا دخول من للتفضيل فيلغي الضوابط السابقة الذكر ؛ لأنّ دخولها يعني أنّ العنصر الأول يستحوذ على صفة المفاضلة دون العنصر الثاني ، كما أنّها تخرج الأول من جملة الثاني ؛ ولذلك يجوز القول : زيد أفضل من الطيور ، ولا يجوز القول : زيد أفضل الطيور ؛ لأنّه ليس من جنس الطيور ، ولا يمكن أن يكون بعضاً لها[2] .

ويرى ابن يعيش (643هـ) أنّ إضافة أفعل التفضيل إلى المفرد النكرة جائزة ؛ لأنّ القصد في المفرد النكرة الدلالة على الكل من هذا النوع ، وأنّ استخدام هذا المفرد النكرة لغرض التخفف فقط ، نحو : زيد أفضل رجلٍ ؛ فلفظة رجل مفرد نكرة دالّة على الكل من هذا الجنس ؛ ولذلك جاز إضافة أفعل إليه[3] ، ويمكن تمثيل العلاقة المعجمية لما سبق على النحو الآتي :

---

[1] انظر : الجرجاني ، **المقتصد في شرح الإيضاح** ، مصدر سابق ، المجلد الثاني ، ص 884 - ص 886 ، ولمزيد بيان ، انظر : الزمخشري ، **المفصّل** ، مصدر سابق ، ص 125 - ص 126 ، ابن يعيش ، **شرح المفصّل** ، الجزء الثالث ، ص 4 - ص 8 ، وابن عصفور ، **المقرّب** ، مصدر سابق ، ص 233 - ص 234 ، ابن هشام ، **شرح قطر الندى** ، مصدر سابق ، ص 397 .

[2] **يرد مثل هذا التوجيه عند عباس حسن** ، انظر : **النحو الوافي** ، مرجع سابق ، الجزء الثالث ، ص5 .

[3] انظر : ابن يعيش : **شرح المفصّل** ، مصدر سابق ، الجزء الثالث ، ص 5 ، ومثل هذا الرأي يرد عند ابن عصفور ، انظر : **المقرّب** ، مصدر سابق ، ص 234 .

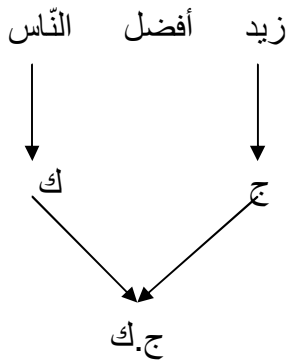

وعلى ضوء هذا التمثيل يمكن ضبط العلاقة المعجمية التي تجيز إضافة أفعل التفضيل من حيث كان المفضل جزءاً من المفضل عليه ، أو بالنظر في المفضل عليه من حيث كان كلاً للمضل ، أي إذا كان المفضل جزءاً من المفضل عليه ، أو إذا كان المفضل عليه كلاً للمفضل جاز إضافة أفعل التفضيل .

الفصل الرابع
في علاقة الاندراج وأثرها
في بناء القواعد النحوية

علاقة الانـــدراج

- علاقة الاندراج Hyponymy :

يطلق على هذه العلاقة في كتب علم الدلالة عدة تسميات ، أهمها : الاشتمال ، والتجانس ، والتضمن[1] . ويختلف الاندراج عن الترادف في أنّه تضمن من طرف واحد ، تكون (ص) مندرجة تحت (س) ، في حين تكون (س) أعلى في التقسيم التصنيفي أو التفريعي taxonomic ، مثل: (الجمل) الذي ينتمي إلى فصيلة أعلى هي (الحيوانات) ؛ لذلك معنى (الجمل) يشير ضمناً إلى معنى (حيوان) ؛ ذلك أنّ الجمل من جنس الحيوانات ، كما أنّ القرمزي مثلاً أحد الأنواع المندرجة تحت اللون الأحمر[2] .

واللفظ المتضمن في ذلك يطلق عليه اللفظ الأعم hyperonymy ، أو الكلمة الرئيسية head word ، أو الكلمة الغطاء cover word ، أو اللكسيم الأصلي archlexeme ، أو الكلمة المتضمنة superordinate word[3] ، ويمكن التمثيل لهذه العلاقة بالتصنيف الآتي :

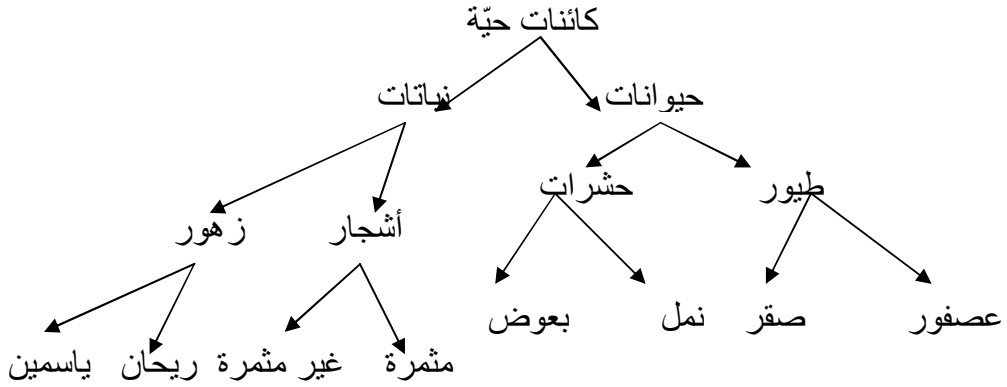

وعليه توصف علاقة الاندراج بوجود وحدة معجمية تكون جنساً عاماً ، يندرج تحته مجموعة من الأجناس التي تكوّن أنواعاً تتضمن الدلالة على ذلك الجنس ، فإذا كانت (أ)

---

(1) انظر مثلاً : أحمد مختار ، **علم الدلالة** ، مرجع سابق ، ص98 ، سعيد جبر ، **التقابلات الدلالية في العربية والإنجليزية : تحليل لغوي تقابلي** ، ط1 ، عالم الكتب الحديث - اربد - الأردن ، 2004 ، ص11 ، حسام البهنساوى ، **التوليد الدلالي** ، مرجع سابق ، ص 20.

(2) انظر : أحمد مختار ، **علم الدلالة** ، مرجع سابق ، ص99 ، سعيد جبر ، **التقابلات اللغوية** ، مرجع سابق ، هامش 11 ، حسام البهنساوى ، **التوليد الدلالي** ، مرجع سابق ، ص20 ،

James R. Hurford and Brendan Heasley , **Semantics: a course book** , p105.

Mohammed Farghal : **Vocabulary Development and Semantic Relations A coursebook**,p101.

(3) انظر : أحمد مختار ، **علم الدلالة** ، مرجع سابق ، ص99 .

جنساً عاماً ، تكون (ب) و (ج) أنواعاً تتضمن ذلك الجنس ، كحقل الحيوانات ، والنباتات ، وغيرها ، وعليه فالتضمن يكون من طرف واحد .

واختلف علماء اللغة حول أيّ اللفظين يندرج تحت الآخر،اللفظ الأعم ـ أي الأعلى في التقسيم التفريعي ـ أم اللفظ الأخص[1]. ويبدو لي أنّ اللفظ الأخص يتضمن اللفظ الأعم ؛ لأنّ الأعم يكون دالاً على عدّة أنواع ، وهذه علاقة لا تخصيص فيها ، في حين يكون الأخص متضمناً الأعم ، وهنا يبدو التخصيص واضحاً ، كما أنّ الأخص قد يصبح الأعم إذا اشتمل على مجموعة من الأنواع التي تتضمنه ، كما في التصنيف الآتي :

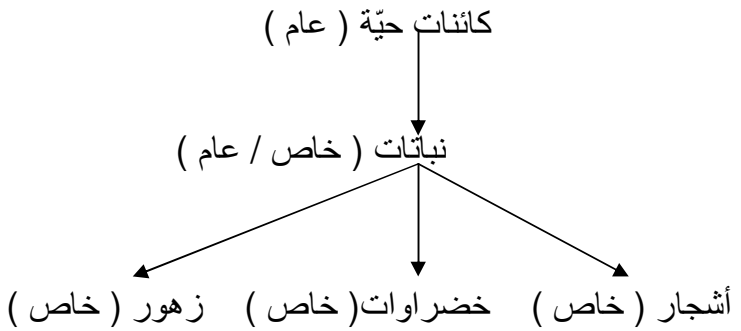

ويمكن التدرج بالتصنيف بالنظر في مدى مقبوليّة الخاص لذلك ، فمثلاً حقل النباتات يشتمل على الأشجار والخضروات والأزهار ، فالنباتات وحدة معجمية أعم تتضمن الوحدات المعجمية الأخص (الأشجار ، الخضراوات ، والأزهار) ، والوحدة المعجمية الأخص (الأشجار) تصبح وحدة معجمية أعم ؛ لاشتمالها على وحدات أخص منها في التصنيف ؛ إذ تشتمل على الأشجار المثمرة وغير المثمرة ، والأشجار المثمرة تصبح وحدة معجمية أخص؛ لاشتمالها على أنواع الشجر المثمر وهكذا ، وينطبق مثل هذا التصنيف على الحقول الأخرى .

---

[1] محصلة هذا الخلاف أنّ الأخذ بما صدق اللفظ يعني أن يكون اللفظ العام هو المتضمن ، ويكون الحيوان مثلاً متضمناً للإنسان وزيادة ، وإذا أخذنا بالمفهوم يكون اللفظ الخاص متضمناً للعام ، فيكون الإنسان متضمناً للحيوانية وزيادة . انظر : أحمد مختار ، **علم الدلالة** ، مرجع سابق ، هامش99.

ويتضح أثر هذه العلاقة في بناء التراكيب النحوية بوجود مجموعات متعددة من الجمل المقبولة نحوياً ، والتي تكون مرفوضة معنوياً ، نحو : (العصفور أشدّ الطيور افتراساً ، والعصفور أجمل الطيور تغريداً) ، يُحكم على الجملة الأولى بالصحة النحوية فقط ؛ ويرجع السبب في ذلك إلى مكوناتها المعجمية فالعصفور ينتمي إلى فصيلة الطيور ، ولكن ليست الطيور الجارحة ، ولو استبدلنا بلفظة (العصفور) لفظة (الصقر) مثلاً تكون الجملة مقبولة نحوياً ومعنوياً ، أو استبدلنا لفظة (افتراس) بلفظة (سرعة) ، أمّا الجملة الثانية فتجتمع فيها الصحة النحوية والمعنوية معاً.

أثر علاقة الاندراج في بناء القواعد النحوية

ـ أثر علاقة الاندراج في بناء القواعد النحوية :

وقفت الدراسة على مجموعة من القواعد في التراث النحوي العربي ، والتي يظهر فيها تنبّه النحاة لأثر علاقة الاندراج في صياغتها ، وهي :

ـ حكم نيابة الاسم للمصدر المحذوف :

تبين في مبحث الترادف صحة نيابة المصدر للمصدر المرادف له في الانتصاب على المفعول المطلق ، ويبدو أنّ هناك أسماء قد تشغل هذه الوظيفة أيضاً لوجود علاقة معنوية تربطها بالفعل.

ويستدلّ على هذا بقول سيبويه (180هـ) : " هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول ..... واعلم أنّ الفعل الذي لا يتعدى الفاعل يتعدى إلى اسم الحدثان الذي أُخذ منه ؛ لأنّه إنما يذكر ليدلّ على الحدث.....، وما يكون ضرباً منه . فمن ذلك : قعد القرفصاء ، واشتمل الصّمّاء ، ورجع القهقرى ، لأنّه ضرب من فعله الذي أخذ منه "[1].

فالقعود وحدة معجمية أعلى تتضمن القرفصاء وغيره ، وكذلك بالنسبة للاشتمال والرجوع ، ولذلك نصبت القرفصاء على المفعول المطلق وهي ليست مصدر ، بالرغم أنّ شرط النصب للمفعول المطلق أن يكون مصدراً مشتقاً من فعله أو مرادفاً له كما مرّ ، ولكن المعنى المعجمي للقرفصاء يجيز أن تحل محل المصدر ، فهي قعود في المعنى ، أي أنّ الذي يعرف معنى القرفصاء يدرك أنها تشير إلى وحدة معجمية أعلى هي القعود أو الجلوس ، وكذلك الصّمّاء والقهقرى فهي أنواع من الفعل الذي تشير إليه في التصنيف التفريعي الأعلى .

ويشير إلى ذلك الجرجاني (471هـ) بقوله : " أنّ القرفصاء وإن لم يكن من لفظ قعد فإنّه مجانس له في المعنى ، إذ هو نوع من القعود ، فإذا جاز أن تقول : قعد قعوداً ، فتعديه

---

[1] انظر: سيبويه ، **الكتاب** ، مصدر سابق ، الجزء الأول ، ص 34 ـ ص 35 .

إلى هذا الشائع الذي يتضمن القرفصاء وغيره فلأن يجوز تعديته إلى هذا الذي هو بعض منه أولى . وهذا حكم القهقرى والصّمّاء ، لأنّ القهقرى .... ضرب من الرجوع ، وكذلك الصّمّاء ضرب من الاشتمال .... ويقوي هذا أنّك تقول : قعدت نوعاً من القعود ، فيكون لفظ النوع منصوباً بالمصدرية ؛ لاشتمال القعود عليه بالمعنى "[1]. ويمكن تمثيل العلاقة المعجمية بين العنصرين على النحو الآتي :

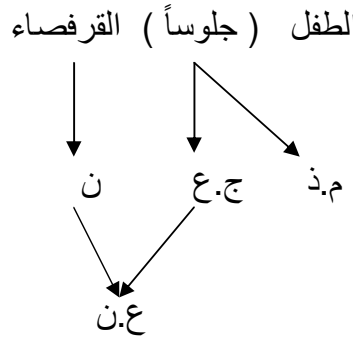

يبين التمثيل السابق أنّ العنصر الثاني (القرفصاء) أحد الأنواع التي تتضمن معنى المصدر المحذوف ، فالعلاقة المعجمية بين العنصرين علاقة الاندراج من حيث كان الثاني يتضمن معنى الأول .

وقد استقرّ مثل هذا الفهم عند النحاة المحدثين ، إذ يجيزون صحة نيابة الاسم غير المصدر في الانتصاب على المصدر ، إذا كان نوعاً للمصدر[2] .

---

[1] انظر : عبد القاهر الجرجاني ، **المقتصد في شرح الإيضاح** ، مصدر سابق ، ص 586 - 587 ، وللتوسع في ذلك ، ينظر : الزمخشري ، **المفصّل في صنعة الإعراب** ، مصدر سابق ، ص 62 ، ابن يعيش ، **شرح المفصّل** ، مصدر سابق ، الجزء الأول ، ص 112 ، ابن عصفور ، **المقرّب** ، مصدر سابق ، ص 162 ، ابن هشام ، **شرح شذور الذهب** ، مصدر سابق ، ص 216 ، **أوضح المسالك** ، مصدر سابق ، ص 174 ، **مغني اللبيب** ، مصدر سابق ، الجزء الثاني ، ص 620 ، الأشموني ، **شرح الأشموني** ، مصدر سابق ، الجزء الثاني ، ص 198 ، الأزهري ، **شرح التصريح على التوضيح** ، مصدر سابق ، الجزء الأول ، 328 ، السيوطي ، **همع الهوامع** ، مصدر سابق ، الجزء الثالث ، ص 101 .

[2] انظر: عباس حسن ، **النحو الوافي** ، مرجع سابق ، الجزء الثاني ، ص 217 ، مصطفى الغلاييني ، **جامع الدروس العربية** ، مرجع سابق ، الجزء الثالث ، ص32 ، أمين السيد ، **في علم النحو** ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص301 ، عبده الراجحي ، **التطبيق النحوي** ، مرجع سابق ، ص231 - 232 .

ـ الحكم في الحال إذا كانت مصدراً :

الأصل في الحال أن تكون وصفاً مشتقاً نحو : دخل زيد باسماً ، أو مبتسماً ... ، وقد أجاز بعض النحويين أن تكون الحال مصدراً ، نحو : قدمت إليك مشياً وركضاً ، ويفسر ذلك قول المبرّد (285هـ) : " ومن المصادر ما يقع في موضع الحال فيسدّ مسدّه ، فيكون حالاً ؛ لأنّه قد ناب عن اسم الفاعل ، وأغنى غناءه ، وذلك قولهم : ..... جئته مشياً ؛ لأنّ المعنى : جئته ماشياً فالتقدير : أمشي مشياً ، لأنّ المجيء على حالات ، والمصدر قد دلّ على فعله من تلك الحال ولو قلت : جئته إعطاءً لم يجز ؛ لأنّ الإعطاء ليس من المجيء ، ولكن جئته سعياً ، فهذا جيد ؛ لأنّ المجيء يكون سعياً . قال الله عزّ وجل : (**ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا**)[1] "[2].

ويشير الزمخشري (538هـ) إلى ذلك بقوله : " وذلك (قتلته صبراً) و(لقيته فجاءةً وعياناً وكفاحاً) ، و (كلمته مشافهةً) ، و **(أتيته ركضاً وعدواً ومشياً)** ، و (أخذت عنه سمعاً) أي : مصبوراً ومفاجئاً ومعياناً ، وكذلك البواقي . وليس عند سيبويه بقياس ، وأنكر : **(أتانا رجلةً وسرعةً) ، وأجازه المبرّد في كل ما دلّ عليه الفعل** "[3].

ويتبين أثر علاقة الاندراج في هذا الحكم بإجازة المبرّد لمجيء المصدر حالاً إن كان من مدلولات الفعل ، أي : إذا كان الحال نوعاً من مدلولات الفعل ، كما كانت القرفصاء نوعاً من الفعل وإن لم تكن مشتقة من لفظه في نيابتها عن المصدر .

ولتوضيح ذلك نحلل المثال السابق إلى مكوناته المعجميّة للتحقق من صحة هذا الحكم : فالإتيان وهو الفعل يعد الوحدة المعجمية الأعلى التي تتضمن وحدات معجمية أصغر تكون دالة على ذلك المعنى ؛ لأنّ الإتيان يحتمل أن يكون مشياً وركضاً وعدواً وحبياً وغير ذلك ، وكل هذه الوحدات المعجمية الأصغر تتضمن الإشارة إلى حدوث الإتيان أو المجيء أو

---

(1) **البقرة** ، من الآية 260 .

(2) انظر : المبرّد ، **المقتضب** ، مصدر سابق ، ص 234 ، ص 268 ـ ص 269 .

(3) الزمخشري ، **المفصل في صنعة الإعراب** ، مصدر سابق ، ص 97 .

القدوم ؛ ولذلك فالعلاقة بين الحال وعاملها في هذا السياق تشير إلى صحة مجيء الحال مصدراً ، إذا كانت الحال تتضمن الوحدة المعجمية الأعلى وهي العامل (الفعل) . ويمكن القياس على ذلك بحيث يكون هذه الحكم مطرداً ، نحو : ذهبت إلى السوق مشياً أو ركضاً أو عدواً ، ونحو ذلك.

وقد فسّر قول الزمخشري السابق ابن يعيش (643هـ) مبيّناً أنّ المبرّد أجاز وقوع المصدر حالاً إذا كان الفعل دالاً عليه ، وأنّه منصوب بفعل مقدّر يكون الحال من لفظه ، ويكون على ذلك من المصادر التي ليست من لفظ الفعل ، ولكن وروده نكرة يدل على ضعفه ؛ لأنّه لو كان مصدراً لجاز أن يقع معرفة[1].

وعلى هذا فإنّ مجيء المصدر حالاً وهو نكرة يوافق شرط الحال في كونها نكرة ، وأنها لا تأتي معرفة إلا بمسوغ كأن تكون من الألفاظ التي لها الصدارة في الكلام مما يؤكد ما ذهب إليه المبرد في جواز أن تكون الحال مصدراً. ويلحظ أيضاً أنّ الحال إذا كانت وصفاً مشتقاً فإنّها تشتمل على ضمير مقدّر يعود على صاحبها ، ويستغنى عن هذا الرابط المقدّر بالرابط المعجمي الذي يكون نوعاً من عامله في مجيء المصدر حالاً .

ويقول ابن هشام (761هـ) : " وقد جاءت مصادر أحوالاً بقلة في المعارف ، كجاء وحده .... ، وبكثرة في النكرات ، كطلع بغتةً ، وجاء ركضاً وذلك على التأويل بالوصف أي : مباغتاً وراكضاً . ومع كثرة ذلك فقال الجمهور لا ينقاس مطلقاً[2] . **وقاسه المبرّد فيما كان نوعاً من العامل ، فأجاز : جاء زيد سرعةً** "[3].

---

[1] انظر : ابن يعيش ، **شرح المفصل** ، مصدر سابق ، الجزء الأول ، ص 60 .

[2] **كثرة السماع يجيز القياس** ، انظر : أمين السيد ، **في علم النحو** ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص323 .

[3] انظر : ابن هشام ، **أوضح المسالك** ، مصدر سابق ، ص 206 ـ ص 207 ، ولمزيد بيان ، ينظر : الأشموني ، **شرح الأشموني** ، مصدر سابق ، الجزء الثاني ، ص 289 ـ ص 290 ، الأزهري ، **شرح التصريح على التوضيح** ، مصدر سابق ، الجزء الأول ، ص 374ـ ص 375 ، السيوطي ، **همع الهوامع** ، مصدر سابق ، الجزء الرابع ، ص 14 ـ ص 15 .

وفي ضوء ذلك يصحّ مجيء الحال مصدراً نكرة إذا كان العامل في الحال وحدة معجمية أعلى يندرج تحتها أنواع من الوحدات المعجمية الأصغر ؛ فالمجيء يعد الوحدة الأعلى التي يندرج تحتها وحدات أصغر كالسرعة والبطء والزحف وغير ذلك ، ويمكن تمثيل هذه العلاقة بالتصنيف الآتي :

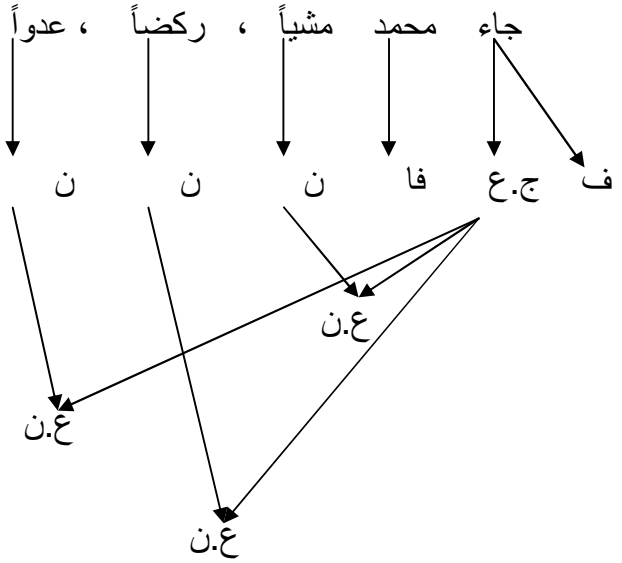

يوضح التمثيل السابق أنّ المجيء يكون على أنواع ، وكل نوع يكون دالاً على المجيء ؛ فالمجيء يكون مشياً أو ركضاً أو عدواً أو غير ذلك ، ومن هنا فالعلاقة المعجمية القائمة بين الحال وعاملها هي علاقة الاندراج ، فإذا كانت الحال نوعاً لعاملها جاز أن تكون مصدراً .

ـ الحكم في الحال الجامدة غير المؤولة بالمشتق :

الأصل في الحال أن تكون مشتقة ، وإذا وردت جامدة يتوجب تأويلها بالمشتق ، نحو : بعته يداً بيد ، أي : مقابضةً ، وادخلوا الأول فالأول ، أي : مترتبين وهكذا[1]. وقد أجاز النحويون مجيء الحال جامدة غير مؤولة بالمشتق ، إذا كانت علاقتها بصاحبها علاقة التضمن من طرف واحد ، أي : إن كانت نوعاً لصاحبها كما يفهم من علاقة الاندراج .

---

[1] انظر : ابن هشام ، **أوضح المسالك** ، مصدر سابق ، ص 205 .

ويوضح ذلك شرط ابن هشام (761هـ) في مجيء الحال جامدة غير مؤولة بالمشتق بقوله : " أن تكون نوعاً لصاحبها ، نحو : هذا مالك ذهباً "[1] ؛ فالذهب وحدة معجمية تتضمن الدلالة على الوحدة المعجمية الأكبر ـ المال ـ فالذهب مال ، وليس كلّ مال يعد ذهباً ؛ ولذلك كان التضمن من طرف واحد .

ويفهم من ذلك أن تكون الحال وحدة معجمية أصغر تتضمن معنى صاحبها ؛ فالمال وحدة معجمية تندرج تحتها وحدات معجمية كثيرة غير الذهب تتضمن معناها نحو : الفضة والحديد وكل ما يصح أن يكون مالاً سواء أكان جامداً أم متحركاً ؛ إذ نستطيع أن نقول بطريق الاستبدال المعجمي : هذا مالك غنماً أو شققاً .... ، ممّا يعني أنّ العلاقة بين الحال وصاحبها هي علاقة التضمن من طرف واحد ؛ ولذلك صحّ مجيء الحال جامدة غير مؤولة بالمشتق ، ونمثّل هذه العلاقة بالتصنيف الآتي :

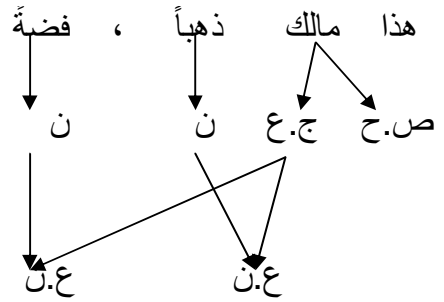

ـ العلاقة بين المتعاطفين بـ حتّى :

يجيز خالد الأزهري (905هـ) العطف بـ حتى إذا كان العنصر اللغوي الثاني (المعطوف) نوعاً من جنس الأول (المعطوف عليه) ؛ أي أنّ العنصر اللغوي الثاني يعد وحدة معجمية أصغر تتضمن الدلالة على الوحدة المعجمية الأكبر التي هي العنصر اللغوي الأول ، فتوسط حتّى بين وحدتين معجميتين تكون الثانية نوعاً من جنس الأولى يجيز أن

---

[1] ابن هشام ، **أوضح المسالك** ، مصدر سابق ، ص 205 ، وقد ورد مثل هذا الحكم في المصادر الآتية : ابن عقيل ، **شرح ابن عقيل** ، مصدر سابق ، الجزء الأول ، هامش 629 ، الأشموني ، **شرح الأشموني** ، مصدر سابق ، الجزء الثاني ، ص 287 ، الأزهري ، **شرح التصريح على التوضيح** ، مصدر سابق ، الجزء الأول ، ص 371 ، السيوطي ، **همع الهوامع** ، مصدر سابق ، الجزء الرابع ، ص 13 .

تكون حتّى للعطف ، نحو قوله : أعجبني التّمر حتّى البرني ؛ فالبرني عنده نوعاً من التمور[1].

ونجد مثل هذا الحكم مطّرداً بحيث يمكن القياس عليه ، نحو قولنا : أكلت الفاكهة حتّى التفاح ، وأعجبتني الطّيور حتّى العصافير ، ونحو ذلك ؛ فالتفاح وحدة معجمية صغرى تتضمن الدلالة على وحدة معجمية أكبر هي الفواكه ، وكذلك بالنسبة لعلاقة العصافير بالطيور ؛ ولذلك تعدّ حتّى عاطفة في توسطها بين وحدتين معجميتين تجمعهما علاقة التضمن من طرف واحد ، بأن تكون الوحدة الثانية متضمنة الدلالة على الوحدة الأولى ، ويمكن تمثيل هذه العلاقة المعجمية على النحو الآتي :

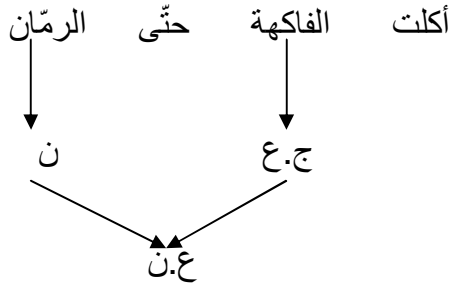

يبين التمثيل أنّ العلاقة المعجميّة بين العنصرين (المعطوف والمعطوف عليه) علاقة الاندراج ؛ إذ يكون المعطوف نوعاً يتضمنه المعطوف عليه ، فالمعطوف عليه جنس عام يندرج تحته مجموعة من الأجناس التي تتنافر فيما بينها ؛ ولذلك تكون حتّى عاطفة إذا كان ما بعدها نوعاً لما قبلها[2] .

ـ العلاقة بين المتضايفين إذا كانت الإضافة على معنى (من)[3]:

---

[1] انظر : الأزهري ، **شرح التصريح على التوضيح** ، مصدر سابق ، الجزء الثاني ، ص 141 .

[2] **يوافق رأي الأزهري ما يذهب إليه عباس حسن في تفسيره للبعض الحقيقي بأن يكون المعطوف عليه جنساً عاماً يشمل أنواعاً كثيرة ، نحو : النبات نافع حتّى الأزهار** ، انظر : عباس حسن ، **النحو الوافي** ، مرجع سابق ، الجزء الثالث ، ص581 .

[3] **تم توجيه هذا الحكم بالنظر في علاقة الجزء بالكل ، لوجود بعض المصطلحات التي ترادف مفهوم الجزء فيما أحسب .**

يضبط هذا الحكم بالنظر في معنى المضاف والمضاف إليه ؛ إذ يكون العنصر الثاني (المضاف إليه) النوع ، ويكون العنصر الأول (المضاف) مبيناً لهذا النوع ، ويصحّ ذلك بتقدير (من) . ويسمّى هذا النوع من الإضافة بالإضافة المحضة (المعنوية) ؛ إذ يكتسب المضاف من المضاف إليه التعريف أو التخصيص .

وقد تنبّه معظم النحويين للعلاقة المعجمية بين العنصرين (المضاف والمضاف إليه) في هذا النوع من الإضافة ، وتقدير حرف الجر (من) في هذا النوع من الإضافة المعنوية يشير إلى إدراك النحويين بوجود علاقة معجمية بين المتضايفين ؛ إذ يقول الزجاجي (337هـ) : " ومن الإضافة : **إضافة الشيء إلى جنسه** ، كقولك : هذا ثوبُ خزٍّ ، و خاتمُ حديدٍ ، و بابُ ساجٍ . فإن شئت نوّنت الأول ، و جعلت الثاني تابعاً للأول ، مبيّناً عنه ، فقلت : هذا خاتمٌ حديدٌ ، و ثوبٌ خزٌّ ، و بابٌ ساجٌ . فترفع هذا كلّه على البدل . وقد يجوز نصبه على التّمييز والتّفسير "[1].

ويلحظ في هذا أنّ العنصر الأول وحدة معجمية أكبر تشير إلى وحدات أصغر تكون دالّة عليها ؛ فالثوب وحدة معجمية يندرج تحتها أنواع من الثياب التي تكون مأخوذة من الخزّ وغيره ، كما أنّ الخزّ وحدة معجمية تدلّ على الثوب وغيره ؛ ولذلك يكون العنصر الثاني وحدة معجمية أصغر تدل على العنصر الأول ، أي يكون العنصر الثاني مبيناً لنوع العنصر الأول . وكذلك بالنسبة لعلاقة الخاتم بالحديد ، والباب بالساج .

ويستدلّ على ذلك بقول الجرجاني (471هـ) : " اعلم أنّ هذه الإضافة بمعنى من ؛ لأنّ الغرض منها تبيين النوع **فإذا قلت : خاتمٌ ، لم يُعلم من أي نوعٍ هو** : فتقول : خاتمُ فضةٍ أو خاتمُ ذهبٍ ؛ لتبيين المقصود ، والمعنى على قولك : خاتمٌ من فضةٍ ؛ لأنّ من للتبيين ..... والفصل بين المضاف بمعنى اللام والمضاف بمعنى من ..... أنّ الإضافة إذا كانت بمعنى من وقع الثاني على الأول . ألا ترى أنّ الفضة تقع على الخاتم المصنوع منها ، وكذا الساج يقع على الباب . فلو قلت : مررت بساجٍ ، والمرور ببابٍ منه ، كان جائزاً

---

[1] الزجاجي ، **الجمل في النحو** ، مصدر سابق ، ص 64 ـ ص 65 .

..... فلو قلت : جاءني رئيس القوم ، جاز أن تكون الإضافة بمعنى من كأنّك قلت : الرئيس من القوم ؛ وذلك أنّه من جملتهم ، كما أنّ الباب من الساج . ولو قلت : جاءني القوم ، **كان داخلاً تحته** ، كما أنّك إذا قلت : أعجبني الساج ، اشتمل على الباب وغيره "[1].

ويفهم ممّا سبق أنّ العنصر الأول قبل إضافته للعنصر الثاني يبقى دالاً على عدد من الأنواع التي يمكن أن يكون منها ؛ ولذلك يؤتى بالعنصر الثاني تقيداً للأول ؛ فالخاتم يكون من الحديد وغيره ، فالخاتم وحدة معجمية يندرج تحتها وحدات معجمية أصغر ، نحو : خاتم ذهب ، خاتم فضة ، خاتم حديد ، خاتم نحاس .... ، وكذلك بالنسبة لكل من الثوب والساج في تعدد الاحتمالات . كما أنّ الوحدة المعجمية الثانية تكون دالة على العنصر الأول ؛ فالفضة يصحّ أن تكون خاتماً ، وكذلك كثير من الألفاظ التي تحمل على ذلك ، كالحديد والخزّ والصوف ، مما يؤكد صحة علاقة الاندراج بين العنصرين ، ويمكن تمثيل العلاقة بالتصنيف الآتي :

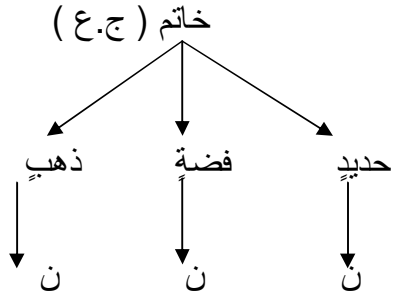

يشير التحليل السابق إلى أنّ الخاتم أنواع ، فقد يكون خاتم حديد ، أو خاتم فضة ، أو خاتم ذهب ؛ ولذلك فالمضاف يبقى مبهماً غير دال على نوعه قبل إضافته ؛ ولذلك يؤتى

---

[1] انظر : الجرجاني ، **المقتصد في شرح الإيضاح** ، مصدر سابق ، المجلد الثاني ، ص 881 ـ ص 882 ، ورد مثل هذا التفسير في المصادر الآتية : ابن يعيش ، **شرح المفصّل** ، مصدر سابق ، الجزء الثاني ، ص 119 ، ابن عصفور ، **المقرّب** ، مصدر سابق ، ص 230 ، ابن عقيل ، **شرح ابن عقيل** ، مصدر سابق ، الجزء الثاني ، ص 43 ، (يلحظ أنّ الزمخشري يكتفي بذكر الحكم ، والتّمثيل عليه ، انظر : **المفصّل في صنعة الإعراب** ، مصدر سابق ، ص 119)

بالمضاف لإزالة الإبهام ، فلو قلت : اشتريت خاتماً ، سيكون السؤال ما نوع هذا الخاتم ؟ وعلى هذا فالعلاقة المعجمية بين العنصرين علاقة الاندراج[1] .

[1] **يمكن النظر في هذا النوع من الإضافة من جانبين ، الأول : أن يكون المضاف بعضاً من المضاف إليه ، وعليه تكون العلاقة بين العنصرين هي علاقة الجزء بالكل ، والثاني : أن يكون المضاف جنساً عاماً يشمل المضاف ، وعليه تكون العلاقة بين العنصرين علاقة الاندراج** ، انظر : عباس حسن ، **النحو الوافي** ، مرجع سابق ، الجزء الثالث ، ص18 .

الفصل الخامس

في علاقة التضاد وأثرها في بناء القواعد النحوية

عـــلاقـة الـتـــضـــاد

ـ علاقة التضاد Antonymy :

وتعني وجود مجموعة من العناصر ـ الكلمات ـ المتقابلة في المعنى أو المتضادة ، نحو : طويل / قصير ، قوي / ضعيف ، متزوج / أعزب (غير متزوج) ، وغير ذلك [1] ، فالتضاد وحدة معجمية يقابلها في المعنى وحدة معجمية أو أكثر ، والتضاد ظاهرة لغوية في اللغة ؛ إذ إنّ كثيراً من كلمات اللغة تكون في حالة تضاد مع بعضها البعض ، وكما أنّ كلمات اللغة يمكن أن تتعرف بالمترادفات ، كذلك يمكن لها أن تتعرف بالمتضادات ، فمثلاً كلمة (أقبل) تتعرف بمرادفها (جاء أو قدم) ، وقد تتعرف أيضاً بما يقابلها في المعنى ، نحو : (رجع أو عاد) أو غير ذلك ، وتتنوع علاقة التضاد بين الكلمات بحسب معناها المعجمي ؛ لذلك يقسم التضاد إلى أنواع متعددة ، ويمكن توضيحها على النحو الآتي :

1ـ التضاد الحاد (غير المتدرج) Ungraduable :

تربط هذه العلاقة بين كلمتين يؤدي نفي أحدها إلى الاعتراف بالأخرى، أي أنّ التضاد الحاد تضاد ثنائي [2] ، وهذا يعني أنّ الكلمات التي تقع في علاقة التضاد الحاد " لا تكون قابلة للوصف أو التدرج في استعمالاتها الاعتيادية "[3] مثل : ميت / حي ، متزوج / أعزب ، ذكر / أنثى ، بنت / ولد ، وغيرها ؛ ولذلك نجد أنّ المساحة الدلالية بين كل لفظتين

---

[1] انظر : سعيد جبر ، **التقابلات اللغوية** ، مرجع سابق ، ص18ـ 19 ، لوريتو تود ، **مدخل إلى علم اللغة** ، مرجع سابق ، ص93 ،

Mohammed Farghal : Vocabulary Development and Semantic Relations : A coursebook , p86.

[2] انظر : أحمد مختار ، **علم الدلالة** ، مرجع سابق ، ص102 ، حسام البهنساوى ، **التوليد الدلالي** ، مرجع سابق ، ص20 ، علي الخولي ، **علم الدلالة** ، مرجع سابق ، ص117 ، لوريتو تود ، **مدخل إلى علم اللغة** ، مرجع سابق ، ص94 ،

James R. Hurford and Brendan Heasley , Semantics: a course book , p114,p118

Mohammed Farghal : Vocabulary Development and Semantic Relations : A coursebook, p90

[3] جون لاينز : **مقدمة في علم اللغة النظري** ، مرجع سابق ، ص98.

متقابلتين خالية من كل الاحتمالات الملائمة للوصف[1] ، فالمتقابلات غير المتدرجة انقسام ثنائي يستند إلى الحالة السوية بيولوجياً وسلوكياً للشخص أو الحيوان[2].

2- التضاد المتدرج graduable :

هذا النوع من التضاد أكثر مرونة من السابق ؛ لأنّ المساحة الدلالية بين الكلمتين المتضادتين تكون مليئة بالمتضادات الداخلية ، كما أنّ إنكار أحد طرفي التقابل لا يعني الاعتراف بالآخر، نحو : حار / بارد ؛ إذ تتوزعان على درجات للحرارة والبرودة[3] ، ويمكن وضع مقياس للحرارة يتضمن تضادات متدرجة على النحو الآتي : حار ـ دافئ ـ معتدل ـ مائل للبرودة ـ بارد ـ قارس ، فالتضاد الخارجي أو المتطرف أو الحاد بين : حار وقارس ، والتضاد الداخلي ـ المتدرج ـ بين : بين دافئ وبارد ، وبين معتدل ومائل للبرودة[4] ، ويتميز هذا النوع من التضاد بين الكلمات بأنّه نسبي ؛ أي أنّ معنى الكلمات يتغير من سياق لآخر ، فالصفة " صغير " في الجملتين : الفيل صغير ، والحمل صغير ـ مختلفة ؛ لتباين معيار الحجم لكليهما[5] ، أو لأنه معيار نسبي relative scale ومتغير[6].

3- التضاد العكسي Converseness :

---

(1) انظر : سعيد جبر ، **التقابلات اللغوية** ، مرجع سابق ، ص17.

(2) انظر : جون لاينز ، **مقدمة في علم اللغة النظري** ، مرجع سابق ، ص97.

(3) انظر : أحمد مختار ، **علم الدلالة** ، مرجع سابق ، ص102، حسام البهنساوى ، **التوليد الدلالي**، مرجع سابق ، ص21،

Mohammed Farghal : Vocabulary Development and Semantic Relations : A coursebook , p 90

(4) انظر : أحمد مختار ، **علم الدلالة** ، مرجع سابق ، ص103.

(5) انظر : سعيد جبر ، **التقابلات اللغوية** ، مرجع سابق ، ص20.

(6) انظر : المرجع ذاته ، ص20.

تـربط هـذه العلاقـة بـين ثنائيـات تعبـر عـن ارتبـاط بـين كيـانين ، تحقـق أحـدهما يعنـي بالضرورة تحقق الطرف الآخر ، أو تعبر عن اتجاه إحدى اللفظتين بالمقارنة مـع الأخـرى ، على امتداد بعض المحاور[1] . فـإذا قلنـا إنّ (أ) اشترى هذا يعنـي أنّ (ب) بـاع ، وإذا كانـت (أ) زوجة هذا يعني أنّ (ب) هو الزوج ، وإذا قلنـا إنّ (أ) أب هذا يعنـي أنّ (ب) ابن ، وإذا قلنـا إنّ (أ) فوق هذا يعني أنّ (ب) تحت ، ونحو ذلك[2].

4ـ التضاد الاتجاهي Directional opposition :

تـربط هـذه العلاقـة بـين وحـدتين معجميتـين دالتـين علـى اتجـاهين متقـابلين يشـيران إلـى مسـارين ممكنـين ينـتج عـن اقتفائهمـا حركـة فـي اتجـاهين متعاكسين[3]. ومثالـه العلاقـة بـين الكلمـات : يـدخل / يخـرج ، يـأتي / يـذهب ، يصـل / يغـادر ، أعلـى / أسـفل ، أمـام / خلـف ، شرق / غرب ، شمال / جنوب ، ويمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع في التضاد الاتجاهي:

1ـ التضاد الرأسي أو العامودي Orthogonal opposition :

ويعنـي أنّ العنصـر (أ) يمثـل الاتجـاه الرأسـي بالنسـبة للعنصـر (ب) ومثالـه : الشـمال بالنسبة للغرب وللشرق[4].

2ـ التضاد الأفقي أو الامتدادي Antipodal opposition:

---

(1) انظر : سعيد جبر ، **التقابلات اللغوية** ، مرجع سابق ، ص26، أحمد مختار ، **علم الدلالة** ، مرجع سابق ، ص103 ، حسام البهنساوى ، **التوليد الدلالي** ، مرجع سابق ، ص21، لوريتو تود ، **مدخل إلى علم اللغة** ، مرجع سابق ، ص95 ، علي الخولي ، **علم الدلالة** ، مرجع سابق ، ص119 ،

R. Hurford and Brendan Heasley , James Semantics: a course book , p116

Mohammed Farghal : Vocabulary Development and Semantic Relations : A coursebook,p90

(2) انظر : سعيد جبر ، **التقابلات اللغوية** ، مرجع سابق ، ص26.

(3) انظر : المرجع ذاته ، ص22 .

(4) انظر : أحمد مختار ، **علم الدلالة** ، مرجع سابق ، ص104 ، محمد الخولي ، **علم الدلالة** ، مرجع سابق ، ص120-121.

ويعني أنّ العنصر (أ) يمثل الاتجاه الأفقي ـ الامتدادي ـ بالنسبة للعنصر (ب) ومثاله : الشمال بالنسبة للجنوب ، والغرب بالنسبة للشرق[1].

3ـ التضاد الدائري :

وتربط هذه العلاقة بين مجموعة من الوحدات المعجمية ، بحيث ترتبط كل كلمة في المجموعة بعلاقة تضاد مع بقية الكلمات الأخرى المجاورة لها أو المتباعدة عنها في الدائرة نفسها. ومثاله : العلاقة بين فصول السنة ، والعلاقة بين أيام الأسبوع ، والعلاقة بين الأشهر[2] ، ويمكن التمثيل لذلك بالرسم الآتي :

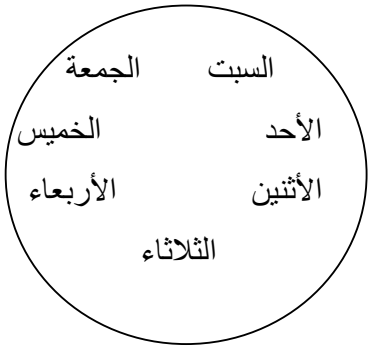

ويمكن وصف هذه العلاقة بأنّ كل عنصر في الدائرة الواحدة يحتل موقعاً متوسطاً بين عنصرين آخرين ؛ أي أنّ (ب) تكون في حالة من التضاد الدائري مع(أ) و(ج) ؛ إذا كانت في موقع متوسط بينهما ، كما أنّها تكون في حالة من التضاد الدائري مع العناصر الأخرى البعيدة عنها في الدائرة نفسها ، فالسبت مثلاً يحتل موقعاً متوسطاً بين الأحد والجمعة ؛ لذلك فهو في حالة من التضاد الدائري معهما ، وهذا لا يمنع أن يكون في حالة من التضاد الدائري مع العناصر الأخرى من أيام الأسبوع .

---

[1] انظر : محمد الخولي ، **علم الدلالة** ، مرجع سابق ، ص120-121.

[2] انظر : المرجع ذاته ، ص122-123.

أثر علاقة التضاد في بناء القواعد النحوية

ـ أثر علاقة التضاد في بناء القواعد النحوية :

يبدو أنّ للتضاد دوراً قليلاً نسبياً في صياغة القواعد ، في النحو التراثي العربي ، وقد وقفت الدراسة على مجموعة منها ، هي :

ـ حكم تقديم حال الفاضل على أفعل التفضيل :

إذا عمل أفعل التفضيل في الحال ، الأصل تأخير الحال عنه ، لأنّه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ، فلمّا لم يتصرف في ذاته لم يتصرف في معموله[1] ، ولكن يستثنى من ذلك عمل أفعل التفضيل في حالين متضادين ، إذ يتوجب في هذا تقديم حال الفاضل على أفعل التفضيل .

ويتضح هذا الحكم في قول ابن هشام (761هـ) : " يستثنى من أفعل التفضيل ما كان عاملاً في حالين لاسمين .... مختلفين ، وأحدهما مفضل على الآخر ، فإنّه يجب تقديم حال الفاضل .... كقولك : زيد مفرداً أنفع من عمرو مُعاناً "[2] . فالتضاد الحاد أو الثنائي يظهر بين الوحدتين (مفرد ، ومعان) .

ويدلّ على ذلك أيضاً قول ابن عقيل (ت 769 هـ) : " تقدّم أنّ أفعل التفضيل لا يعمل في الحال متقدمة ، واستثني من ذلك هذه المسألة وهي : ما إذا فُضّل شيء في حال على نفسه أو غيره في حال أخرى ، فإنّه يعمل في حالين إحداهما متقدمة عليه ، والأخرى متأخرة عنه ، وذلك نحو : زيد قائماً أحسن منه قاعداً ، وزيد مفرداً أنفع من عمرو مُعاناً "[3] . فالتضاد الحاد واضح بين الوحدتين (قائم ، وقاعد) .

وعليه يجب تقديم الحال على أفعل التفضيل العامل في حالين متضادين لشخص واحد ؛ لأنّ المفاضلة تستلزم هذا التقديم ، كما أنّ تأخر الحالين يحدث نوعاً من اللبس في الجملة

---

[1] انظر : أمين السيد ، **في علم النحو** ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص328 .

[2] انظر : ابن هشام ، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** ، مصدر سابق ، ص 211 .

[3] ابن عقيل ، **شرح ابن عقيل** ، مصدر سابق ، الجزء الأول ، ص 650 ، ولمزيد بيان ، انظر : الأشموني ، **شرح الأشموني** ، مصدر سابق ، الجزء الثاني ، ص 311 .

؛ إذ يصعب تمييز حال الفاضل عند ذلك ، وعليه فالعلاقة المعجمية بين الحالين مبنية على التضاد الحاد ، ويمكن تمثيل العلاقة المعجمية بين الحالين بالتصنيف الأتي :

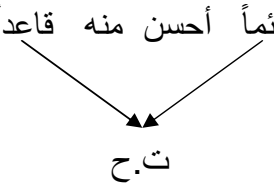

والسيوطي (ت 911هـ) لا يجيز نصب الحال مع أفعل التفضيل إلا أذا كان صاحب الحال المتقدمة ، غير صاحب الحال المتأخرة ، وكأنّه يمنع أن يفضل الشخص على نفسه من حال إلى حال أخرى[1] . يلحظ في هذا موافقة السيوطي لابن هشام في هذا التوجيه .

ويجيز مصطفى الغلاييني تقدم الحال على اسم التفضيل العامل في حالين لصاحبين مختلفين ، أو لصاحب واحد ، نحو : محمد كريماً أفضل من زيد بخيلاً ، ومحمد عالماً أفضل منه جاهلاً[2].

ـ حكم جواز تعدد الحال بالسبك :

الأصل في الحال جواز تعددها ، فيكون للشخص الواحد أكثر من حال ، نحو : دخل زيد مسرعاً ضاحكاً ، ولكن إذا كانت الأحوال في حالة تضاد ، هل يجوز تعددها ؟ وهل يمكن أن يكون للشخص في الوقت ذاته عدّة أحوال متضادة ؟

يجيب عن هذا ابن يعيش (643هـ) بقوله : " واعلم أنّه قد يكون للإنسان الواحد حالان فصاعداً ؛ لأنّ الحال خبر والمبتدأ قد يكون له خبران فصاعداً ، فتقول هذا زيد واقفاً ضاحكاً متحدثاً ، **ولا يجوز ذلك إن تضادت الأحوال** ، نحو : هذا زيد قائماً قاعداً ، كما لا يجوز مثل : هذا زيد قائمٌ قاعدٌ ، فإن أردت أن تسبك من الحالين حالاً واحدة جاز كما يجوز

---

[1] انظر : السيوطي ، **همع الهوامع** ، مصدر سابق ، الجزء الرابع ، ص 30 ـ ص 31 ، ما يذهب إليه السيوطي لا يوجد دليل على صحته ، إذ يمكن أن نقول : زيد عالماً أفضل منه جاهلاً .

[2] **يجمع الغلاييني بين الرأيين** ، انظر : مصطفى الغلاييني ، **جامع الدروس العربية** ، مرجع سابق ، الجزء الثالث ، ص88 ـ ص89 ، **ويوافق الغلاييني في هذا الجمع أمين السيد** ، انظر : أمين السيد ، **في علم النحو** ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص328 .

أن تسبك من الخبرين خبراً واحداً ، فتقول : هذا الطعام حلواً حامضاً ، كأنّك أردت هذا الطعام مزّاً ، فسبكت من الحالين معنى ، كما تقول في الخبر هذا حلو حامض "[1] .

وعليه يمنع تعدد الحال إذا كانت العلاقة المعجمية بين الأحوال **تضاداً حاداً**؛ فكل من قائم وقاعد في علاقة تضاد حاد ، فنفي أحدها يؤدي إلى إثبات الأخرى ، ومثل ذلك : ميت وحيّ ؛ فالمخلوق إمّا أن يكون ميتاً أو حيّاً ، ويمكن تمثيل العلاقة المعجمية التي تمنع تعدد الحال على النحو الآتي :

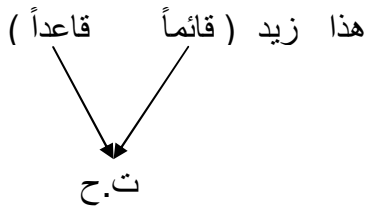

يشير التحليل إلى أنّ كلاً من الحالين في حالة تضاد حاد (ثنائي) ؛ فنفي إحدى الحالين يثبت الأخرى ؛ فكل من قائم وقاعد في حالة من التضاد الحاد .

ويستنتج كذلك جواز تعدد الأحوال المتضادة إذا كانت في حالة من **التضاد المتدرج** ، وذلك بسبك(تأويل) الحالين بحال واحدة تدّل على المعنى الذي يمكن استنتاجه من علاقة التضاد المتدرج بين الحالين ، ويمكن تمثيل هذه العلاقة بالتصنيف الآتي :

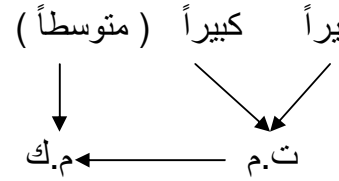

يشير التحليل السابق إلى أنّ المعنى المسبوك (متوسط) ناتج علاقة التضاد المتدرج بين الحالين(صغير ، كبير) ، وعليه يجوز تعدد الأحوال المتضادة إذا كانت في حالة من التضاد المتدرج ، ويظهر مثل هذا التوجيه عند عباس حسن [2].

---

[1] ابن يعيش ، **شرح المفصّل** ، مصدر سابق ، الجزء الأول ، ص 56 .

[2] **يمكن القول : إنّ المعنى المسبوك والأحوال التي تجمع بينها علاقة التضاد المتدرج تشكلان نوعاً من الترادف الجزئي ، ويستخدم عباس حسن مصطلح تعارض الأحوال في الدلالة على هذه الظاهرة المعجمية ،**

ـ اكتساب (غير) التّعريف بالإضافة :

تعد غير من الأسماء التي لا تتعرف بالمضاف إليه معرفةً كان أو غير ذلك ؛ وذلك لأنّها من الأسماء الموغلة في الإبهام . ويؤكد ذلك أنّ لفظة غير لا تعطي تعريفاً ؛ لأنّها وضعت أصلاً لما ينافي التعريف ، فكل أحد هو غيرك[1]. وقد أجاز عدد من النحويين تعريف غير بالمضاف إليه إذا كان في التركيب نوع من المغايرة المخصوصة .

يقول الجرجاني (471هـ) : " اعلم أنّ غيراً موضوعة على ما ينافي التعريف . وذاك أنّك إذا قلت : مررت بغيرك ، فكلّ مَن عدا المخاطب غيره ..... و إذا كان موضوعه على هذا الذي نراه لم تكن الإضافة مُعرّفة له فيوصف به النكرة ..... ويدُلك على أنّ امتناع غير من التّعريف لأجل ما وصفناه من تضمّن الإبهام ، **أنّك إذا أضفته إلى ما لا يخالفه إلا شيءٌ واحدٌ كان معرفة** ، وذلك أن تقول : عليك بغير الحركة ، ووجدت في زيد غيرَ الحركة فيكون معرفة ؛ لأنّ الذي يُضاد الحركة هو السكون ، ولذلك وصفت به المعرفة فقلت : عليك بالحركة غير السكون ، والسكون غير الحركة ولو كان للمخاطب من يخالفه في شيء مخصوص ، ويكون المخالف معروفاً بخلافه فقلت : مررت بغيرك ، كان معرفة بمنزلة قولك : مررت بالذي عرفته بخلافك "[2].

ويضبط ذلك توسط غير بين عنصرين لغويين يكون كلّ منهما في حالة من التضاد الحاد ، نحو : القوة غير الضعف ، و العلم غير الجهل ، والحياة غير الموت .... كما أنّ

وأثرها في صياغة هذا الحكم النحوي ، انظر : عباس حسن ، **النحو الوافي** ، مرجع سابق ، الجزء الثاني ، ص389 .

[1] انظر : الجرجاني ، **المقتصد في شرح الإيضاح** ، مصدر سابق ، المجلد الثاني ، ص 873 ، ولمزيد بيان ، ينظر : الزمخشري ، **المفصّل في صنعة الإعراب** ، مصدر سابق ، ص 122 ، ابن هشام ، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ، مصدر سابق ، الجزء الأول ، ص 170 .

[2] انظر : الجرجاني ، **المقتصد في شرح الإيضاح** ، مصدر سابق ، المجلد الثاني ، ص 873 ـ ص 874 ، وحول ذلك ، ينظر: الزمخشري ، **المفصّل في صنعة الإعراب** ، مصدر سابق ، ص 122 ، ابن يعيش ، **شرح المفصّل** ، مصدر سابق ، الجزء الثاني ، ص 126 ، ابن هشام ، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ، مصدر سابق ، الجزء الأول ، ص 170 .

الحركة كانت غير السكون . ولأنّ العنصر الذي يلي غير كان مقيداً بوجود العنصر الذي قبلها ، ولعدم تعدد احتمالات المغايرة كانت غير في مثل هذه التراكيب دالّة على مغايرة مخصوصة تأتت من ظاهرة التضاد الحاد بين المتغايرين .

ويفسر ابن يعيش (643هـ) سبب تعرّف (غير) في قوله تعالى : (**صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ**)[1] ؛ بأنّ المراد بالذين أنعمت عليهم هم المؤمنون ، والمغضوب عليهم هم الكفار ؛ والمؤمنون في حالة تضاد حاد مع الكافرين ؛ ولذلك كانت غير في هذا السياق دالّة على مغايرة مخصوصة بين عنصرين لغويين ينتميان إلى فكرة التضاد على المستوى المعجمي [2].

وممّا يدلّ على ذلك أيضاً ، قول أبي طالب[3] :

يا ربّ إمّا تُخرِجَنّ طالِبي في مَقْنبٍ مِنْ تِلكُم المقانبِ
فليَكُنْ المَغلُوبُ غيرَ الغَالبِ وليَكُنْ المَسلُوبُ غيرَ السّالبِ

ويلحظ في هذا توسط غير بين وحدتين معجميتين في حالة تضاد ؛ فالغالب في حالة تضاد مع المغلوب ، والسالب في حالة تضاد مع المسلوب ؛ ولذلك اكتسبت غير التعريف في دلالتها على مغايرة مخصوصة . وهذا على العكس من قولك : رأيت غيرك ؛ لأنّ غير في هذا لا تدل على مغايرة خاصة ؛ لأنّ المعنى مبهم ، فكل من تراه هو غيرك ولا تضاد في ذلك[4] .وخلاصة ذلك أنّ توسط غير بين عنصرين لغويين في حالة من التضاد الحاد يكسبه التعريف ، ويمكن تمثيل هذه العلاقة المعجمية على النحو الآتي :

القوة غير الضعف الاجتهاد غير الكسل

---

(1) **الفاتحة** ، من الآية 7

(2) انظر : ابن يعيش ، **شرح المفصّل** ، مصدر سابق ، الجزء الثاني ، ص 126 ، حول ذلك ، ينظر أيضاً : الأشموني ، **شرح الأشموني** ، مصدر سابق ، الجزء الثاني ، ص 451 ـ ص 452 ، عباس حسن ، **النحو الوافي** ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص 211 ، والجزء الثاني ، ص 302 .

(3) انظر : الأشموني ، **شرح الأشموني** ، مصدر سابق ، الجزء الثاني ، ص 452 .

(4) **حول صحة هذا الحكم** ، انظر : الأشموني ، **شرح الأشموني** ، مصدر سابق ، الجزء الثاني ، ص 452 ، الأزهري ، **شرح التصريح على التوضيح** ، مصدر سابق ، الجزء الأول ، ص 360 ، والجزء الثاني ، ص 27 ، السيوطي ، **همع الهوامع** ، مصدر سابق ، الجزء الرابع ، ص 270 .

يشير التحليل إلى توسط (غير) بين عنصرين لغويين في حالة تضاد حاد ؛ ولذلك كانت (غير) معرفة في دلالتها على مغايرة واضحة بين العنصرين .

ـ الحكم في جرّ المضاف إليه إذا حذف المضاف :

يعد المضاف هو العامل في المضاف إليه ؛ ولذلك كان المضاف إليه مجروراً بالمضاف ، ولكن إذا حذف العنصر الأول (المضاف) يتغير المعنى النحوي للعنصر الأول في التركيب ؛ إذ ينتقل المعنى النحوي الذي كان للعنصر الأول إلى العنصر الثاني ، نحو : قرأت كتاب اللغة العربية ، فحذف المضاف (المفعول به) يؤدي إلى انتقال معناه النحوي إلى العنصر الثاني (اللغة) ، فقبل الحذف كان المعنى النحوي (للغة ← مضاف إليه) ، ولكن بعد الحذف للمضاف أصبح المعنى النحوي (للغة ← مفعول به).

وقد أجاز ابن عقيل (769هـ) جرّ المضاف إليه إذا كان المضاف محذوفاً بالنظر في المعنى المعجمي في عناصر التركيب ، ويستدلّ على ذلك بقوله : " وقد يحذف المضاف ويبقى المضاف إليه على جرّه ، **والمحذوف ليس مماثلاً للملفوظ بل مقابل له** ، كقوله تعالى : (**تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ**)[1] في قراءة من جرّ (الآخرة) والتقدير : والله يريد باقي الآخرة ، ومنهم من يقدره : والله يريد عرض الآخرة ، فيكون المحذوف هذا مماثلاً للملفوظ به والأول أولى "[2].

ويلحظ ممّا سبق جواز أن يكون المضاف إليه مجروراً على تقدير مضاف محذوف مماثل في اللفظ والمعنى للمضاف الملفوظ في التركيب ، والأهم من ذلك جواز بقاء المضاف إليه مجروراً إذا كان العنصر المحذوف مقابلاً في المعنى للعنصر الملفوظ .

---

[1] **الأنفال** ، من الآية 67

[2] انظر : ابن عقيل ، **شرح ابن عقيل** ، مصدر سابق ، الجزء الثاني ، ص 77 ـ ص 78 .

ويضبط هذا الحكم بوجود تركيبين للإضافة ، الأول يكون تركيباً تاماً خالياً من الحذف ، والتركيب الثاني يقع فيه الحذف ، ويكون العنصر المحذوف (المضاف) في التركيب الثاني مقابلاً في المعنى للعنصر غير المحذوف (المضاف) في التركيب الأول ، وهذا التقابل في المعنى يكون على مستوى التضاد الحاد ؛ فكل من لفظة (عرض) ولفظة (باقي) المقدرّة في الآية السابقة يجمع بينهما علاقة التضاد الحاد ، على النحو الآتي :

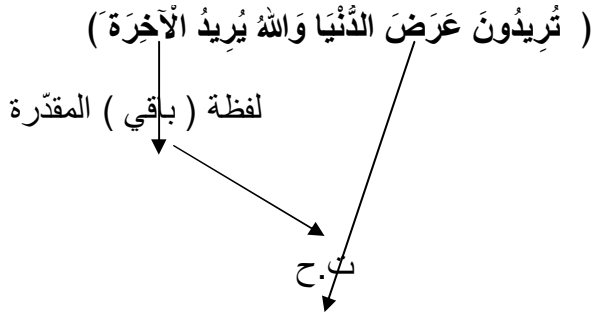

الخاتمة

تقود هذه الدراسة إلى جملة الملاحظات الآتية :

الملاحظة الأولى : إنّ دخول المفردات في علاقات أفقية ورأسية ، يؤثر في معنى الجمل على المستويين النحوي والدلالي ؛ إذ تؤدي طريقة توزيع المفردات في التركيب ، أو إعادة اختيارها إلى تغيّر وظيفي في التركيب .

الملاحظة الثانية : يؤثر المعنى المعجمي للمفردات في صحة التركيب ، ويعتمد هذا على مدى التلاؤم بين هذه المفردات ؛ وعليه فقد يكون التركيب صحيحاً نحوياً ، ولكنّه غير مقبول دلالياً .

الملاحظة الثالثة : يختلف الترادف عن الاندراج ،من حيث كان الأول تضمناً من الطرفين ، وإن كان نسبياً في غالب الأحيان ، في حين كان الثاني تضمناً من طرف واحد .

الملاحظة الرابعة : تحليل المفردات إلى معانيها الجزئية يثبت حقيقة الترادف بينها ، وإن كان نسبياً(جزئياً) ، وعليه فمن ينكر الترادف بين المفردات في اللغة يأخذ بالمعاني الجزئية التي تميّز بين مفردة وأخرى ، ومن يثبت الترادف بين المفردات يأخذ بالمعاني الجزئية المشتركة بين مفردة وأخرى.

الملاحظة الخامسة : تؤدي علاقة الجزء بالكل وظيفتين : الأولى تكوينيّة ، وتعني أنّ العنصر (أ) جزء حقيقي من مكونات العنصر (ب) ، والثانية موقعيّة ، وتعني أنّ العنصر (أ) جزء يختص بموقع معين من العنصر (ب) .

الملاحظة السادسة : لم يظهر أي دور لعلاقة التنافر[1] والاشتراك اللفظي[2] في بناء القواعد في النحو التراثي العربي ، على الرغم من أنّهما من العلاقات الدلالية المعنوية بين المفردات ، ولذلك لم يهتم الباحث بدراستهما.

الملاحظة السابعة : يعد القرن الثاني الهجري ، وحتى القرن الرابع الهجري مرحلة مبكرة من مراحل التنبّه لأثر العلاقات الدلالية للمفردات في صياغة بعض القواعد النحويّة ،

---

[1] **التنافر** : علاقة بين المفردات داخل الحقل الدلالي الواحد ، وكل مفردة في هذا الحقل لا يمكن لها أن تتضمن الأخرى ، مثل : العلاقة بين الأسد والقط ، والعلاقة بين الصقر والعصفور ، ونحو ذلك ، انظر : محمد الخولي ، **علم الدلالة** ، مرجع سابق ، ص125 .

[2] **الاشتراك اللفظي** : اتفاق الكلمات في اللفظ واختلافها في المعنى ، نحو : يحيى الاسم ويحيا الفعل ، علا الفعل وعلى حرف الجر ، انظر : هويدي شعبان ، **علم الدلالة بين النظر والتطبيق** ، مرجع سابق ، ص174 .

ويمثل القرن الخامس الهجري وحتّى القرن العاشر الهجري مرحلة النضج في صياغة القاعدة النحويّة بالنظر في العلاقات الدلالية للمفردات ، من ترادف ، واندراج ، وجزء بكل ، وتضاد .

الملاحظة الثامنة : استخدم النحاة بعض العبارات الدّالة على الدور الذي يؤديه الترادف في صياغة القاعدة النحويّة ، مثل : المعنى نفسه ، أو عينه ، ونادراً ما ورد مصطلح الترادف صراحةً ، كما لم يشر النحاة إلى نوع الترادف ، وقد كان للترادف الجزئي الدور الأكبر في صياغة كثير من القواعد النحويّة ، مثل : العلاقة بين البدل والمبدل منه إذا كان بدل كل من كل ، والعلاقة بين المتعاطفين على البيان ، وغيرهما .

الملاحظة التاسعة : استخدم النحاة بعض المصطلحات الدّالة على أثر علاقة الجزء بالكل في صياغة القاعدة النحويّة ، مثل : بعض ، فرع ، شيء ، إلا أنّ الـ (بعض) كثيراً ما كانت ترد مصحوبة بمصطلح الـ (كل) ، ونادراً ما كان النحاة يستخدمون مصطلح الجزء ، مثل : علاقة البدل بالمبدل منه إذا كان بعضاً من كل ، وغيره .

الملاحظة العاشرة : بناءً على النتيجة السابقة ، نادراً ما يشترط النحاة في صياغة القاعدة الكل وعلاقته بالجزء ، بل كانوا يضبطون القاعدة بالنظر في الجزء وعلاقته بالكل ، ولذلك كانت معظم الأحكام مبنية بالنظر في علاقة الجزء بالكل ، وعليه فكل من العلاقتين تؤديان الغرض نفسه .

الملاحظة الحادية عشرة : استخدم النحاة مصطلحي النوع والجنس في الدلالة على علاقة الاندراج ، فإذا كانت (أ) نوعاً ، تكون (ب) جنساً لهذا النوع ، مثل : حكم الحال إذا كانت مصدراً ، وغيرها .

الملاحظة الثانية عشرة: يؤدي التضاد دوراً قليلاً نسبياً مقارنة مع غيره من العلاقات في صياغة القواعد النحوية ، كما أنّ النحاة لم يشيروا إلى نوع التضاد في صياغتهم للقاعدة ، بل اكتفوا بمصطلح التضاد أو التقابل أو التعارض أو شيئين مختلفين، وعليه فقد كان للتضاد الحاد (الثنائي) ، والتضاد المتدرج أثر واضح في صياغة القاعدة النحويّة لديهم ، مثل : تعريف (غير) بالمضاف إليه ، وتعدد الحال بالسبك ، وغيرهما .

الملاحظة الثالثة عشرة : يتكئ النحويون المحدثون ـ أمثال : عباس حسن ، ومصطفى الغلاييني ، وأمين السيد ، وغيرهم في توجيه الكثير من القواعد النحوية ـ على التراث

النحوي ، وخاصةً ما ورد عند المتأخرين ، أمثال : ابن هشام ، وابن عقيل ، والأشموني ، وخالد الأزهري ، والسيوطي ، وغيرهم .

قائمـة المـصادر والمـراجع

*القرآن الكريم

أولاً : المصادر :

ـ الأزهري ، خالد بن عبد الله (ت 905هـ) : **شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك في النحو لابن هشام الأنصاري** ، دار إحياء الكتب العربية ، د.م ، 1900م.

ـ الأشموني ، نور الدين أبو الحسن علي بن محمد (ت 900هـ) : **شرح الأشموني لألفية ابن مالك المسمّى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك** ، تحقيق : عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، المكتبة الأزهرية للتراث ـ القاهرة ، 1993م.

ـ الجرجاني ، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت 471هـ) : **المقتصد في شرح الإيضاح** ، تحقيق : كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد ـ العراق ، 1982م.

ـ ابن جني ، عثمان بن جني الموصلي (ت 392هـ): **اللمع في العربية** ، تحقيق : فائز فارس ، الطبعة الثانية ، دار الأمل ـ إربد ، 1990م.

ـ الزجاجي ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت 337هـ): **الجمل في النحو** ، تحقيق : علي توفيق الحمد ، الطبعة الرابعة ، دار الأمل ـ إربد ، 1988م.

ـ الزمخشري ، أبو القاسم محمود بن عمر (ت 538هـ) : **المفصّل في صنعة الإعراب** ، تحقيق : إميل بديع يعقوب ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، 1999م.

ـ سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت 180هـ) : **الكتاب** ، تحقيق : عبد السلام هارون ، الطبعة الثالثة ، عالم الكتب ـ القاهرة ، 1993م.

ـ السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت 911هـ) :

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق : عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ، 1992م.

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق : عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ـ الكويت ، 1979م.

ـ ابن عصفور ، علي بن مؤمن (ت 669هـ) : **المقرّب** ، تحقيق : عبد الستار الجواري و عبد الله الجبوري ، مطبعة العاني ـ بغداد ، 1986م.

ـ ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن (ت 769 هـ): **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك** ، تأليف : محمد محي الدين عبد الحميد ، الطبعة الثانية ، مكتبة السعادة ـ مصر ، د.ت .

ـ المبرّد ، أبو العباس (285هـ) : **المقتضب** ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ـ بيروت ، 1963 .

ـ ابن منظور : **لسان العرب** ، دار صادر ـ بيروت ، 1980م.

ـ ابن هشام ، جمال الدين أبو محمد عبد الله الأنصاري (ت 761هـ) :

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، الطبعة الأولى ، دار إحياء العلوم ـ بيروت ، 1981م.

شرح قطر النّدى وبلّ الصدى ، تأليف : محمد محي الدين عبد الحميد ، الطبعة الثالثة عشرة ، دار الفكر ـ بيروت ، د.ت .

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق : مازن المبارك و آخرين ، الطبعة الثانية ، دار الفكر ـ بيروت ، 1969م .

شرح شذور الذهب ، تأليف : محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ـ بيروت ، 1991م.

ـ ابن يعيش ، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي (ت 643هـ) : **شرح المفصّل** ، إدارة الطباعة المنيرة ـ مصر ، 1980م.

ثانياً : المراجع العربية :

ـ إبراهيم أنيس : **الأصوات اللغوية** ، الطبعة الخامسة ، مكتبة الانجلو المصرية ، 1979م.

ـ أحمد محمد قدور : **مبادئ اللسانيات** ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ـ دمشق ، 1996م.

ـ أحمد مختار عمر :

دراسة الصوت اللغوي ، عالم الكتب ـ القاهرة ، 1991م.

علم الدلالة ، عالم الكتب ـ القاهرة ، 1993م.

ـ أحمد نعيم الكراعين : **علم الدلالة بين النظر والتطبيق** ، الطبعة الأولى ، المؤسسة الجامعية للنشر ـ بيروت ، 1993م.

ـ أمين علي السيد ، **في علم النحو** ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف ـ القاهرة ، 1977م.

ـ حسام البهنساوى : **التوليد الدلالي : دراسة للمادة اللغوية في كتاب شجر الدر لأبي الطيب اللغوي في ضوء نظرية العلاقات الدلالية** ، الطبعة الأولى ، زهراء الشرق ـ القاهرة ، 2003م.

ـ حلمي خليل :

مقدمة لدراسة اللغة ، دار المعرفة الجامعية ـ الإسكندرية ، 1996م.

الكلمة دراسة لغوية معجمية ، دار المعرفة الجامعية ـ الإسكندرية ، 1995م.

- سعيد جبر أبو خضر : **التقابلات الدلالية في العربية والإنجليزية : تحليل لغوي تقابلي** ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب الحديث - إربد - الأردن ، 2004م.
- عباس حسن ، **النحو الوافي** ، الطبعة التاسعة ، دار المعارف ، 1987م.
- عبد الكريم مجاهد :
علم اللسان العربي ، الطبعة الأولى ، دار أسامة - عمان ، 2005م.
الدلالة اللغوية عند العرب ، دار الضياء - عمان ، 1985م.
- عبده الراجحي ، **التطبيق النحوي** ، دار النهضة العربية - بيروت ، 1985م.
- فوزي الشايب : **محاضرات في اللسانيات** ، الطبعة الأولى ، وزارة الثقافة - عمان ، 1999م.
- كمال محمد بشر : **علم اللغة العام - الأصوات اللغوية** - مكتبة الشباب - القاهرة ، 1990م.
- محمد سعد محمد : **في علم الدلالة** ، الطبعة الأولى ، مكتبة زهراء الشرق - القاهرة ، 2002م.
- محمد علي الخولي :
مدخل إلى علم اللغة ، دار الفلاح - صويلح - الأردن ، 2000
الأصوات اللغوية ، دار الفلاح - عمان ، 1990م.
علم الدلالة (علم المعنى) ، دار الفلاح - صويلح - الأردن ، 2001م.
- محمد يوسف حبلص : **من أسس علم اللغة** ، الطبعة الأولى ، دار الثقافة العربية - القاهرة ، 1994م.
- محمود عكاشة : **التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة** ، الطبعة الأولى ، دار النشر للجامعات - مصر ، 2005م.
- مصطفى الغلاييني ، **جامع الدروس العربية** ، الطبعة الحادية عشر ، المكتبة العصرية - صيدا - بيروت ، 1972م.
- هويدي شعبان : **علم الدلالة بين النظر والتطبيق** ، دار الثقافة العربية ، 1993م.

ثالثاً : المراجع المترجمة :

- جون لاينز : **مقدمة في علم اللغة النظري (الفصلان التاسع والعاشر)** ، ترجمة : مجيد عبد الحليم الماشطة و آخرين ، جامعة البصرة ، 1980م.
- ستيفن أولمان : **دور الكلمة في اللغة** ، ترجمة : كمال بشر ، مكتبة الشباب - القاهرة ، 1992م.

ـ لوريتو تود : **مدخل إلى علم اللغة** ، ترجمة : مصطفى التوني ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1994م.
ـ ماريو باي : **أسس علم اللغة** ، ترجمة : أحمد مختار عمر ، الطبعة الثانية ، عالم الكتب ـ القاهرة ، 1983م.

رابعاً : الرسائل الجامعية :

ـ أسامة كامل عارف جرادات : **الأبعاد المعنويّة في الوظائف النحويّة** ، عبد الحميد مصطفى السيد " مشرفاً " ، رسالة ماجستير ـ الجامعة الهاشمية ، 2003م.
ـ عبد الرحمن بن عودة الجهني : **الدلالة اللغوية بين الأصوليين واللغويين وعلاقتهما بالأحكام الشرعية** ، يوسف القماز " مشرفاً " ، رسالة ماجستير ـ جامعة مؤتة ، 2006م.
ـ محمد علي مقابلة : **الدلالة التركيبية لدى الأصوليين في ضوء اللسانيات الحديثة** ، محمد حسن عواد " مشرفاً " ، رسالة دكتوراه ـ الجامعة الأردنية ، 2006م.
ـ نجود جميل أحمد المساعفة : **المعنى النحوي في مذاهب علماء العربية (مقاربة لسانية حديثة)** ، عبد الله عنبر " مشرفاً " ، رسالة ماجستير ـ الجامعة الأردنية ، 2002م.

خامساً : الدوريات :

ـ خليل السكاكيني ، **الترادف** ، دراسات : العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد (غير معروف) ، العدد 8 ، 1955 .
ـ محمد إقبال ، **السيميائيات وتحليلها لظاهرة الترادف في اللغة والتفسير** ، عالم الفكر ، المجلد 24 ، العدد 3 ، 1996 .

سادساً : المراجع الأجنبية :

1. Farghal Mohammed: **Vocabulary Development and Semantic Relations : A coursebook** , Hamada Establishment for university studies – Irbid – Jordan , 2000.
2. Hurford James R. , Brendan Heasley : **Semantics : a coursebook** , Cambridge University Press , 1983

Abstract

The Role of Sense Relations In Rules Construction of Arabic Grammar

Prepared by

Abd Arrahman Q. As Srhan

Supervisor

Dr. Said J. Abu khader

This study south to explore the correlation between the syntactic and the lexical semantic levels in Arabic language structure, through finding out the role of sense relations, such as synonymy, hyponymy… ,ect., in forming syntactic rules within Arabic grammar.

The study, to accomplish its purpose, consists of an introduction, five chapters, and the conclusions. The first chapter handles several issues are related to the subject, such as levels of linguistic system, relation of the syntactic level with the semantic one, impact of lexical meaning in the syntactic one. The second chapter discusses the definition and types of synonymy, and its role in forming grammar. The third chapter explains meronymy and shows its impact in forming grammar. The fourth chapter explains the effect of hyponymy on forming grammar. The last chapter explains effect of antonymy, its types, and its effect on forming grammar.

The study concludes that the role of sense relations is vital in Arabic structuring Arabic rules, namely unrestricted object , adverb , specification, exclusion, appositive, adjective, assertion, coordination , and addition. In addition to that, it concludes that Arab Grammarians' awareness in the importance of sense relations and its impact on Arabic

structure began at the end of 2th A.H, and continued in Grammarians of the 4th A.H. This awareness had deepened and developed via the era 5th A.H to 10th A.H.